

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

المرجع:

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : القانون الخاص

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

الأحكام لتوقيف للنظر في التشريع الجزائري الجزائري

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

التخصص القانون القضائي .

تحت إشراف الأستاذة:

- بحري أم الخير

الشعبة: الحقوق

من إعداد الطالبة :

- مسمة فاطمة الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ.....عوايل عبد الصمدرئيسا

الأستاذةبحري أم الخيرمشرفا مقرا

الأستاذ.....رحوي فؤادمناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

نوقشت يوم: 2023/.06./26



إهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما سبحانه و تعالى: {إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا} صدق الله العظيم

سورة الإسراء الآية _ 23

أمي الحبيبة سندي و شمعتي التي تنير ضلامي ياملاكي يامن تستوطن قلبي يامن لن أفيك
حقك مهما فعلت لك فلقد حققت هذا النجاح من أجلك و بفضلك لكي أرى البريق في عيونك
أحبك أطال الله في عمرك

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار إلى من علمني العطاء بدون إنتظار إلى من أحمل إسمه
بكل إفتخار إلى أبي الحب والحنان حتى و إن لم تكن حاضرا فأنت في قلبي و فرحتي
ستبقى ناقصة دونك

إلى إخواني و أخواتي حفصهم الله لي

إلى عائلتي الثانية عائلة زوجي و بالأخص إلى أم زوجي أمي الثانية الحبيبة و هي كانت
بمثابة الأم فعلا و ليس مجاملة

إلى زوجي نعم الزوج الصالح و الحبيب والسند المثالي إلى حبيبي إبنني الغالي

و بالأخير أهدي جميع أصدقاء في المشوار الدراسي فكنتم نعم الصدق و الصداقة أحبكم
جميعا وأهديكم هذه الفرحة و أنقاسمها معكم و بحضوركم وأهدي إلى أستاذتي المشرفة
وأستاذي الحبيب الغالي كل الحب و التقدير والاحترام

شكر و عرفان

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى و أهله و من وفى

أما بعد

الحمد لله الذي وفقني لثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرة التخرج هذه الثمرة

الجهد و النجاح بفضلته تعالى

ومن هنا أبدأ بشكر نبع الحنان إلى نور عيوني و قدوتي في الحياة شكرا لك يا من أعشق الأرض التي تمشين فيها و هذا بفضلك و بفضل مجهوداتك و دعواتك و حتى إن كنت أمية إلى أنك علمتني حب العلم و طلبه و حفزتي للوصول إلى اليوم فلقد كان مشوار طويلا لكن أصبح حقيقة و تحقق مكان بالأمس مجرد حلم

و أشكر أبي بالرغم من غيابه فلقد كان الأب و الأخ و الصديق و الحب و العطاء أحبك كثيرا

و دون أن أنس شكر زوجي الغالي لفهمه و تحضره و أمي الثانية و حبية قلبي و رفيقة دربي أم زوجي شكرا أمي يا نعم الأم

و دون نسيان إخواني الشباب و إخواتي البنات شكرا لك بالرغم أنني تزوجت إلا أنكم كنتم تساندونني في جميع الحالات شكرا لكم

وهنا أختم شكري بشكري لأستاذ المشرفة بحري أم الخير الحبيبة الغالية و أستاذتي الغالية على جميع النصائح و الإرشادات و الخطوات التي ساعدتني كثيرا من أجل إتمام مذكرتي لإنهاء مشواري الدراسي و كلمة شكر قليلة عليكم و لن تفيكم حقكم فلكم كل الإحترام و التقدير.

قائمة المختصرات

ج: جزء

ص: صفحة

ط: طبعة

ف: الفقرة

د.س.ن: دون سنة نشر

د.ط: دون طبعة

ج.ر: الجريدة الرسمية

ص ص : من الصفحة ... إلى الصفحة...

ق.إ.ج.ج: قانون الإجراءات الجزئية الجزائري

مقدمة

يحاول المجتمع الإنساني تطبيق القانون من أجل السعي قدر الإمكان إلى محاولة الفصل بين الخير والشر، و السعي لخدمة البشر عن طريق تحقيق التوازن بين التصدي ومكافحة الجريمة من جهة، و بين الحفاظ على حريتهم الشخصية من جهة أخرى، لأن الحرية تعتبر حقا مقدسا لكل إنسان بغض النظر عن جنسه ودينه و لغته و موطنه.

تكتسي هذه المرحلة أهمية بالغة لكونها تمس بأحد الحقوق الأساسية للإنسان ألا و هي حريته، و بذلك عمل المشرع من خلال الدستور الذي يعتبر الشريعة الأسمى للدولة الجزائرية على صيانة حقوق الأفراد و عدم المساس بها إلا في إطار ما جاء به القانون ووفق نظمه و قواعده و التي من أهمها قانون الإجراءات الجزائية المتضمن للعديد من النصوص المنظمة لإجراءات تمس بحقوق وحرية الأفراد، و التي من أخطرها " التوقيف للنظر " الذي يعتبر أول إجراء تتجسد فيه فقط لم يثبت اتهامه بعد، فيحرم من حريته مدة معينة من الوقت قد تؤثر عليه و على حياته بل حتى إذا ما ثبتت براءته.

فالتوقيف للنظر بهذا المنظار يشكل أخطر نقطة يبدأ منها الصراع بين حرية الفرد الموقوف للنظر، و بين حق الدولة في الكشف عن معالم الجريمة، وهو إجراء يطبق على الفرد المشتبه فيه الذي يكون محل المتابعة بإجراءات الضبط القضائي و لا تتوفر دلائل قوية ضده لارتكاب الجريمة المتحرى فيها، وبما أنه يعتبر من الإجراءات المقيدة للحرية، لذلك يجب التمييز بينه وبين بعض الإجراءات الشبيهة به.

التوقيف للنظر يعتبر حديث الظهور، فبصدور القانون الفرنسي المؤرخ في 30 ماي سنة 1903 م، نظم مصالح الدرك الوطني وكذلك طريقة توقيف الأشخاص ووضعهم في حجرات الأمن أو مقر البلدية لمدة 24 ساعة قبل تقديمهم إلى العدالة، وبذلك أصبح توقيف الأفراد المشتبه في ارتكابهم لجرائم وقعت، من طرف ضابط الشرطة القضائية إجراء قانونيا عاديا، وبعد ذلك صدر القانون المؤرخ في 22 أوت سنة 1958 م، أكد فيه المشرع الفرنسي مبدأ التوقيف للنظر في أوسع الحالات بالنسبة لجميع ضباط الشرطة القضائية ، وهي الأحكام التي قننت فيما بعد في قانون " التحقيقات الجنائية الفرنسي".

إن هذا الإجراء أثار ردات فعل متعددة بين مؤيدة و معارضة، فذهب المعارضون للتوقيف للنظر إلى القول بأن لأي نظام قانوني في ظل الديمقراطية الحرة أن يعترف بحالتين فقط ، حالة الشخص حرا و حالته محبوسا، أما التوقيف للنظر فهي حالة تكمن بين الحالتين و هي غير مقبولة قانونا، كما ذهبوا إلى القول بأن التوقيف للنظر يبرز مشكلة أكثر تعقيدا حيث أن الموقوف للنظر هو شخص معتقل يجري التحقيق معه دون سابق تسليم لملفه، و دون استعانة بمحام فهو محروم من كل المعلومات و من كل صلة مع الخارج و كل إمكانية للتصدي للإتهام، و هكذا يمكن القيام بتحقيق سري دون قيد و ذلك قبل المباشرة بالتحقيق القضائي الذي يخشى عدم جدواه.

أما المؤيدون لإجراء التوقيف للنظر فقد أقرروا هذا الإجراء و أكدوا أنه معمول به في كل بلدان العالم تقريبا تحت تسميات مختلفة، لأنه من الضروري السماح للشرطة باحتجاز الشخص و وضعه تحت تصرفها لمدة معقولة و ذلك للتمكن من إجراء التحقيقات الضرورية و منع المشتبه فيه من الهروب أو إخفاء معالم الجريمة أو للتمكن من توقيف الشركاء، و إنكار ضرورة هذا الإجراء لا يمكن أن يؤدي إلى أي تقدم لأنه سوف يمارس دون أية ضمانات لذا فمن المستحسن الاعتراف به و عدم تجاهل وجوده.

و بعد هذا استقر ترسيخ هذا الإجراء على الصعيد القانوني و القضائي في فرنسا، و قد تتبعته خطاه تشريعات عديدة من بينها التشريعات العربية، و يمكن القول أن التوقيف للنظر إجراء له إيجابياته و سلبياته العديدة، فهو يحرص على كشف معالم الجريمة و جمع الأدلة و مساعدة القضاء ، إلا أنه قد يكون وسيلة تعد و قهر إذا لم يحط بضمانات قانونية كافية و لم يتحرى ضابط الشرطة القضائية الشرعية عند تطبيقه.

و قد انتهج المشرع الجزائري خطى التشريع الفرنسي فأقر هذا الإجراء لما رأى من ضرورة كبيرة له في مجال التحريات الأولية سواء في نصوصه الدستورية أو في القوانين الأخرى ، و حدد الحالات التي يمكن فيها لضباط الشرطة القضائية اتخاذه وكذلك مدته، كما نص على مجموعة من الحقوق التي يستفيد منها الموقوف طيلة فترة توقيفه و ألزم ضباط الشرطة القضائية الالتزام بها للمحافظة عليها و عدم المساس بها.

و مما شك فيه إن موضوع التوقيف للنظر من أهم المواضيع التي تشغل حيزا كبيرا من اهتمام الفكر و المختصين في القانون عامة و القانون الجنائي خاصة على اعتبار قانوني العقوبات و الإجراءات الجزائية يهتمان بدراسة المبادئ الأساسية التي تحمي الحقوق والحريات الفردية جنائيا، و من هذا المنطلق جاء اختيارنا لموضوع التوقيف للنظر كونه تقييد للحرية في مرحلة الاشتباه، قد تتجر عنه مخاطر كثيرة و تجاوزات تؤدي إلى إهدار الحرية الفردية ، مما يطرح صعوبة في كيفية إيجاد توازن مرتبط بفكرة العلاقة بين حقوق الفرد والدولة.

أسباب اختيار الموضوع

أسباب ذاتية:

- لقد اخترنا دراسة هذا الموضوع لأسباب عديدة منها انه موضوع جيد واسع ، إلا أن معظم الدراسات السابقة التي تناولت التوقيف للنظر قد كانت قليلة و لم تحقق القدر الكافي من الإلمام بكل جوانب الموضوع.
- يعتبر موضوعا هاما وحساسا في ممارسة الشرطة القضائية ، وهو مجال خصب للبحث والدراسة.
- يخدم المصالح الأمنية بصفة عامة ، و الأمن الوطني بصفة خاصة في مجال البحث و التكوين وإلقاء المحاضرات الخاصة بالتوقيف للنظر.

أسباب موضوعية:

- التطلع على أهم التعديلات الخاصة بقانون الإجراءات الجزائية بخصوص إجراءات التوقيف للنظر والعمل بها في مجال الشرطة القضائية.
- التعرف على الحقوق و الضمانات المكرسة للموقوف للنظر التي تكفل له حماية قانونية و التي يجب على ضابط الشرطة القضائية العمل بها و الالتزام بأدائها.

أهمية الدراسة: تتفرع أهمية الدراسة إلى فرعين دراسة علمية يعتبر فيها التوقيف للنظر انتهاكا لمبدأ قرينة البراءة ، إلا انه يعتبر من الإجراءات الفعالة لكشف الجريمة و حماية المصلحة العامة

و دراسة علمية يعتبر فيها التوقيف للنظر مقيد للحريات لدواعي المصلحة العامة و بالتالي أهمية دراسة الموضوع تبيان إمكانية التوفيق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة

أهداف الدراسة:

- هدفنا من خلال هذه الدراسة هو محاولة الالمام بجزئيات هذا الاجراء وتمحيص جهود المشرع الجزائري للتوفيق بين مقتضيات حماية الحرية الفردية من جهة و ضرورات الكشف عن الحقيقة من جهة أخرى.

الإلمام بالنصوص القانونية التي تحكم ذلك انطلاقا مما وضعه من تعديلات عل قانون الإجراءات الجزائية.

إشكالية الدراسة:

ما هو إجراء التوقيف للنظر؟

ومن هذا الإشكال نتطرق إلى الإشكالات التالية:

- ما المقصود بالتوقيف للنظر و من هم الأشخاص الذين يحق لهم الأمر به؟

- ما هي الحالات التي يجوز فيها التوقيف للنظر و أساليب تنفيذه ؟

- ما هي الضمانات الحقوقية الخاصة بالتوقيف للنظر ؟

منهج الدراسة:

في سبيل دراسة الإشكالية المطروحة اعتمدنا المنهج التحليلي لعرض المشكلات و ابراز موقف القضاء منها إضافة إلى تحليل و مناقشة النصوص ذات الصلة بالبحث في قانون

الفقه و الإجراءات الجزائية.

تقسيم الدراسة:

و للإجابة على الإشكالية التالية ارتأينا أن نخصص الفصل الأول ماهية التوقيف للنظر. حيث إن الفصل الأول يضم مبحثين ، المبحث الأول يتكلم عن مفهوم التوقيف للنظر. والمبحث الثاني آجال التوقيف للنظر وحسابه. ، أما الفصل الثاني الضمانات الحقوقية المخولة للموقوف للنظر. تناولنا فيه مبحثين المبحث الأول حقوق الفرد الموقوف للنظر. ، وفي المبحث الثاني آليات حماية الموقوف للنظر.

الفصل الأول

ماهية التوقيف للنظر

لقد خول المشرع الجزائري على غرار التشريعات الأخرى لضابط الشرطة القضائية مجموعة من الصلاحيات قصد مساعدتهم في التحري وجمع الاستدلالات حول الجرائم وملايساتها وكشف مرتكبيها وذلك من أجل الوصول إلى الحقيقة.

فمن بين هذه الصلاحيات توقيف المشتبه فيه للنظر لمدة محددة قانونا لدى مركز الشرطة أو الدرك الوطني، قصد جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول القضية وسماعه حول الجريمة الموقوف بشأنها وتقديمه بعد ذلك إلى وكيل الجمهورية.

ونظرا لما ينطوي عليه هذا الإجراء من خطورة ومساس لحقوق الأشخاص المحمية قانونا، حدد المشرع الجزائري الحالات التي يجوز فيها لضابط الشرطة القضائية توقيف الأشخاص للنظر، وحدد الإجراءات القانونية الواجب إتباعها وكذلك المدة المقررة له قانونا، وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى أهمية التوقيف للنظر والإجراءات القانونية الواجب إتباعها، وكذلك المدة المقررة له قانونا وهذا في مبحثين متتابعين :

المبحث الأول: مفهوم التوقيف للنظر.

المبحث الثاني: آجال التوقيف للنظر وحسابه.

المبحث الأول: مفهوم التوقيف للنظر

نظرا لأهمية مبدأ الأصل في الإنسان البراءة إلى أن تثبت إدانته قانونا بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع¹، فقد تم تكريسه في أغلب الاتفاقيات والإعلانات العالمية الدولية والإقليمية، فنصت عليه العديد من الاتفاقيات الدولية وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 11 منه التي نصت على أنه: " كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا إلى أن يثبت ارتكابه لها قانونا في محاكمة علانية تكون قد وفرت له جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه."²

¹ - حسين المحمدي بوايري ، ضمانات المتهم قبل وبعد المحاكمة، دار المطبوعات الجامعية، طبعة 2008، الإسكندرية، ص 47.

² - المادة 11 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 1948..

وقد تضمن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية من جهته نصا مماثلا في المادة 14 الفقرة 2 على أنه: " من حق كل متهم بارتكاب جريمة أن يعتبر بريئا إلى أن يثبت عليه الجرم قانونا."¹

ومن الاتفاقيات الإقليمية التي نصت على قرينة البراءة المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان في مادتها 06 الفقرة 2 على أنه: " كل شخص يتهم في جريمة يعتبر بريئا حتى تثبت إدانته طبقا للقانون."² ومن أجل احترام حريات الأشخاص وعدم المساس بها ومن استبعاد الانتهاكات التي من المحتمل ارتكابها من طرفهم تقوم المحكمة الأوروبية برقابة مدى انتهاك هذه المبادئ من الدول المنظمة لها. إن الاهتمام الدولي بقرينة البراءة انعكس على القوانين الداخلية للدول التي تبنت المبدأ في دساتيرها قصد الإلزام والالتزام به بل أن بعض الدول لم تكف باعتباره مبدأ دستوريا وإجرائيا وإنما أقرته بموجب قواعد موضوعية مستقلة وقائمة بذاتها ومقترنة بجزاءات حقيقية نتيجة للمساس به.

وفيما يخص المشرع الجزائري فقد تبنى مبدأ قرينة البراءة، وكرسه في جميع الدساتير الجزائرية بما فيها دستور 1966 حيث نصت المادة 45 منه على أنه: " كل شخص يعتبر

¹ - المادة 49، المادة 14 الفقرة 2 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2200 ألف (د-21)، المؤرخ في 16 ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ: 23 مارس 1976.

² - الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، اتفاقية حماية حقوق الإنسان في نطاق مجلس أوروبا - روما، 4 نوفمبر 1950.

بريئا، حتى تثبت جهة قضائية نظامية إدانته مع كل الضمانات التي يتطلبها القانون.¹ وإذا فالإنسان حرية شخصية لا يحق لأحد حرمانه منها أو تقييده في ممارستها إلا بالقدر اللازم الذي يضمن لغيره من أفراد المجتمع التمتع بنفس الحقوق، وحيث أنه أحيانا تتضارب مصلحتان احدهما فردية وأخرى جماعية، فتقيد تبعا لذلك حرية الفرد بالقدر الضروري واللازم للحفاظ على مصلحة المجتمع والصالح العام، ومن هذا تجد الضبطية القضائية أساسا لشرعية تحرياتها ومع ذلك فإنه يجب عليها ألا تتعسف في ممارستها لأعمالها، لأن إجراءات التحري قد تطول وبالتالي يزداد تقييدها للحرية الفردية، لهذا يعد

¹ - المادة 45 الدستور الجزائري لسنة 1963 (منشور بموجب الإعلان المؤرخ في 10 سبتمبر 1963 الموافق عليه في استفتاء شعبي يوم 08 سبتمبر 1963، جريدة رسمية عدد 64 مؤرخ في 08 سبتمبر 1963، ملغى).
- الدستور الجزائري لسنة 1976 (منشور بموجب الأمر رقم 76-69، مؤرخ في 22 نوفمبر 1976 يتضمن إصدار نص الدستور المصادق عليه في استفتاء شعبي يوم 19 نوفمبر 1976، جريدة رسمية عدد 94 مؤرخ في 24 نوفمبر 1976، معدل ومتمم بالقانون رقم 79-06 مؤرخ في 07 جويلية 1979 يتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية عدد 45 مؤرخ في 10 جويلية 1979، معدل ومتمم بالقانون رقم 80-01 مؤرخ في 12 جانفي 1980 يتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية عدد 01 مؤرخ في 03 جانفي 1980، معدل ومتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 88-223 مؤرخ في 05 نوفمبر 1988، يتعلق بنشر التعديل الدستوري الموافق عليه في استفتاء شعبي يوم 03 نوفمبر 1988، جريدة رسمية عدد 14 مؤرخ في 15 نوفمبر 1988).

-الدستور الجزائري لسنة 1989 (منشور بموجب الأمر رقم 89-18 مؤرخ في 28 فيفري 1989 يتعلق بنشر نص الدستور المصادق عليه في استفتاء شعبي يوم 23 فيفري 1989، جريدة رسمية عدد 09 مؤرخ في 01 مارس 1989، ملغى).

-الدستور الجزائري لسنة 1996 (منشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-436 مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء شعبي يوم 28 نوفمبر 1996، جريدة رسمية عدد 76 مؤرخ في 28 نوفمبر 1996، معدل ومتمم بالقانون رقم 02-03 مؤرخ في 10 أبريل 2002، يتضمن نص تعديل الدستور، جريدة رسمية عدد 25 مؤرخ في 04 أبريل 2002، معدل ومتمم بالقانون رقم 08-19 مؤرخ في 15 نوفمبر 2008، يتضمن نص تعديل الدستور، جريدة رسمية عدد 63 مؤرخ في 16 نوفمبر 2008، معدل ومتمم بالقانون رقم 16-01 مؤرخ في 06 مارس 2016، يتضمن نص تعديل الدستور، جريدة رسمية عدد 14 مؤرخ في 07 مارس 2016).

- الدستور الجزائري الصادر في 1 نوفمبر 2020 ،بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20 . 442 المؤرخ في 30 ديسمبر 1 2020 ،المتعلق بإصدار التعديل الدستوري والمصادق عليه في الاستفتاء .

التوقيف للنظر من أخطر الإجراءات القانونية¹ المقيدة للحرية الفردية إذ بموجبه يحق لضباط القضائية تقييد حرية الشخص المشتبه فيه ومنعه من التحرك لمدة معينة.

هذا الإجراء لم يترك للسلطة المطلقة لضباط الشرطة القضائية بل قيده المشرع بضوابط قانونية وحدد الحالات التي تسمح له فيها باتخاذها، وعليه ارتأينا أن نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التوقيف للنظر و تمييزه عما سواه.

المطلب الثاني: الحالات التي يجوز فيها التوقيف للنظر.

المطلب الثالث: نطاق التوقيف للنظر.

المطلب الأول: تعريف التوقيف للنظر و تمييزه عما سواه

ينطوي على القهر و تقييد حركة الشخص و التعرض له بإمساكه وحرمانه من حرية التحرك و التجول حتى ولو تطلب ذلك استعمال القوة معه وتوقيفه ولو لفترة يسيرة في أي محل كان ، تصرف الشرطة أو الدرك فالمعروف أن إلقاء القبض على الأشخاص وتقييد حريتهم لا يجوز إلا في الحالات التي وردت بالقانون ونص عليها المشرع أما فيما عدا ذلك فالأصل هو خطر تقييد حرية الشخص.

فمن بين الإجراءات القانونية التي تحد من حرية الشخص التوقيف للنظر، هذا الإجراء الذي أستمد شرعيته من خلال مجموعة من النصوص القانونية على رأسها الدستور الجزائري، فالمشرع الجزائري قد نظم هذا الإجراء كما سبق وقلنا بما تتلاءم مع المبادئ الدولية المنادية لحقوق الإنسان لاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته التاسعة التي نص على أنه: " لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفا."²

¹ - أحمد غاي، ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية، دار الهومة، الجزائر، سنة 2003، ص 207.

² - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، السابق ذكره.

وعليه يتعين علينا بداية أن نعرف التوقيف للنظر، ثم نميزه عن باقي الإجراءات المشابهة له.

الفرع الأول : تعريف التوقيف للنظر

أولاً: التعريف القانوني

إن المشرع الجزائري قد أطلق عليه الحجز تحت المراقبة، ثم عدل عن هذا المصطلح وأسماه " التوقيف للنظر "، وذلك في القانون 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437 الموافق ل 06 مارس 2016 وذلك انسجاماً مع المصطلح الوارد في المادة 59 و 60 من الدستور، كما تم الإبقاء على نفس المصطلح في المرسوم الرئاسي الذي يحمل رقم 442 والمؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري الجديد، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020 في المواد 44 و 45 من الدستور.

و ليس في القانون تعريف التوقيف للنظر فقط اقتصر المشرع على بيان الحالات التي يجوز فيها اتخاذها ، والجهات التي تباشر ، وواجبات وسلطات تلك الجهات، وحقوق الموقوفين للنظر، وكذا السلطة القضائية في هذا المجال¹

ثانياً: التعريف الفقهي

و من بين أهم الفقهاء الذين عرف لتوقيف للنظر الأستاذ أحمد غاي على أنه إجراء خطير كونه يمس بالحرية الشخصية للأفراد لكنه ضروري لإجراء التحريات التي يقوم بها المحققون

التوقيف للنظر بهذا المنظار يشكل أخطر نقطة يبدأ منها الصراع بين الحرية الفرد الموقوف للنظر وبين حق الدولة في الكشف عن معالم الجريمة.

¹ - خديجة حفصي إجراءات التوقيف للنظر على ضوء تعديلات 2015 في ظل التشريع الجزائري مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي ام بواقي كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق تخصص قانون جنائي للأعمال ، 2016-2017 ص 11

ولهذا فالتوقيف للنظر بالمعنى اللغوي يجمع بين لفظين هما: " التوقيف " و"النظر" ولكل منهما معنى منفرد من الناحية اللغوية. فلفظ "التوقيف" جاء من وقف- يوقف- وقفا، بمعنى دام قائما وسكن، ويقال: توقف في مكان أي تمكث فيه، وأوقفه، جعله يقف ، واستوقفه أي سأله الوقف وحمله عليه.

أما لفظ "النظر"، فهو مصدر "نظر" أي أبصر وتأمل، ويقال نظر في الأمر أي تدبره وفكر فيه.

لم يعرف المشرع الجزائري التوقيف للنظر بل ترك أمر تعريفه لفقهاء القانون الذين أجمعوا على اعتباره استثناء من القاعدة فالأصل في الإنسان البراءة ولكل شخص كامل الحرية في التنقل والتحرك فلا يجوز تقييد حقه هذا إلا إذا نص القانون صراحة على ذلك، وقد عرف التوقيف للنظر عدة تعريفات فهناك من اعتبره " هو إجراء بولييسي يتم بواسطة ضابط الشرطة القضائية تقييد به حرية الفرد المراد توقيفه أو التحفظ عليه لمدة زمنية معينة، فيوضع في إحدى مراكز الشرطة أو الدرك".¹

وهناك من عرفه بأنه: " تلك الاحتياطات اللازمة لتقييد حرية المقبوض عليه و وضعه تحت تصرف البوليس، أو الدرك فترة زمنية مؤقتة تستهدف منعه من الفرار وتمكين الجهات المختصة من اتخاذ الإجراءات اللازمة ضده".²

و ورد تعريفه أيضا بأنه: " إجراء بولييسي يأمر به ضابط الشرطة القضائية لضرورة التحريات الأولية بموجبه يوضع المشتبه فيه تحت تصرف مصالح الأمن (الدرك-الشرطة) في مكان معين وطبقا لشكليات ولمدة زمنية يحددها القانون حسب الحالات".³ وأيضاً أنه " الاحتجاز عبارة عن حجز شخص ما تحت المراقبة ووضعه تحت تصرف الشرطة القضائية

¹ - عبد الله أوهابيه، كتاب ضمانات الحرية الشخصية أثناء مرحلة البحث التمهيدي، ديوان الوطني للأشغال التربوية، ط1، الجزائر، سنة 2004م، ص 164،165.

² - محمد محدة، ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية، دار الهدى، ج1، ط1، الجزائر، 1991،1992، ص 141.

³ - أحمد غاي، مرجع سابق، ص 205.

لمدة 48 ساعة على الأكثر بقصد منعه من الفرار أو طمس معالم الجريمة أو غيرها ريثما تتم عملية التحقيق وجمع الأدلة تمهيدا لتقديمه عند اللزوم إلى سلطات التحقيق القضائية¹.

كما يعرفه الفقه بأنه: " إجراء يقوم به ضابط الشرطة القضائية بوضع الشخص في مركز الشرطة أو الدرك لمدة يحددها المشرع"² وعليه يمكننا أن نعرف التوقيف للنظر بأنه إجراء ينطوي على مساس بأحد الحريات اللصيقة بالإنسان وهي حريته في التحرك والتنقل ووضعه في إحدى مراكز الشرطة أو الدرك لمدة 48 ساعة، وتبرز أهمية هذا الإجراء في:

- كونه يسمح لضابط الشرطة القضائية ويمكنه من إجراء تحرياته في ظروف حسنة وجمع الأدلة الكافية كي لا يعرض الوقائع ناقصة أمام وكيل الجمهورية.

- كما يساعد في المحافظة على معالم الجريمة وعدم طمس آثارها أو إخفاءها وذلك من أجل تسهيل عمل ضابط الشرطة القضائية في اكتشاف الحقيقة.

- كما يعتبر إجراء تحفظيا وأمنيا بواسطته تتم المحافظة على سلامة المشتبه فيه من انتقام الساخطين و وسيلة لحمايته حتى من شركاءه الذين قد يسعون إلى إسكاته بأي وسيلة.

كما يجدر الإشارة إلى أن التشريعات العربية لم تلتزم بعبارة موحدة للتوقيف للنظر فالمشعر الجزائري يعبر عنه حاليا بالتوقيف للنظر في حين أنه كان قبل تعديل قانون الإجراءات الجزائية بالقانون 08/01 المؤرخ في 26 يونيو 2001 يعبر عنه بمصطلح (الحجز تحت المراقبة)، ولقد أصاب المشرع عندما غير هذا المصطلح لأن الحجز لا يقع على الإنسان وإنما يقع على الأموال، أما المشرع المغربي فيعبر عنه بمصطلح " الوضع تحت الرقابة" ومدة الإيقاف رهن الإشارة³، في حين أن المشرع الموريتاني يعبر عنه تارة بالحجز وتارة أخرى بالإيقاف⁴، أما المشرع المصري فعبر عنه هو الآخر "بالتحفظ" و "

¹ - عبد العزيز سعد، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د،س،ط)، ص 42.

² - عبد الرحمن خلفي، محاضرات في قانون إجراءات الجزائية، دار الهدى، ط 2012، عين ميلة، ص 64.

³ - المواد 68 - 69 - 82 من قانون المسطرة الجنائية المغربي.

⁴ - المادة 56 من قانون الإجراءات الجزائية الموريتاني.

الاحتجاز رهن التحقيق" في القانون اللبناني، أما في التشريع الفرنسي فعبر عنه بمصطلح " la garde à vue ". يستمد التوقيف للنظر شرعيته من خلال مجموعة من القوانين على رأسها الدستور الجزائري، فنجد أن الدستور الجزائري المعدل لسنة 2016 قد نص على هذا الإجراء وحدد مدته وأشار فيه إلى حقوق المشتبه فيه أثناء فترة التوقيف كالاتصال بعائلته وحقه في الفحص الطبي، كما اعتبر بأن المدة الأصلية للتوقيف للنظر هي 48 ساعة أما تمديدها فما هو إلا استثناء.¹

إذ نص في مادتيه 59 و 60 على أن لا يتابع أي شخص ولا يوقف أو يحتجز إلا في الحالات التي حددها القانون، كما أن التوقيف للنظر لا يمكن أن يتجاوز 48 ساعة ، وعليه أن يخضع هذا الإجراء إلى الرقابة القضائية، كما للشخص الموقوف للنظر ضمانات تحميه من تعسف ضابط الشرطة القضائية، ومن هذه الضمانات الحق بالاتصال بعائلته والفحص الطبي، وعلى ضابط الشرطة القضائية إعلام الشخص الموقوف بهذه الإمكانيات (إمكانية الفحص الطبي).

أما في قانون الإجراءات الجزائية² فقد نظمته في المواد التالية:

المواد (50 إلى 54) معدلة بموجب الأمر 02-15 المؤرخ في 23 يوليو 2015 في الفصل الأول تحت عنوان في الجناية والجنحة المتلبس بها (الباب الثاني في التحقيقات)، والمواد (65 الفقرة 1) معدلة بموجب الأمر 02-15 المؤرخ في 23 يوليو 2015 في الفصل الثاني تحت عنوان التحقيق الابتدائي، والمادة (141) المتعلقة بالإبادة القضائية (القسم الثامن) من الفصل الأول من الباب الثالث، تحت عنوان في جهات التحقيق.

¹ - أحمد غاي، التوقيف للنظر سلسلة الشرطة القضائية، دار الهومة للنشر، ط1، الجزائر، سنة 2005، ص 17.

² - القانون رقم معدلة بموجب الأمر 02-15 المؤرخ في 23 يوليو 2015. المعدل والمتمم

- أمر رقم 21-11، ممضي في 25 غشت 2021 الجريدة الرسمية عدد 65، المؤرخة في 26 غشت 2021، يتم الأمر رقم 66-155، المؤرخ في 18 صفر عام 1386، الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية .

الفرع الثاني: تمييز التوقيف للنظر عما سواه

على غرار التوقيف للنظر فقط تطرأ المشرع الجزائري إلى إجراءات أخرى مشابهة له، وميز بينها وبين التوقيف للنظر، فمن بين هذه الإجراءات ، عدم المبارحة، و الحبس المؤقت، و الأمر بالقبض.

أولاً- التمييز بين التوقيف للنظر والأمر بعدم المبارحة:

عدم المبارحة أمر يوجهه ضابط الشرطة القضائية المتواجد في مكان ارتكاب الجريمة للمعاينة لشخص أو لمجموعة من الأشخاص يتواجدون في نفس المكان بأن لا يبرحوه الغرض منه اتمام مهمته في عين المكان بتحقيق الوقائع و الكشف عن الحقيقة في أحسن الظروف، فهو إذن بهذا المفهوم صورة من الاستيقاف يجوز لرجال السلطة العامة ومن باب الأولى يجوز لضابط الشرطة القضائية، في حين أن الأمر بعدم المبارحة لا يجوز الأمر به من غير ضابط الشرطة القضائية¹.

والمستخلص من حكم المادة 1/50 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري أنها مادة تتضمن إجراء خطيرا على الحقوق والحريات الفردية، لأنه يمكن مباشرة الأمر بعدم المبارحة في مواجهة أي شخص تواجد بمكان ارتكاب الجريمة مهما كانت صفته، الصدفة للتواجد في المكان أين يجري الضابط معاینته، وتبدو خطورة النص أكثر أن القانون في المادة 51 معدلة بموجب الأمر 15-02 المؤرخ في 23 يوليو 2015 منه يسمح لضابط الشرطة القضائية بالتوقيف للنظر إذا ما دعت مقتضيات التحقيق لذلك، أيا من الأشخاص الذين أمرهم بعدم مبارحتهم مكان ارتكاب الجريمة.²

ويختلف الأمر بعدم المبارحة عن التوقيف للنظر في عدة نواح نجمعها في:

1- من حيث المجال: الأمر بعدم المبارحة لا يكون إلا في الجرائم المتلبس بها في حين أن التوقيف للنظر يتعداها إلى غيرها أثناء مباشرة البحث التمهيدي أو الإنابة القضائية.

¹ - عبد الله أوهايبية، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار الهومة، ط 3، سنة 2012، ص 249.

² - عبد الله أوهايبية، نفس المرجع، ص 250.

2- من حيث مكان تنفيذه: يتم الأمر بعدم المبارحة وينفذ في مكان الجريمة في حين أن التوقيف للنظر لا ينفذ إلا في مراكز الشرطة أو الدرك، في غرفة تسمى غرفة الأمن.¹

3- من حيث المدة: يستمر الأمر بعدم المبارحة حتى الفترة الضرورية له أي ريثما ينتهي ضابط الشرطة القضائية من إجراء تحرياته، هذا الأمر الذي نصت عليه المادة 1/50 من قانون الإجراءات الجزائية، أما التوقيف للنظر فقد نظمته المشرع وحدد آجاله وحالات تمديده.

ثانيا- التمييز بين التوقيف للنظر و الحبس المؤقت:

يختلف الفقه الجنائي في تعريفه للحبس المؤقت، خاصة من حيث مداه ونطاقه، وذلك انطلاقا من السلطة التي يخولها القانون للقاضي المحقق في الأمر به، من حيث المدة التي يستغرقها أثناء التحقيق بعضه أو كله، لحين صدور حكم نهائي في موضوع الدعوى العمومية، فيعرف الحبس بأنه: "ايداع المتهم السجن خلال فترة التحقيق كلها أو بعضها أو إلى أن تنتهي محاكمته." ويعرف أيضا بأنه " سلب حرية المتهم مدة من الزمن تحددها مقتضيات التحقيق ومصلحته، وفق ضوابط يقررها القانون."²

إن هذه التعريفات تتفق جميعها مع الفكرة الأساسية التي يقوم عليها الحبس المؤقت وهو ايداع المتهم في مؤسسة عقابية لمدة يحددها القانون، المشرع الجزائري لم يعرف الحبس المؤقت إلا أنه طبقا لنص المادة 123 معدلة من قانون الإجراءات الجزائية جعله إجراء استثنائيا كما قرر له شروطا لاتخاذها وحدد مدته.³ كما يعد أخطر إجراء من الإجراءات المقيدة للحرية قبل المحاكمة⁴، يبرر هذا الإجراء كونه يمنع المتهم من التأثير على إجراءات

¹ - أحمد غاي، التوقيف للنظر، مرجع سابق، ص 45.

² - عبد الله أوهابوية، شرح قانون الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص 405.

³ - محمد حزيط، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار الهومة، ط 6، الجزائر، سنة 2012، ص 139.

⁴ - أحسن بوسقيعة، التحقيق القضائي، دار الهومة، ط 6، الجزائر، سنة 2006، ص 135.

التحقيق الابتدائي والحيلولة دون فراره ولكي يكون المتهم تحت تصرف العدالة من أجل استجوابه ومواجهته كلما دعت الضرورة إلى ذلك¹.

ويختلف الحبس المؤقت عن التوقيف للنظر من حيث:

1-الأشخاص المخول لهم قانونا اتخاذ هذا الإجراء: فالتوقيف للنظر يأمر به رجل الشرطة القضائية بينما الحبس المؤقت يأمر به كل من قاضي التحقيق، قاضي الأحداث، وغرفة الاتهام.

2-مكان التوقيف والحبس: فالحبس المؤقت يكون بموجب أمر الإيداع بالمؤسسة العقابية، أما التوقيف للنظر فيتم بإحدى مراكز الشرطة أو الدرك.

3-من حيث المدة: إن التوقيف للنظر لا تتجاوز مدته 48 ساعة إلا في حالات محددة والتي سوف نتعرض لها في بحثنا هذا، أما الحبس المؤقت فتختلف مدته حسب نوع الجريمة، ففي الجرح التي لا يتجاوز عقوبتها الحد الأقصى 4 أشهر قابلة للتמיד مرة واحدة أما التي تفوقها ف 4 أشهر وكذلك الحال بالنسبة للجنايات ويتم تمديدها حسب الحالات.

ثالثا - التمييز بين التوقيف للنظر والأمر بالقبض:

الأمر بالقبض هو أمر قضائي يصدره قاضي التحقيق بتكليف القوة العمومية بالبحث عن المتهم وضبطه وسوقه إلى المؤسسة العقابية المنوه عنها في الأمر²، وهو الأمر يتضمن أمرين أمر بإيقاف المتهم وأمر باعتقاله بإيداعه في المؤسسة العقابية منوه عنها بالأمر³ تنظمه المواد 119- 122 من قانون الإجراءات الجزائية، فتتص المادة 1/199 إجراءات جزائية " الأمر بالقبض هو ذلك الأمر الذي يصدر إلى القوة العمومية بالبحث عن المتهم وسوقه إلى المؤسسة العقابية المنوه عنها في الأمر حيث يجري تسليمه وحبسه...." ولا

¹ - أحمد شوقي الشلقاني، مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، (د،ط)، ج 2 ، الجزائر، (د،س،ن)، ص 280.

² - لقد عرفته محكمة النقض المصرية بأنه امساك المقبوض عليه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حريته في التجول.

³ - عبد الله أوهابيه، شرح قانون الإجراءات الجزائية ، مرجع سابق، ص 399.

يصدر الأمر إلا إذا كانت الجريمة تشكل جنحة معاقبا عليها بالحبس لمدة تفوق شهرين أو أكثر وبغرامة تزيد عن 2000 دج أو كانت تشكل جناية¹ ويختلف الأمر بالقبض عن التوقيف للنظر من حيث:

1-الأشخاص المخول لهم اتخاذ الأمر: أنيط للسلطة القضائية الأمر بالقبض لذا علينا أن نفرق بين الأمر به والتنفيذ المادي له ذلك لأنه يتم تنفيذه عن طريق الضبطية القضائية ويأمر به كل من قاضي التحقيق، غرفة الاتهام، قاضي الحكم وهذا في الحالات التالية:

أ- **بالنسبة لقاضي التحقيق:** يحق له أثناء إجراء تحقيقه القضائي أن يأمر بالقبض في مواجهة المتهم ويشترط هنا:

1- أن يكون المتهم هاربا أو مختلف عن العدالة، أو من الأشخاص المقيمين خارج اقليم الجمهورية².

2- أن تكون الجريمة سبب لإصدار الأمر بالقبض، المتهم بها المأمور بالقبض عليه جناية أو جنحة يعاقب عليها القانون بالحبس أو بأية عقوبة أخرى أشد جسامة، طبقا لحكمي المادتين 5 و 27 من قانون العقوبات، واستبعاد الجرح المعاقب عليها بالغرامة فقط والمخالفات اطلاقا.³

3- يجب استطلاع رأي وكيل الجمهورية قبل اصدار الأمر بالقبض بخصوص المتهم خارج اقليم الجمهورية المادة 2/119 من قانون الإجراءات الجزائية.

ب- **غرفة الاتهام:** باعتبارها درجة ثانية من درجات التحقيق فهي تقوم كذلك بإصدار الأمر بالقبض بناء على طلب النائب العام.

¹ - محمد حزيط، مرجع سابق، ص 136.

² - دليلة ليطوش، الحماية القانونية للفرد الموقوف للنظر، ماجستر في القانون العام، فرع قانون العقوبات والعلوم الجنائية، جامعة قسنطينة ، 2008-2009، ص 34.

³ - عبد الله أوهابيه، شرح قانون الإجراءات الجزائية ، مرجع سابق، ص 399.

ج- قاضي الحكم: ويكون ذلك في مواجهة متهم فار ولم يحضر جلسة الحكم هذا عندما تكون الواقعة المتابع بها جنحة عقوبتها تساوي أو تفوق سنة حبس¹، في حين أن التوقيف للنظر يتخذه ضابط الشرطة من أجل مقتضيات التحقيق.

2- من حيث المكان: في التوقيف للنظر يوضع المشتبه فيه في مركز الشرطة أو الدرك في غرفة الأمن، أما في الأمر بالقبض فينفذ في المؤسسة العقابية ويسلم رئيسها اقرار بتسلمه المتهم.

3- من حيث المدة: يكون التوقيف للنظر لمدة 48 ساعة ، أما بالنسبة للأمر بالقبض فلا يجوز أن يبقى المتهم في المؤسسة العقابية لمدة 48 ساعة بدون أن يتم استجوابه.

هناك أشكال يثيره الأمر بالقبض إذ يحدث أحيانا أن يتم القبض على المتهم الذي صدر ضده الأمر في أيام العطل فما الحل هنا من أجل تقادي سوجه إلى المؤسسة العقابية وبقاءه أكثر من 48 ساعة بدون استجواب؟

عمليا يتم توقيفه للنظر ثم يقدم لقاضي التحقيق من أجل استجوابه، ويتم توقيفه من أجل تقادي حبسه تعسفا.

وعليه نستخلص بأن كل من الأوامر التي تصدرها جهة التحقيق في مواجهة المتهم تعد من إجراءات التحقيق التي يمارسها قاضي التحقيق وتوجه إلى رجال القوة العمومية بقصد البحث عن المتهم واقتياده إلى المؤسسة العقابية أو إلى قاضي التحقيق، وهي أوامر لا تتخذ غالبا إلا بعد قيام جرائم معينة وقيام أدلة كافية على إسنادها إلى المطلوب اصدار أمر بإيداعه السجن أو إحضار أو القبض عليه ولهذا تختلف عن التوقيف للنظر.²

¹ نص المادة 358 ف 1 من قانون الإجراءات الجزائية.

² طاهري حسين، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجزائية، دار الخلدونية، ط 3، الجزائر، 2005م، ص 43.

المطلب الثاني: الحالات التي يجوز فيها التوقيف للنظر

ونقصد " بالحالات" المبررات والظروف التي بموجبها يخول القانون لمن له حق إجراء التوقيف للنظر استعمال هذه السلطة على نوع من الأفراد، والمتفق عليه بين الحالات التي يجوز فيها التوقيف للنظر ان كل حالة منها تنتمي للفترة التي تلي ارتكاب الجريمة، وهي فعل لا يقره القانون ولا المجتمع، ولكن الخلاف يتمثل في أن هناك حالتين تعتبران من قبيل التحريات الأولية، هما حالة التوقيف للنظر عند التلبس بالجرائم وحالة التوقيف للنظر لمقتضيات التحقيق الأولي، وهي القاعدة الأصلية التي إذا توافرت جاز تطبيق هذا الإجراء وحالة استثنائية أوجدتها ظروف التحقيق القضائي وبمناسبة تنفيذ ضابط الشرطة القضائية للإنابة القضائية وعلى ضوئهما سوف نتطرق لفرعين وهما التوقيف للنظر قبل فتح التحقيق القضائي، التوقيف للنظر بعد فتح التحقيق القضائي.

الفرع الأول: التوقيف للنظر قبل فتح التحقيق القضائي:

سنذكر حالة التلبس بالجرائم كأول حالة من الحالات التي بموجبها يمكن لضابط الشرطة القضائية توقيف المتلبس بالجرم في مراكز الشرطة أو الدرك الوطني، على أساس أن المشرع تكلم عن إجراءات التحري ضمن الاحوال المتلبس بها قبل إجراءات التحري الأولية في الأحوال العادية.

أ- التوقيف للنظر عند التلبس بالجرائم:

إن التلبس في الفقه الجزائري هو " المعاصرة أو المقاربة بين لحظتي ارتكاب الجريمة واكتشافها"¹، وهو نفس المعنى الوارد عند تصفح الفقه العربي فقد عرف التلبس بأنه " تقارب زمني بين وقوع الجريمة واكتشافها " ²، مع الجدير بالذكر أن هناك بعض

¹ - عبد الله أوهابوية، شرح قانون الإجراءات الجزائية ، مرجع سابق، ص 236.

² - هذا ما نص عليه القانون اللبناني في المادة 36 من قانون أصول المحاكمات اللبناني لسنة 1948، المرسوم رقم 11352 بتاريخ 13 آذار سنة 1948.

التشريعات تعبر عن الجناية أو الجنحة المتلبس بها" بالجرم المشهود"¹، ونظرية التلبس بالجريمة ذات أصل فرنسي، فهي تعني "Flagrante" وهذه الكلمة مأخوذة عن الكلمة اللاتينية "Flagrare" ومعناها مستعرة، فالجاني في حالة ضبطه متلبسا بالجريمة فهو يقترب فعله ويضبط ونار الجريمة مستعرة².

والناظر إلى النص المادة 41 من قانون الإجراءات الجزائية، يجد انها قد حددت صورا عديدة للتلبس، وما يمكن ملاحظة على نص هذه المادة أن المشرع حسنا فعل عندما بين أن التلبس حالة عينية تتصف بها الجريمة ذاتها لا المجرم نفسه، ويعني ذلك أن التلبس ظرف يتعلق بالجريمة لا بالشخص الجاني، وهو الواضح حين قال "توصف الجناية أو الجنحة بأنها في حالة تلبس...."³، و يعتبر نفس ما ذهب إليه المشرع الفرنسي في نص المادة 53 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي المعدل⁴ حيث حرص على ان يكون التلبس للجريمة لا الجاني وهو الأصح فالجريمة تعد متلبسا يعرف الجاني حيث إن مشاهدة جثة القتيل لا زالت تنزف دما، أو حريقا لا زالت النار مشتعلة فيه، فمل هذه الصور للجريمة المتلبس بها وإن كان صاحبها مجهولا⁵.

كما يلاحظ أن نص المادة 41 من قانون الإجراءات الجزائية استخدم عدة تعبيرات مختلفة في التدليل على الجريمة بأنها في حالة تلبس وذلك في 3 فقرات نص المشرع في

¹ - هذا ما نصت عليه المادة 28 من قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري، المرسوم التشريعي رقم 113 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 1 بتاريخ 1950/03/13. والمادتان 43 و 44 من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي، القانون رقم 23 لسنة 1971، والمادة 28 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني، القانون رقم 09 لسنة 1961، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 1539، بتاريخ 1961/03/16.

² - محمد سعد نمور، أصول الإجراءات الجزائية شرح لقانون أصول المحاكمات الجزائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، مصر، سنة 2005، ص 89.

³ - ابراهيم منصور اسحاق، المبادئ الأساسية في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، سنة 1982م، ص 77.

⁴ - المادة 53 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي المعدلة بالقانون 204 - 2004م، المؤرخ في 10 مارس 2004م.

⁵ - محمد محدة، مرجع سابق، ص 158.

الأولى بقوله "توصف الجناية أو الجنحة بأنها في حالة تلبس....". وفي الفقرة الثانية نص المشرع بقوله "كما تعتبر الجناية أو الجنحة متلبسا بها"، أما الفقرة الثالثة فنص بقوله "وتتسم بصفة التلبس كل جناية أو جنحة"، وقد لجأ للعامل الزمني كمعيار للتفرقة بين تلك الأوصاف الثلاثة السابقة، فإذا انعدم الفاصل الزمني أو كان طفيفا جدا، كنا بصدد التلبس الحقيقي المنصوص عليه في الفقرة الأولى، وإذا وجد فاصل زمني طويل نوعا ما ولكن معالم التلبس ودلائل الاثبات والاشتباه لا زالت قائمة، كنا بصدد الجريمة المعتمدة متلبسا بها وهو ما يسمى بالتلبس الاعتباري المنصوص عليه في الفقرة 2، وإذا زاد الفارق الزمني بين الارتكاب والاكتشاف كنا بصدد الجرائم المضى عليها صفة التلبس وهو ما نص عليه أخيرا في الفقرة الثالثة.

وقد حدد قانون الإجراءات الجزائية الجزائري الصور التي تكون فيها الجريمة متلبسا بها كما يلي¹:

بالنسبة لمشاهدة الجريمة حال أو عقب ارتكابها، فقد نصت المادة 42 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري بقولها في الفقرة 1 "توصف الجناية أو الجنحة بأنها في حالة تلبس إذا كانت الجريمة مرتكبة في الحال أو عقب ارتكابها...."²، إذا شاهد ضابط الشرطة القضائية أو أي شخص آخر الجريمة في لحظة أو أثناء ارتكابها، أي رؤية الجريمة ترتكب كمشاهدة السارق أثناء القيام بعملية السرقة، أو رؤية القاتل أثناء عملية ازهاقه لروح إنسان على قيد الحياة، بإعمال السكين في جسم الضحية أو إطلاق النار على المجني عليه

¹ - ونجد من الكتاب الجزائريين من يقسم حالات التلبس إلى 6 حالات، مثل الدكتور محمد محدة في كتابه السابق الذكر في الصفحة 159، 174 وهناك من يقسمها إلى 4 حالات ويفرق بين التلبس الحقيقي والتلبس الاعتباري ومثاله الدكتور سليمان بارش، في مؤلفه شرح قانون الإجراءات الجزائية، دار الشهاب للطباعة والنشر، (د.ط)، الجزائر، سنة 1986، ص 146، 148.

² - تقابلها المادة 53 ف 1 من قانون الإجراءات الجزائية سابق الذكر التي تقول أن الجريمة المتلبس بها بالمعنى الحصري هي قبل كل شيء المرتكبة في الحال وضبط المجرم فجأة أثناء فتحه بضحيته، سواء من قبل الشهود أو من قبل القوة العامة.

مثلا¹ فالمشاهدة إذن لفظ ينصرف لجميع الحواس فلا يقتصر على المشاهدة بالعين لأنها- المشاهدة بالعين- ليست شرطا في قيام حالة التلبس، فيكفي أن يدرك ضابط الشرطة القضائية قيام حالة التلبس بأحد حواسه، وعليه يجوز أن تكون بحاسة البصر، كما يجوز أن تنصرف إلى غيرها من الحواس كالشم أو السمع أو اللمس أو الذوق، أما إذا بلغ عنها فيجب على ضابط عند تبليغه بمثل هذه الحالة مثلا ألا يكتفي بمجرد إبلاغه من الغير دون الانتقال ومشاهدة آثار الجريمة جنائية كانت أم جنحة² وهذا حسب نص الفقرة الثانية من المادة 42 من قانون الإجراءات الجزائية، والمشاهدة بالوقوف على الجريمة المبلغ عنها شرط لقيام التلبس ولتحويل ضابط الشرطة القضائية الصلاحيات المقررة قانونا³.

أما في حالة مشاهدة الجريمة عقب ارتكابها، أي بعد اقترافها مباشرة، فالجريمة تكون قد انتهت ولكن الحركة الإجرامية لازالت مستمرة حكما، وهو ما يستفاد من نص المادة 41 من قانون الإجراءات الجزائية "... عقب ارتكابها..." ومثال هذه الحالة مشاهدة السارق يخرج من المسكن يحمل المسروقات، أو رؤية القاتل وهو يغادر مكان ارتكاب الجريمة وبيده سلاحه المستعمل في الجريمة.

أما الحالة الثانية فهي تتبع العامة للمشتبه فيه بالصياح فقد نصت عليها الفقرة 2 من المادة 41 من نفس القانون بقولها " كما تعتبر الجنائية أو الجنحة متلبسا بها إذا كان الشخص المشتبه في ارتكابه إياها..... قد تتبعه العامة بالصياح.....".

وهي حالة تقع في وقت قريب جدا من وقت وقوع الجريمة ولا تعتمد على مشاهدة الجريمة ولا اكتشافها، وإنما تعتمد على عنصر المتابعة المادية للمشتبه فيه و مطاردته من

¹ - عبد الله أوهابيه، شرح قانون الإجراءات الجزائية ، مرجع سابق، ص 237.

² - الجنحة المتلبس بها المعاقب عليها بالحبس، وهو ما يقصده المشرع الجزائري وكان الأولى أن يذكرها صراحة إلى

جانب لفظ الجنائية في الفقرة 1 من المادة 42 من قانون الإجراءات الجزائية

³ - عبد الله أوهابيه، نفس المرجع، ص 238.

طرف عامة الناس، وهذا استنتاجا من لفظ "قد تتبعه العامة"، ولهذه الصورة من التلبس شروط ذكرها القانون:

- 1- أن يتبع العامة ذلك المرتكب للجريمة.
- 2- أن يكون لهذا التتبع مظهر خارجي متمثل في الصياح.
- 3- أن يكون هناك تقارب زمني بين التتبع و وقوع الجريمة.
- 4- لا يشترط أن يتابعه جمع كبير من الناس فيكفي متابعته من طرف القليل من الناس أو من المجني عليه نفسه¹.

و بالنسبة للحالة الثالثة وهي ضبط أداة الجريمة أو محلها مع المشتبه فيه، إذا وجدت مع المشتبه فيه ارتكابه للجريمة المتلبس بها، جناية أو جنحة، أداة الجريمة أو الوسيلة التي اركبها بها، كحملة ل سلاح ناري، أو في حيازته أشياء أو دلائل تدعو إلى افتراض مساهمته فيها. وعبر عنها المشرع الجزائري في المادة 41 من قانون الإجراءات الجزائية بقوله "... أو وجدت في حيازته أشياء أو وجدت آثار أو دلائل تدعو إلى افتراض مساهمته في الجناية أو الجنحة....".

أما الشق الثاني من هذه الحالة فهو: وجود آثار أو علامات من شأنها التدليل على مساهمته المتصنف بها في ارتكاب الجريمة، بشرط مشاهدة الجاني بعد وقوع الجريمة في وقت قريب به آثار أو علامات يستدل منها أنه ساهم في اقتراح جريمة كوجود بقع دم على جسمه أو قصاصات من شعر المجني عليه² وبشرط أن يكون الوقوف على هذه الآثار أو الخدوش من طرف الضابط وهذه الصورة لا تقل عن صورة حمل الأسلحة أو الآلات أو الأمتعة، وحسنا ما فعل المشرع باستدراكه هذا حيث نص عليها صراحة دون أن يهملها وذلك لأنه يعلم أن حالات التلبس، هي حالات محصورة ولا يجوز القياس عليها، والمشرع بنصه هذا رأى بأن ضبط الجاني عقب وقوع الجريمة مباشرة أو بعده بوقت قصير أو

¹ - عبد الله أوهابوية، مرجع سابق، ص 238.

² - محمد حزيط، مرجع سابق، ص 63.

الشخص الذي وجدت عليه علامات أو آثار تدل على أنه فاعل أو شريك وهذه الأمارات لا تقل في الإثبات و القوة عن حالة حمل السلاح، أو حمل الأشياء المحصل عليها من الجريمة¹.

أما الحالة الرابعة فهي اكتشاف الجريمة في مسكن والتبليغ عنها في الحال، وقد نصت عليها الفقرة 3 من المادة 41 من قانون الإجراءات الجزائية كما يلي "وتتسم بصفة التلبس كل جناية أو جنحة ولو في غير الظروف المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين إذا كانت قد ارتكبت في منزل وكشف صاحب المنزل عنها عقب وقوعها وبإدراكه في الحال باستدعاء أحد رجال الشرطة القضائية لإثباتها." إذا كانت الجريمة وقعت في مسكن، وكشف عنها صاحبه عقب ارتكابها، وبإدراكه في الحال باستدعاء أحد ضباط الشرطة القضائية²، ومثالها مشاهدة زوج لزوجته وهي متلبسة بجريمة الزنا مع شريكها، فأغلق بالمسكن ونوافذه، واتصل بفرقة الدرك الوطني أو قسم الشرطة مستدعياً ضابط الشرطة القضائية لإثبات الحالة³.

وهناك حالة خاصة نصت عليها المادة 62 من قانون الإجراءات الجزائية بقولها "إذا عثر على جثة شخص وكان سبب الوفاة مجهولاً أو مشتبهاً فيه سواء كانت الوفاة نتيجة عنف أو بغير عنف فعلى ضابط الشرطة القضائية الذي أبلغ الحادث أن يخطر وكيل الجمهورية على الفور وينتقل بغير تمهل إلى مكان الحادث للقيام بعمل المعاينات الأولية....."، وهي حالة تثير التساؤل حول طبيعتها فمن جهة يمكن اعتبارها حالة تلبس لأن المشرع أدرجها تحت نفس عنوان الفصل الأول الذي جاء عنوانه " في جناية أو الجنحة المتلبس بها"، ولكن ذهب جانب من الفقه إلى اعتبارها حالة خاصة لا يمكن إدراجها ضمن حالات التلبس وذلك لعدة اعتبارات منها أن المشرع لم يدرجها ضمن حالات التلبس وذلك لعدة اعتبارات منها أن المشرع لم يدرجها ضمن حالات التلبس الواردة في المادة 41

¹ - محمد محدة، مرجع سابق، ص 178.

² - عبد الله أوهابيه، شرح قانون الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص 240.

³ - نقض جزائي: 1989/07/02م، المجلة القضائية، عدد 3، سنة 1991م، ص 244.

من قانون الإجراءات الجزائية¹ ، وهي حالة تقابلها ما نصت عليه المادة 74 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي السابق الذكر².

ب- التوقيف للنظر عند التحقيق الأولي:

إن كنا قد عرفنا أن حالة التلبس كحالة أولى بموجبها يجوز التوقيف للنظر، فلا بد من معرفة التحريات أو التحقيق الأولي كثنائي إجراء يجوز فيه التوقيف، ويعتبر التحقيق الأولي قد ظهر متأخرا زمنيا عن إجراءات الجريمة المتلبس بها والإنابة القضائية، فكان رجال الشرطة في فرنسا فور علمهم بارتكاب جريمة يبلغون وكيل الجمهورية الذي يقوم بطلب فتح تحقيق قضائي، غير أن هذه الإجراءات تتطلب إنشاء عدد كبير من غرف التحقيق القضائي مما أثقل كاهل الجهاز القضائي بعدد هائل من القضايا أغلبها يتضح بعد التحقيق أنها تفتقر للجدية ولا تشكل جرائم تبرر تحريك الدعوى العمومية فضلا عن مباشرتها، ولتدارك هذه النقائص أصبح وكيل الجمهورية قبل فتح التحقيق، يطلب من رجال الشرطة القضائية إجراء تحريات أولية وجمع المزيد من المعلومات حول ملابسات القضية، حتى لا تتابع إلا القضايا الهامة تكون جرائم ينص عليها القانون.

وبمرور الزمن أخذ أعضاء الشرطة القضائية يقومون بتلك التحريات من تلقاء أنفسهم دون الرجوع إلى وكيل الجمهورية، أو بناء على تعليمات من هذا الأخير ويسجلون ما يقومون به من أعمال في محاضر وأصبح هذا التحقيق شبه رسمي³.

واستمر العمل على هذا المنوال رغم كثرة الجدل حول اعداد قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي سنة 1957م والذي حل محل قانون التحقيق الجنائي لسنة 1808. وقد ورد في نص المادة 14 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي على أنه تعهد إلى الضبطية القضائية القيام باستكشاف الجرائم المخالفة لقانون العقوبات وجمع أدلتها والبحث عن فاعليها قبل

¹ - محمد محدة، المرجع السابق، ص 173.

² - المادة 74 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي المعدلة بالقانون رقم 204 - 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004م.

³ - أحمد غاي، ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية، المرجع السابق، ص 155.

مباشرة التحقيق، ومن جهة أخرى و وفقا لأحكام المادة 75 يعمد ضابط الشرطة القضائية إلى إجراء التحقيقات الأولية سواء بناء على طلب وكيل الجمهورية أو تلقائيا وعلى غرار قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي الذي ينص على التحقيق الأولي في المواد (75.76.77.78)¹ ، نص المشرع الجزائري عليه في المواد (63.64.65)² معدل من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

وبناء عليه فإن ضباط الشرطة القضائية من توكل لهم مهمة البحث والتحري عن الجرائم قبل تحريك الدعوى فيقوموا بجمع الاستدلالات وهذا حسب ما جاء في المادة 12 من قانون الإجراءات الجزائية³.

كما تنص المادة 63 من قانون الإجراءات الجزائية على "يقوم ضباط الشرطة القضائية بالتحقيقات الابتدائية للجريمة بمجرد علمهم بوقوعها إما بناء على تعليمات وكيل الجمهورية وإما من تلقاء أنفسهم." وبذلك فإن ما يطلبه أيضا وكيل الجمهورية من البحث عن المعلومات تكميلية، أو التحقق من صحة بيانات أو بلاغات يتلقاها بشأن قضية ما فينفذ هذا الطلب عن طريق تحرير محضر تحقيق أولي، ويقوم ضابط الشرطة القضائية بالإجراءات في إطار التحقيق الأولي وذلك عند ممارسة مهامه طبقا للمادتين 12 و63 من قانون الإجراءات الجزائية، كما يقوم وكيل الجمهورية طبقا لنص المادة 63 بإدارة أعمال رجال الضبط القضائي، ويعتبر وكيل الجمهورية مخولا قانونيا بسلطات وصلاحيات تفوق تلك المخولة لضابط الشرطة القضائية، غير أنه من الناحية العملية نادرا ما يتولى بنفسه

¹ - أحمد غاي، نفس المرجع، ص 156.

² - قانون الإجراءات الجزائية الجزائري معدلة بموجب الأمر 15-02 المؤرخ في 23 يوليو 2015.

³ - التي تنص على "...ويناط بالضبط القضائي مهمة البحث والتحري عن الجرائم المقررة في قانون العقوبات وجمع الأدلة عنها والبحث عن مرتكبيها ما دام لم يبدأ فيها بتحقيق قضائي."

القيام بإجراءات التحقيق الأولي، وعادة يأمر ضابط الشرطة القضائية المختص ويكلفه بذلك¹.

وفي التحقيق الأولي يحزر محضر واحد ليشمل مجموعة الإجراءات، وبما أن القانون لا يلزم ضابط الشرطة القضائية بإتباع شكل معين بل يترك ذلك للقواعد التنظيمية، لذلك غالبا ما يلجأ ضابط الشرطة القضائية لهذا الأسلوب في الواقع العملي وينفذ تحرياته وفق أسلوب التحقيق الأولي ويقوم ضابط الشرطة القضائية بالمعاينات لتقصي ملابس وملابس وسماح الأشخاص، وتفتيش الأشخاص ومساكنهم وضبط كل الأشياء و الوثائق التي لها علاقة بالجريمة وإن وجد ضابط الشرطة القضائية ضرورة لحجز حرية مشتبه فيه من أجل كشف معالم الجريمة، لجأ إلى إجراء التوقيف للنظر في هذه المرحلة أيضا، ولضابط الشرطة القضائية إمكانية القيام بهذا الإجراء في إطار تحرياته خارج حالات التلبس ويكون ذلك في إطار التحقيق الأولي².

الفرع الثاني: التوقيف للنظر بعد فتح التحقيق القضائي:

القاعدة أن المشرع في قانون الإجراءات الجزائية حرص على جعل التوقيف للنظر جائز من قبل ضابط الشرطة القضائية قبل فتح التحقيق القضائي إذا ما كان بصدد التحقيق في جرائم متلبس بها، أو في إطار التحقيق الأولي في الحالة العادية، و الاستثناء أنه جعله جائزا أيضا بعد فتح التحقيق القضائي وتحريك الدعوى العمومية، وهذا عندما يقوم ضابط الشرطة القضائية بتنفيذ إنابة قضائية موكلة إليه من طرف قاضي التحقيق، بموجب نص المادة 141 من قانون الإجراءات الجزائية³.

يقوم قاضي التحقيق بنفسه بجميع إجراءات التحقيق حيث تنص المادة 1/68 من قانون الإجراءات الجزائية "يقوم قاضي التحقيق وفقا للقانون، بإتخاذ جميع إجراءات التحقيق

¹ - أحمد غاي، ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية، مرجع سابق، ص 157.

² - أحمد غاي، التوقيف للنظر، مرجع سابق، ص 33.

³ - المادة 06 القانون رقم 22/ 06 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006.

التي يراها ضرورية للكشف عن الحقيقة، بالتحري عن أدلة الاتهام وأدلة النفي." وهي قاعدة عامة إلا أن القانون يقرر إمكان الخروج عليها متى دعت ظروف التحقيق ذلك¹، وتتص المادة 141 من قانون الإجراءات الجزائية على "إذا اقتضت الضرورة لتنفيذ الإنابة القضائية أن يلجأ ضابط الشرطة القضائية لتوقيف شخص للنظر، فعليه حتما تقديمه خلال ثمان وأربعين ساعة إلى قاضي التحقيق في الدائرة التي يجري فيها تنفيذ الإنابة"².

والمعلوم أن الإنابة القضائية إجراء يتم بعد فتح التحقيق القضائي، على اعتبار أنها صلاحية منحها المشرع لقاضي التحقيق بعد تحريك الدعوى العمومية، فهنا قد يلتبس الأمر عند الوهلة الأولى بالقول أن ضابط الشرطة القضائية قد يمارس صلاحيات التحقيق التحقيق القضائي، لكن المشرع الجزائري قد فصل في الأمر حين نص في المادة 12 من نفس القانون حين قال "ويناط بالضبط القضائي مهمة البحث والتحري عن الجرائم المقررة في قانون العقوبات وجمع الأدلة عنها والبحث عن مرتكبيها ما دام لم يبدأ فيها بتحقيق قضائي." فالمشرع قد وضع الحد الفاصل لأعمال الضبطية القضائية ببداية التحقيق القضائي، ولكن بالتطلع إلى المادة 13 يجدها قد جعلت منفذا استثنائيا للضبطية القضائية يعودوا عن طريقه إلى الدعوى العمومية وذلك بتنفيذهم لما أمرهم به المشرع في نص هذه المادة حين قال "إذا ما افتتح التحقيق فإن على الضبط القضائي تنفيذ تفويضات جهات التحقيق وتلبية طلباتها." والإنابة القضائية لا يوجد نص يعرفها في التشريع الجزائري، وبالرجوع إلى الفقه فهناك من عرفها بأنها "عمل من أعمال قاضي التحقيق يفوض بموجبه قاضيا أو ضابط الشرطة القضائية مختصا ليقوم مقامه في تنفيذ عمل أو بعض من أعمال التحقيق القضائي."³

¹ - عبد الله أوهابيه، شرح قانون الإجراءات الجزائية ، مرجع سابق، ص 390 .

² - المعدلة بالقانون رقم 08-01، المؤرخ في 26 جوان 2001م، والصادر في الجريدة الرسمية عدد 34، بتاريخ 27 جوان 2001م.

³ - أحمد غاي، الوجيز في تنظيم ومهام الشرطة القضائية، دار الهومة ، (د،ط)، الجزائر، سنة 2005م، ص 74.

أما في الفقه المقارن فنجده يعرفها بأنها "إجراء يصدر من قضاة التحقيق إلى أحد مأموري الضبط القضائي لكي يقوم بها بدلا منه بنفس الشروط التي يتقيد بها، بمباشرة إجراء معين من إجراءات التحقيق التي تدخل في سلطته".¹ وهناك من قال بأنها "نقل بعض سلطات التحقيق من المختص بها إلى شخص آخر"² ويقصد بالإنبابة القضائية أيضا بالإجراء الذي بواسطته يكلف قاضي التحقيق سلطات معينة بالقيام ببعض إجراءات التحقيق التي لا يريد أو لا يستطيع القيام بها بنفسه³. وعليه فضباط الشرطة القضائية أضيفت إلى الصلاحيات المخولة لهم قبل فتح التحقيق القضائي مهام أخرى تساعد قاضي التحقيق في القيام بإجراءات التحقيق الابتدائي.

وتبعا لنص المادة 138 من قانون الإجراءات الجزائية⁴ فإن تفويض قاضي التحقيق لبعض سلطاته إلى ضابط الشرطة القضائية يجب أن يتم طبقا لشكليات صارمة وإجراءات محددة ينص عليها القانون وذلك يهدف إلى توفير ضمانات للحقوق والحريات الأساسية للأفراد، ولا بد أن تكون الإنابة القضائية كتابية، وتتضمن طبيعة الجريمة موضوع المتابعة، وتكون مؤرخة وموقعة من طرف القاضي المنيب بالقيام بالأعمال الإجرائية المتصلة مباشرة بردع ومعاقبة المجرمين، ولا تكون شفوية ولا بالهاتف، كما يجب ألا يذكر اسم المنتدب وإنما صفته فقط كما يجب أن ترفق الإنابة بجميع الوثائق الضرورية لتنفيذ المهمة⁵. والعلة التي تجيز لضابط الشرطة القضائية القيام بجملة من إجراءات التحقيق في حدود ما تضمنته الإنابة تفهم من نص المادة 68 من قانون الإجراءات الجزائية في

¹ - عبد الحميد الشوربي، ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق القضائي، منشأة المعارف، (د،ط)، مصر، (د،س،ن)، ص 121.

² - فوزية عبد الستار، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني، دار النهضة، (د،ط)، لبنان، 1975، ص 401.

³ - أحسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص 107.

⁴ - يجوز لقاضي التحقيق أن يكلف بطريق الإنابة القضائية أي قاضي من قضاة محكمة أو أي ضابط من ضابط الشرطة القضائية المختص بالعمل في تلك الدائرة، أو أي قاضي من قضاة التحقيق بالقيام بما يراه لازما من إجراءات التحقيق في الأماكن الخاضعة للجهة القضائية التي يتبعها كل منهم.

⁵ - محمد حزيط، مرجع سابق، ص 122.

الفقرة 6 وبالتالي نجد أن التوقيف للنظر في هذه الحالة جاء نتيجة أن ضابط الشرطة القضائية يساعد الجهة القضائية في إطار البحث عن الحقيقة، و ينطوي في إطار الإنابة القضائية على خصائص عديدة تميزه عن التوقيف للنظر قبل فتح التحقيق القضائي، وتتمثل هذه الخصائص في أن هذا الإجراء استدعته ظروف التحقيق الابتدائي وليس التحقيق الأولي أي بعد تحريك الدعوى العمومية والتحقيق الابتدائي يختلف كلية عن التحقيق الأولي من حيث ظروفه وما يطبق أثناءه من نصوص وكذلك القائمين به، والتوقيف للنظر يقوم به ضابط الشرطة القضائية الذي وجهت له الإنابة القضائية فقط دون سواه، بمعنى أنه يقوم بما أمره به قاضي التحقيق فقط في إطار الإنابة القضائية ولا يخرج عن هذا الإطار وبالتالي إن لم يستدع الأمر التوقيف للنظر فلا يلجأ إليه.

المطلب الثالث: نطاق التوقيف للنظر

يتجلى نطاق التوقيف للنظر في الأشخاص الذين منحهم المشرع الجزائي بصفحة واضحة حق إجراءه، وكذلك تحديد الأشخاص المطبق عليهم هذا الإجراء، بالإضافة إلى نوع الجرائم التي يجوز فيها التوقيف للنظر، لأننا وإن كنا بصدد حالة من حالات التوقيف للنظر فهذا غير كاف بل يجب الأخذ بعين الاعتبار نطاقه لإضفاء طابع الشرعية الإجرائية عليه.

الفرع الأول: الجهات المختصة بالتوقيف للنظر

يتولى إجراء التوقيف للنظر جهة تسمى بضابط الشرطة القضائية سواء كان ذلك بمناسبة الجريمة المتلبس بها أو التحري والاستدلال في الظروف العادية أو حالة الإنابة القضائية وذلك لما تمثله صفة ضابط الشرطة من ضمانة للحرية الفردية ولما يمثله التوقيف للنظر من خطورة على الحقوق والحريات ومساسا بهما¹ وهو جهاز تابع للضبطية القضائية عموماً.

¹ - عبد الله أوهايبية، ضمانات الحرية الشخصية أثناء مرحلة البحث التمهيدي، مرجع سابق، ص 168.

كما أن ضباط الشرطة القضائية هم القائمون بإجراء التوقيف للنظر سواء كان ذلك بصفة أصلية أو استثنائية .

أ- القائمون بالتوقيف كأصل:

إن ضباط الشرطة القضائية الذين تقصدهم المادة 51 معدلة بموجب الأمر 02-15 المؤرخ في 23 يوليو 2015 من قانون الإجراءات الجزائية القائلة "إذا رأى ضابط الشرطة القضائية لمقتضيات التحقيق أن يوقف شخصا للنظر..." وجاءت المادة 65 معدلة من نفس القانون قائلة "إذا دعت مقتضيات التحقيق الابتدائي ضابط الشرطة القضائية إلى أن يوقف للنظر شخصا..." والمادة 141 القائلة "إذا اقتضت الضرورة لتنفيذ الإنابة القضائية أن يلجأ ضابط الشرطة القضائية لتوقيف شخص للنظر...".

هم الأشخاص الوارد ذكرهم صراحة في المادة 15 من نفس القانون¹ وبالنسبة لرؤساء المجالس الشعبية البلدية فقد جاءت المادة 68 من قانون البلدية تنص على "الرئيس المجلس الشعبي البلدي صفة ضابط الشرطة القضائية"، وهذا الاختصاص خول له بصفة شخصية ولا يجوز له بحال من الأحوال أن ينيب نائبه.²

وعمليا يمكن القول أن دورهم لا يكون في الغالب إلا نظريا تلافيا إذا ما أوقفوا شخصا قاطنا في البلدية التي يباشرون فيها اختصاصهم إلا أنه قد يكون لهم دورا في مجال التوقيف للنظر للمشتبه فيه في حال وقوع جرائم في البلديات المعزولة، أين لا يوجد قاض ولا دركي ولا محافظة شرطة وهم يقدمون معونة فعالة لوكلاء الجمهورية لمعرفةهم بالأهالي في حال ما إذا أريد توقيف أحدهم للاشتباه في ارتكابه جرم أما بالنسبة لضباط الشرطة القضائية الوارد ذكرهم في الفقرات 2،3،4،5،6 من نفس المادة، فقد خصهم المشرع بجملة

¹ - المعدلة بموجب القانون رقم 85-02 المؤرخ في 26 جانفي 1985م، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5 بتاريخ 17 جانفي 1985م، والأمر رقم 95-10 المؤرخ في 25 فيفري 1995م، والصادر في الجريدة الرسمية عدد 11 بتاريخ 1 مارس 1995

² - كمال دمدوم، رؤساء المجالس الشعبية البلدية لضباطا للشرطة القضائية، دار الهومة، (د،ط)، الجزائر، 2004، ص13.

من الأعمال منها إجراء التوقيف للنظر، وجعله مقتصرًا عليهم دون أعوان الضبط القضائي نظرا لما لهذا الإجراء من خصوصية.

وفي سنة 1995¹ أضاف المشرع الفقرة 7 الخاصة بأسلاك ضباط الشرطة القضائية العسكريين، ويبدو أن للمشرع الجزائري غاية تتمثل في قمع الجرائم في تلك الفترة بمنح الصلاحيات الخاصة بضباط الشرطة القضائية لأسلاك عسكرية لصد استفحال الجرائم الإرهابية والجرائم الماسة بأمن الدولة خصوصا، وفصل قانون القضاء العسكري² في تعداد ضباط الشرطة القضائية التابعين للأسلاك العسكرية بموجب المادة 45 منه كما يلي "العسكريين التابعين للدرك الوطني الذين لهم صفة ضابط الشرطة القضائية العسكرية (ضباط الدرك- ضباط صف الدرك الذين لهم صفة ضابط شرطة قضائية المشار إليهم في المادة 15 من قانون الإجراءات الجزائية)، ضباط القطاعات العسكرية أو المصالح المعنيون خصيصا بموجب قرار من وزير الدفاع الوطني.

ونجد أنه عدم منح صفة ضابط الشرطة القضائية للضباط وضباط الصف التابعين للمصالح العسكرية للأمن الذين تم تعيينهم خصيصا بموجب قرار مشترك صادر بين وزير الدفاع الوطني و وزير العدل لما لهم أصلا من مهام كثيرة مما يتقل كاهلهم بإضافة مهام أخرى منها إجراء التوقيف للنظر، وعليه فهناك من لديهم هذه الصفة، صفة ضباط بقوة القانون كما في الحالة (1-2-3-4) وهناك من لديهم هذه الصفة بناء على قرار وهذا ما جاء في الفقرة (5-6-7)، وإضافة إلى ضباط الشرطة القضائية المختصين أصلا بإجراء التوقيف للنظر فهناك القائمون بالتوقيف للنظر استثناءا.

¹ - صدر الأمر رقم 95-10 المؤرخ في 25 فبراير سنة 1995، المعدل لقانون الإجراءات الجزائية، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 11 بتاريخ 1 مارس 1995م.

² - الصادر بالأمر رقم 71-28 المؤرخ في 22 أبريل 1971، والصادر بالجريدة الرسمية عدد 38، بتاريخ 11 ماي 1971، والمتمم بالأمر رقم 73-04 المؤرخ في 05 جانفي 1973م.

ب- القائمون بالتوقيف للنظر كإستثناء :

وهؤلاء غير وارد ذكرهم في نص المادة 15 معدلة بموجب الأمر 15-02 المؤرخ في 23 يوليو 2015 من قانون الإجراءات الجزائية، وإنما يتمتعون ببعض مهام ضباط الشرطة القضائية في حالات معينة ومنهم:

1- الوالي:

فبالرجوع إلى قانون الإجراءات الجزائية¹، فإن الوالي يتمتع بصلاحيات ضيقة في مجال البحث والتحري، بحكم ماله من أعمال أخرى خوله إياها المشرع.

وعليه فإن الوالي يصبح مخولا ببعض مهام الشرطة القضائية بشروط أوردها المادة السابقة كما ذكرت المادة أنه على الوالي (نادرا ما يحصل هذا على الصعيد العملي) أن يقوم بنفسه باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لإثبات الجنايات أو الجرح الماسة بأمن الدولة، أو يكلف بذلك كتابة ضباط الشرطة القضائية، وعليه فله أن يوقف من يرى أنه مشتبه فيهم للنظر، وتبقى كيفية التنفيذ المادي من صلاحيات ضباط الشرطة القضائية، والمراقبة لوكيل الجمهورية.²

أما الفقرة 2 و 3 من المادة 28، فتخصا الإجراءات التي يتخذها الوالي، حيث عليه بتبليغ وكيل الجمهورية فورا خلال 48 ساعة التالية لبدء الإجراءات، وأن يتخلى عنها للسلطة القضائية ويرسل الأوراق لوكيل الجمهورية، ويقدم له جميع الأشخاص المضبوطين، كما يتعين على كل ضابط من ضباط الشرطة القضائية تلقي طلبات من الوالي حال قيامه بالعمل بموجب الأحكام السابقة.

¹ - تنص المادة 28 فقرة 1 من قانون الإجراءات الجزائية على "يجوز لكل وال في حالة وقوع جناية أو جنحة ضد أمن الدولة وعند الاستعجال فحسب، إذا لم يكن قد وصل إلى علمه أن السلطة القضائية قد أخطرت بالحادثة أن يقوم بنفسه باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لإثبات الجنايات أو الجرح الموضحة آنفا أو يكلف بذلك ضباط الشرطة القضائية المختصين...."

² - علي جروة، الموسوعة في الإجراءات الجزائية، المجلد 1 ، (د،د،ن)، الجزائر، (د،س،ن)، ص 428.

2- قاضي التحقيق :

وبصفته جهة تحقيق مستقلة فهو لا يتمتع بصفة ضابط الشرطة القضائية وليس له صلاحيات توقيف الأشخاص للنظر، ويعود عدم تمتع قاضي التحقيق بهذه الصفة لأنه ينتسب إلى قضاة الحكم ثم إن عمله كقاض للتحقيق يجعله سلطة مستقلة عن سلطة وكيل الجمهورية، لأن هذا الأخير هو من يمارس السلطة المراقبة والتوجيه على ضباط الشرطة القضائية الذين يعملون تحت إدارته وإشراف النائب العام، وهذا يتعارض مع مبدأ استقلالية قاضي التحقيق، و لكن قد نصت المادة 12 من قانون الإجراءات الجزائية على "يقوم بمهمة الضبط القضائي رجال القضاء والضباط والأعوان..." وعبارة "رجال القضاء" استعملها المشرع في قانون الأساسي للقضاء¹ حيث تضمنت المادة 1 منه عبارات "قضاة النيابة، وقضاة التحقيق، قضاة الحكم".

وبموجب نص المادة 60 من قانون الإجراءات الجزائية² فإن المشرع الجزائري سمح لقاضي التحقيق بممارسة أعمال الضبط القضائي في مجال الجرائم المتلبس بها إذا حضر شخصيا إلى مكان وقوع الجريمة، وفي غياب وكيل الجمهورية فيقوم بأعمال البحث والتحري عن الجريمة، ويجوز له إجراء التوقيف للنظر، غير أن الملاحظ عمليا أن قاضي التحقيق لا يستعمل هاته الميزة التي منحه إياها المشرع إلا نادرا من أجل الكشف عن الحقيقة لأسباب منها أن قضاة التحقيق حاليا نادرا ما يبرحون مكاتبهم وهو أمر راجع إلى كثرة الملفات المحيطة بهم.

3- وكيل الجمهورية:

إن أول ما يجدر التنبه إليه هو أن وكيل الجمهورية شخص ينتمي للسلك القضائي بموجب نص المادة 1 من القانون الأساسي للقضاء السابق ذكره، وثاني أمر أن وكيل الجمهورية هو من يدير الضبط القضائي تحت إشراف النائب العام على أعمال ضباط

¹ - المؤرخ في 13 ماي 1969 والصادر في الجريدة الرسمية، عدد 12 بتاريخ 16 ماي سنة 1969م.

² - القانون رقم 06 - 22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006.

الشرطة القضائية بموجب نص المادة 12 الفقرة 2 من قانون الإجراءات الجزائية¹، ونصت كذلك المادة 36 من نفس القانون على أن وكيل الجمهورية يدير نشاط ضباط وأعوان الشرطة القضائية في دائرة اختصاص المحكمة ويراقب تدابير التوقيف للنظر وكذلك زيارة أماكن التوقيف للنظر مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر وكلما رأى ذلك ضرورياً، وعليه فإننا لا نستطيع نسبة صفة ضابط الشرطة القضائية إليه وإنما يمكن القول أن له استثناء القيام ببعض مهامهم والأمر بالتوقيف للنظر، و هناك من يرى بأنه لا يجوز له توقيف الأفراد للنظر بل ينحصر اختصاصه في هذا الشأن بالإذن بتمديده²، وهناك من يرى بأنه بإمكان وكيل الجمهورية أن يقرر هذا الإجراء وكيف لا وهو مدير الشرطة القضائية وهو من يبلغ عن أي قرار بالتوقيف للنظر ويمكن أن يعترض عليه فضلاً أن القانون منحه كل الصلاحيات الممنوحة لضباط الشرطة القضائية³، كما يجدر الإشارة أن القانون لم يخول صلاحية توقيف المشتبه فيه للنظر لأعوان الجمارك حتى في حالة ضبطه في جريمة جمركية (كالتهريب مثلاً) بل حصره في ضابط الشرطة القضائية فحسب.

وعموماً إن القائمين بالتوقيف للنظر يخضعون عند تنفيذه إلى احترام الاختصاص المكاني الذي حدده المشرع في قانون الإجراءات الجزائية.

ج- الاختصاص المكاني للقائمين بالتوقيف للنظر:

الاختصاص هي إحدى أسس القانون العام، ومن المبادئ المسلم بها أن قواعد الاختصاص من النظام العام، أي أن مخالفتها تجعل الإجراء باطلاً، فهناك الاختصاص المكاني الذي يضم الاختصاص المحلي والوطني لضباط الشرطة القضائية بالتوقيف للنظر.

¹ - "يتولى وكيل الجمهورية إدارة الضبط القضائي، ويشرف النائب العام على الضبط القضائي بدائرة اختصاص كل مجلس قضائي وذلك تحت رقابة غرفة الاتهام بذلك المجلس".

² - عبد الله أوهابيه، ضمانات الحرية الشخصية أثناء مرحلة البحث التمهيدي، مرجع سابق، ص 169.

³ - أحمد غاي، التوقيف للنظر، مرجع سابق، ص 29.

فبالنسبة للاختصاص المحلي هو المجال الإقليمي الذي يباشر فيه ضابط الشرطة القضائية مهامه في التحري والبحث عن الجريمة، وبالتالي إمكانية توقيف المشتبه فيهم للنظر، ويتحدد هذا الاختصاص بنطاق الحدود التي يباشر فيها ضابط الشرطة القضائية نشاطه العادي باعتباره عضواً في سلك الدرك الوطني أو الأمن الوطني مثلاً بحسب الأحوال¹، فتتص المادة 16 فقرة 1 قانون الإجراءات الجزائية المعدلة في سنة 2006 على "يمارس ضباط الشرطة القضائية اختصاصهم المحلي في الحدود التي يباشرون ضمنها وظائفهم المعتادة." ونستنتج أنه:

1- ينعقد الاختصاص المحلي لضباط الشرطة القضائية بالجريمة كلما وقعت جناية أو جنحة متلبس بها، فله توقيف المشتبه فيه للنظر وكذلك الحال بالنسبة للحالات العادية، أو بموجب تنفيذ أمر الإنابة القضائية في دائرة اختصاصه المكاني أو في داخل الحدود الجغرافية التي يباشر فيها عمله المعتاد.²

2- وكذلك يكون ضابط الشرطة القضائية مختصاً بمكانيا بالتوقيف للنظر إذا كان أحد الأشخاص المشتبه في مساهمتهم في ارتكاب الجريمة يقيم بصفة أصلية بدائرة الاختصاص المكاني لضباط الشرطة القضائية.

3- كما يختص ضابط الشرطة بالتوقيف للنظر بمكانيا في حالة ضبط أحد المشتبه في اقترافهم الجريمة في دائرة اختصاصه حتى ولو لم يكن يقيم بتلك المنطقة أصلاً، وحتى ولو كان القبض على ذلك المشتبه فيه قد وقع لسبب آخر، أي لأي سبب آخر غير الجريمة موضوع التحري.

و نجد أن الفقرة 5 من نص المادة 16 المعدلة جعلت الاختصاص المحلي لضابط الشرطة القضائية من محافظي الشرطة، وضباط الشرطة يكون في كافة المجموعة

¹ - عبد الله أوهابوية، شرح قانون الإجراءات الجزائية ، مرجع سابق، ص 220، 221.

² - دليلة ليطوش، مرجع سابق، ص 30.

العمرائية التي تكون مقسمة إلى دوائر الشرطة وكان هؤلاء يمارسون وظائفهم في أحدها¹، ويجوز لهم إجراء التوقيف للنظر مع إخبار وكيل الجمهورية بذلك مسبقا و الذي يباشرون مهمتهم في دائرة اختصاصه، وتبعاً لنفس المادة 16 من قانون الإجراءات الجزائية المعدلة، يجوز مد الاختصاص المحلي لضباط الشرطة القضائية في حالة الاستعجال، أو بناء على طلب السلطة القضائية، فيجوز مد الاختصاص الاقليمي للضباط إلى دائرة اختصاص عادية أخرى خلافاً للفترتين الأولى والخامسة من المادة 16 السابق ذكرها، ونصت على حالة الاستعجال كذلك الفقرة 2 و 3 من نفس المادة

ويوسع جانب آخر في مدلول الاستعجال ليشمل ضرورة البحث والتحري أي الضرورة الإجرائية التي تقتضي التوسع في الاختصاص المحلي، إلا أن اعتماد حالة الاستعجال في تمكين الضابط من الخروج عن نطاق اختصاصه المحلي المعتاد لم يسلم من النقد، إلا أن مثل هذه الحالة قد تستغل من طرف الضابط ليوسع في اختصاصه المحلي فيما ليس فيه داع، مما قد يعرض الحريات والحقوق الفردية للخطر²، ويختلف امتداد الاختصاص المحلي المقرر في الفقرة 2 من المادة 16 عن المقرر في الفقرة 3 من نفس المادة، رغم أن الاستعجال يجمعهما، إذ أن التمديد وفقاً للفقرة 2 يظل اختصاصاً محلياً محدد بالدائرة الإقليمية للمجلس القضائي أما امتداد الاختصاص وفق الفقرة 3 فهو اختصاص وطني لا يمتد إلا بناء على طلب السلطة القضائية المختصة

فئة ضباط الشرطة القضائية، من سلك ضباط وضباط ومصالح الأمن العسكري، لم يجعل قانون الإجراءات الجزائية اختصاصهم اختصاصاً محلياً، بل وسعه إلى كامل التراب الوطني وهذا هو الأصل بالنسبة لهذه الفئة، فهم لهم توقيف المشتبه فيهم للنظر في الحالات العادية عبر كافة أنحاء الوطن حيث تنص المادة 16 الفقرة 6 من قانون الإجراءات الجزائية "لا تطبق أحكام الفقرات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة من هذه المادة على ضباط

¹ - القانون رقم 06-22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، السابق الذكر .

² - عبد الله أوهابيه، شرح قانون الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص 224.

الشرطة القضائية التابعين لمصالح الأمن العسكري الذين لهم الاختصاص على كافة الإقليم الوطني.....".

أما الحالة الأخيرة الخاصة بالاختصاص الوطني فهي حالة حدوث جرائم خاصة خطيرة تجعل ضابط الشرطة القضائية مختصا إقليميا استثناء وبموجب صدور آخر تعديل لقانون الإجراءات الجزائية سنة 2006، أصبح نص الفقرة 7 من المادة 16 المعدلة ويعمل هؤلاء تحت إشراف النائب العام لدى المجلس القضائي المختص إقليميا، ويعمل وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك في جميع الحالات، وهذا بموجب نص الفقرة الأخيرة من المادة 16 المعدلة، و بالإضافة إلى ذلك يختص ضباط الشرطة القضائية إلى كامل التراب الوطني في جرائم الفساد وهذا ما نصت عليه المادة 24 مكرر 1 بناء على الأمر 10-05

1

ويمكن القول أن كل الضوابط المذكورة سابقا فيما يخص القائمين بالتوقيف للنظر ويستلزم بالضرورة معرفة الأشخاص الذين ينفذ عليهم هذا الإجراء.

الفرع الثاني: الأشخاص الموقوفون للنظر

يوقف ضابط الشرطة القضائية الفرد للنظر إذا اشتبه في ارتكابه جناية أو جنحة متلبس بها بموجب نص المادة 51 معدلة من قانون الإجراءات الجزائية القائلة "إذا رأى ضابط الشرطة القضائية لمقتضيات التحقيق أن يوقف للنظر شخصا أو أكثر ممن أشير إليهم في نص المادة 50² من نفس القانون الذي أحالتنا إليها المادة 51 مكرر 1 السابق ذكرها، الأشخاص المتواجدين بمكان حدوث الجريمة وعليه تبعا لذلك نجد أن لضباط الشرطة القضائية توقيف أحد الأشخاص الذين ذكروا في نص المادة 50 لسبب واحد هو

¹ - الأمر رقم 10-05 المؤرخ في 26 أوت 2010 يتم القانون 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته

² - لم يلحق هذه المادة تعديل منذ أن نص عليها المشرع الجزائري في الأمر 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

قيام الشبهة حولهم في ارتكابهم لجناية أو جنحة متلبس بها، كما نجد أن لضباط الشرطة القضائية توقيف المشتبه فيه للنظر بموجب نص المادة 65 معدلة من نفس القانون، إضافة إلى اشتراك كلتا المادتين في وجوب إطلاع ضابط الشرطة القضائية لوكيل الجمهورية.

ولكن نلاحظ أنه إن كان مفهوم الشبهة قائم حول الشخص الجائر توقيفه للنظر بموجب نصي المادتين السابقتين، إلا أننا لا نجد سواء في قانون الإجراءات أو على مستوى النصوص التشريعية المختلفة أو على مستوى الاجتهاد القضائي تعريفا جامعاً ومانعاً لمفهوم المشتبه فيه¹ لذلك وجب التطلع إلى آراء الفقهاء التي اختلفت في تعريفه كما يلي: فبالنسبة للفقهاء الجزائريين فقد عرفه بأنه "الشخص الذي بدأت ضده مرحلة التحريات الأولية لقيام قرائن تدل على ارتكاب جريمة أو مشاركته فيها ولم تحرك بعد الدعوى الجنائية ضده".² أما التشريع الفرنسي فقد استعمل مصطلحين للتعبير عن الشخص المتابع بإجراءات التحريات الأولية مصطلح (suspçommée) ، و أما مصطلح (suspect)³ فالمحاضر التي يحررها رجال الضبط القضائي تصف الشخص الذي تتوفر ضده دلائل أو شبهات على أنه يكون قد ارتكب الجريمة أو شارك في ارتكابها بالمشتبه فيه (personne soupçonnée) سواء في إطار تحريات الجريمة المتلبسة أو التحريات في غير حالة التلبس وهذا ما تنص عليه صراحة المادة الثالثة من المرسوم رقم 58-761 المؤرخ في

¹ - أحمد غاي، ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية، مرجع سابق، ص 30.

² - محمد محدة، المرجع السابق، ص 53.

³ - تنص المادة 3 من المرسوم رقم 76/58 على مايلي :

les autres personnes qui sont impliquées dans une affaire criminelle ne doivent être désignées au cours des enquêtes que par des termes généraux en rapport avec les données de la procédures; à léclusion des qualification ci -dessous elles sont mentionnées dans les procès- verbaux de gendarmerie comme personnes soupçonnées. المرجع السابق، ص 37.

1958/08/22.¹ وعرف الدكتور مالكي المشتبه فيه بأنه الشخص محل المتابعة بإجراءات الضبط القضائي ولا تتوفر دلائل قوية ضده لارتكاب الجريمة المتحرى فيها.²

وفي هذا الصدد فإن أهم ما ندعو إليه للمشرع الجزائري، هو وجوب التطرق بالتفصيل إلى كفايات العناية بالمشتبه فيهم الأحداث في حالة توقيفهم للنظر، لأنه عمليا نجد أن ضباط الشرطة القضائية يمارسونه وفقا للقواعد العامة ولا توجد نصوص تقيد سلطاتهم، مما يمكننا القول بأنه لا يوجد حماية خاصة لفئات الأحداث، ونجد أن النصوص الحالية التي نتكلم عن المشتبه فيهم الجائز توقيفهم للنظر خالية من أي نص يحدد السن الذي يجوز فيه التوقيف للأشخاص للنظر، فضابط الشرطة القضائية عند الأمر بعدم المبارحة لمكان ارتكاب الجريمة ريثما ينتهي من إجراءات التحري طبقا لنص المادة 50 فقرة 1 من قانون الإجراءات الجزائية، فهو عندما يصدر هذا الأمر لا يفرق بين الحدث والبالغ، ولا شك أنه يجوز له ان يوقفهم متى وجد مبررا لذلك وكذلك الحال بالنسبة للأشخاص الذين يرى ضابط الشرطة القضائية ضرورة التعرف على هويتهم طبقا لنص المادة 50 الفقرة 2 من نفس القانون أو الأشخاص الذين تقوم ضدهم دلائل قوية ومتماسكة يمكن بمقتضاها اتهامهم بارتكاب جريمة أو مساهمتهم فيها حسب نص المادة 51 فقرة 4 من نفس القانون.

وبتصفح القانون الفرنسي نجده قد تطرق إلى هذا الأمر بالتفصيل كما يلي:

1- حالة الحدث ما بين 10 و 12 سنة، الذي يمكن توقيفه للنظر من قبل الشرطة أو الدرك مدة 24 ساعة كأقصى مدة إذا كان هناك دلائل على ارتكابه أو محاولة ارتكابه جنائية أو

¹ - المادة 70 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي، أحمد غاي ، نفس المرجع، ص 37.

² - مالكي محمد الأخضر، قرينة البراءة من خلال قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 1990-1991، (د، ط) ، ص241 ، أحمد غاي ، نفس المرجع، ص 32.

جنحة، يمكن أن يعاقب عليها بـ 5 سنوات سجن أو أكثر، ويجب اخطار والديه أو ولي أمره على الفور وتعيين محام له بالإضافة إلى خضوعه لفحص طبي.¹

2- حالة الحدث ما بين 13 و 15 سنة، يمكن توقيفه للنظر مدة 24 ساعة إذا اشتبه في ارتكابه لجنحة مدة عقوبتها بالسجن لأقل من 5 سنوات فهنا يجب اخطار أولياءه في مدة 12 ساعة، وخلاف لذلك تصل مدة التوقيف للنظر إلى 48 ساعة إذا كانت مدة عقوبتها بالسجن أكثر من 5 سنوات وهنا كذلك يجب أخطار أولياءه في مدة لا تتجاوز 24 ساعة.

3- حالة الحدث ما بين 16 و 17 سنة، إذا اشتبه في جناية أو جنحة قام بها من تلقاء نفسه يمكن توقيفه للنظر لمدة 48 ساعة، ويتم توقيفه للنظر لمدة 72 ساعة إذا كان هذا التصرف صادر عن تحريض من طرف جماعة منظمة، ويجب اخطار أولياء الحدث في مدة لا تتجاوز 24 ساعة، و وجوب خضوعه لفحص طبي، كما لا يتلقى أي ميزة خاصة بالمقارنة مع البالغين

وهذا ما يدفنا للقول، بما ان المشرع الجزائري أغلبية نصوصه هي نصوص مأخوذة من النصوص الفرنسية فعليه كذلك أن يسارع إلى سن نصوص تحدد السن التي يجوز التوقيف للنظر مثلما نص عليه المشرع الفرنسي، لأنه في كثير من الأحيان يرتكب الجرائم أطفال صغار وأحداث فيجب مراعاة ظروفهم وسنهم وبيئتهم عيشهم وذلك خصوصا عند تطبيق الإجراءات عليهم ومن بينها التوقيف للنظر، لأن المساس بحرتهم وتقييد حقهم في التنقل يؤثر عليهم سلبا أكثر من غيرهم من البالغين، فهم لم يدركوا بعد درجة من النضج تعينهم على تحمل تبعات التوقيف للنظر.

¹ – Fece à la police. face à la justice: <http://vosdroits.service-public.fr/f1469.xhtml>.14

وإضافة إلى امكانية توقيف المشتبه فيهم لما لهم من علاقة بالجريمة المرتكبة بوجه أو بآخر، أجازت المادة 51معدلة من قانون الإجراءات الجزائية توقيف الشهود.

المبحث الثاني: آجال التوقيف للنظر وحسابه:

إن طول مدة التوقيف للنظر أو قصرها يتناسب طرذا مع مدى الاحترام والحماية التي يوليهاها المشرع لحقوق وحریات الأفراد، حيث نلاحظ أن هذه المدة قصيرة في البلدان التي تسود فيها قيم الديمقراطية حيث تحظى حقوق وحریات الأفراد برعاية واحترام كبيرين ويسود فيها مبدأ السيادة القانون فعلا لا نظريا على خلاف البلدان النامية وذات الأنظمة العسكرية التي نلاحظ أن مدة التوقيف للنظر فيها تكون طويلة وتقل فيها الضمانات المقررة للمحجوزين.¹

والمستقر عليه لدى فقهاء القانون و ممارسيه أن هذا الإجراء يجب أن يكون محل تنظيم محكم وأن تبين النصوص القانونية حقوق الموقوف للنظر، والزامات ضابط الشرطة القضائية وشروط تنفيذه التي منها تحديد المدة الزمنية التي يستغرقها الموقوف للنظر في مراكز الشرطة أو الدرك الوطني²، كما أن طول مدة التوقيف للنظر تكون أطول في الحالات الاستثنائية أي في حالة تقرير أحكام القوانين العرفية وحالة الطوارئ وحالة الحروب الأهلية، فإن أغلبية التشريعات منحت اختصاصات لضباط الشرطة القضائية لتمكينهم من التحري عن هذه الجرائم، كما أنها وضعت نصوصا في قانون الإجراءات الجزائية أو في قوانين خاصة تسمح بتمديد مدة التوقيف للنظر وكيفية معالجة المشرع الجزائي لها، وآجال التوقيف (المطلب الأول)، وكذلك كيفية حساب بداية وانتهاء مدة التوقيف للنظر (المطلب الثاني).

¹ - أحمد غاي، ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية، مرجع سابق، ص 208.

² - أحمد غاي، التوقيف للنظر، مرجع سابق، ص 35.

المطلب الأول: آجال التوقيف للنظر

حدد المشرع الجزائري مثله مثل القوانين المقارنة مدة التوقيف للنظر الأصلية من أجل تقادي بقاء المشتبه فيه محتجز لمدة طويلة تعسفا واحتراما لحقوقه وتماشيا مع ما نادى به مواثيق حقوق الإنسان، والاستثناء أن هذه المدة قد تستدعي تمديدتها بالضرورة وهو الأمر الواضح في التشريع الجزائري.

الفرع الأول: المدة الأصلية لإجراء التوقيف للنظر

نقصد بالمدة الأصلية تلك المقررة لأول مرة في التشريعات الداخلية أو التشريعات المقارنة التي نريد الإطلاع عليها، وعندما ينص أي قانون على إجراء التوقيف للنظر فإن أول ما يتعلق به الذكر عند التطرق لأجله، هو تحديد المدة الأصلية وعندها تصبح قاعدة و ما ورد بعدها استثناءات أوجدتها حالات مذكورة في النصوص القانونية.

أ- المدة الأصلية للتوقيف للنظر في الدستور الجزائري:

لقد جاء الدستور الجزائري لسنة 2016¹ على غرار الدساتير العالمية الحديثة، مؤكدا على الحقوق والحريات بصفة عامة ومقننا إياها في الفصل الرابع منه، بالمواد 32 إلى 73 كما جاء في ديباجته "إن الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية، ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات دستورية أساسها القدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية و المساواة وضمن الحرية لكل فرد." ويستمد التوقيف للنظر أساسه من الدستور فقد نصت المادة 59 من الدستور 2016 على "لا يتابع أحد، ولا يحجز إلا في الحالات المحددة بالقانون وطبقا للأشكال التي نص عليها."، كما قرر الدستور الجزائري عدة ضمانات للأفراد الذين يمكن توقيفهم للنظر في إطار التحريات الجزائية من بينها تحديد مدته

¹ - صدر بمرسوم رئاسي سنة 2016م، عقب استفتاء الشعب عليه في سنة 2016م، ونشر بالجريدة الرسمية عدد 14 بتاريخ 7 مارس 2016، ورد في ديباجته وهي نفس الديباجة التي وردت في سنة 1989م " إن الدستور فوق الجميع و هو القانون.....".

التي لا يجوز أن تتجاوز 48 ساعة¹، وهذا ما ورد في نص المادة 48 من الدستور الجزائري، حيث احتوت على لفظ "لا يمكن أن تتجاوز"، مما جعل احترام الفرد الموقوف للنظر واجب ولازم وبالخصوص المدة التي أمر الدستور بعدم تخطيها مما جعلها محمية دستوريا ولا بد على القوانين العادية أن تحترمها، وقد بلغ الدستور الجزائري درجة فاقت في كثير من الأحيان الدساتير العربية، حيث أنه نص بصريح العبارة على تحديد مدة التوقيف للنظر بـ 48 ساعة، ولم يتركها للقوانين العادية مما رفع اللبس عن هذه المادة، وذلك لأن الدستور هو أسمى قانون في الدولة كما جعل بهذا حماية الفرد الموقوف للنظر قبل تحريك الدعوى العمومية مواز لحماية المحبوس بعد تحريكها سواء بموجب الحبس المؤقت أم الحبس بعد النطق بالحكم القضائي، ونجد كثير من الدساتير العربية تشبه بوجه أو بآخر الدستور الجزائري في حماية الحرية الفردية ولكن لا تنص على مدة التوقيف للنظر أو ما يعرف بالتحفظ على الأشخاص في التشريعات العربية بصفة صريحة مثل الدستور الجزائري

ب- المدة الأصلية للتوقيف للنظر في قانون الإجراءات الجزائية:

ورد النص على المدة الأصلية للتوقيف للنظر منذ صدور قانون الإجراءات الجزائية بموجب المادة 51 معدلة كما يلي "إذا رأى مأمور الضبط القضائي لمقتضيات التحقيق، أن شخصا أو أكثر ممن أشير إليهم في المادة 50، ولا تتجاوز مدة الحجز تحت المراقبة 48 ساعة....". وهنا ضمن المشرع هذه المادة بلفظ "لا تتجاوز"، وهو لفظ يفيد صيغة الأمر وقد وجه لمأمور الضبط القضائي، وهو ضابط الشرطة القضائية حاليا والتي استحدثها المشرع مكان الصيغة الأولى سنة 1985².

وقد توالى التعديلات على نص هذه المادة، ولكن بقيت المدة الأصلية للتوقيف للنظر هي 48 ساعة ولم تتغير منذ 1966، وهي تعتبر القاعدة الأصلية لتحديد مدة التوقيف

¹ نصت المادة 60 من الدستور الجزائري على "يخضع التوقيف للنظر في مجال التحريات الجزائية للرقابة القضائية، ولا يمكن أن يتجاوز مدة ثمان و أربعين (48) ساعة...".

² بموجب الأمر رقم 85-02، المؤرخ في 26 جانفي 1985م، السابق ذكره.

للنظر، أما بالنسبة للمدة الأصلية الوارد ذكرها في المادة 65 من قانون الإجراءات الجزائية، فتماثل ما ذكر في المادة 51 المعدلة، وبالتالي مدة التوقيف للنظر في حالات التلبس تماثل مدة التوقيف للنظر الأصلية خارج حالة التلبس أي في حالة التحقيق الأولي، وهو المستشف من نص المادة 65 معدلة من قانون الإجراءات الجزائية.

فلاحظ أن المشرع قرن زيادة مدة التوقيف للنظر عن 48 ساعة من طرف ضابط الشرطة القضائية بتقديم المشتبه فيه خلال هذه المدة إلى وكيل الجمهورية.

أما بالنسبة للتوقيف للنظر في حالة الإنابة القضائية، فإن ضابط الشرطة القضائية يحتجز المعني مدة 48 ساعة، كما في حالة التلبس بالجرائم أو التحقيق الأولي بموجب نص المادة 141 من قانون الإجراءات الجزائية القائلة "إذا اقتضت الضرورة لتنفيذ الإنابة القضائية أن يلجأ ضابط الشرطة القضائية لتوقيف شخص للنظر فعليه حتما تقديمه خلال ثمان وأربعين (48) ساعة إلى قاضي التحقيق في الدائرة التي يجري فيها تنفيذ الإنابة"، وعليه فالمدة الأصلية في حالة التلبس بالجرائم وحالة التحقيق الأولي وبمناسبة تنفيذ الإنابة القضائية من طرف ضابط الشرطة القضائية هي نفسها بمعنى أن المدة الوارد ذكرها في قانون الإجراءات الجزائية هي واحدة في أية حالة كان الموقوف للنظر فيها.

إن المدة التوقيف للنظر تختلف من تشريع لآخر، فالمشرع المصري والمشرع الفرنسي يحددانها به 24 ساعة قابلة للتمديد لمدة تساويها¹ أما المشرع الموريتاني فيحدد مدة التوقيف للنظر لضرورة التحقيق بـ 24 ساعة وعند توافر دلائل قوية ومتماسكة بـ 48 ساعة قابلة للتمديد لمدة تساويها، ونظر لطبيعة المناطق الصحراوية فقلد تضمن قانون الإجراءات الجزائية الموريتاني فقرة تخول مصالح الضبط القضائي حق حجز الشخص لمدة لا تتجاوز

¹ - المادة 36 من قانون الإجراءات الجزائية المصري، المادتان 63،77 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي.

8 أيام بالنسبة لحالة إيقاف شخص في مكان بعيد عن مقر المحكمة المختصة تحسب على أساس يوم واحد لكل 50 كلم¹.

و تتقلص مدة التوقيف للنظر في بعض التشريعات لتصل في ست (6) ساعات كما هو الحال بالنسبة للتشريع الهندي، أما المشرع المغربي والمشرع الكويتي فيحددان مدة التوقيف للنظر بأربعة أيام، والأمثلة المذكورة تعتبر مؤشرا لمدى احترام المشرع لحقوق وحرية المشتبه فيهم في كل دولة².

و من كل ما سبق نخلص إلى أن مدة التوقيف للنظر في التشريع الجزائري مقارنة بالتشريعات التي حددت مدة أصلية قصيرة تعتبر أقل تطورا في هذا المجال مثل: هولندا وفرنسا، أما بالمقارنة مع التشريعات أخرى كالتشريع المغربي، فتعتبر رائدة ومع ذلك نرى أنه حبذا لو قلصت مدة التوقيف للنظر.

ج - المدة الأصلية للتوقيف للنظر في قانون القضاء العسكري:

إن قانون القضاء العسكري يحتوي على كل النصوص الخاصة والأحكام المختلفة المرتبطة بطبيعة النشاط العسكري، وخصوصية الجرائم العسكرية حيث تنص المادة 45 منه³ على ".... ومع مراعاة عدم التعارض مع أحكام هذا القانون فإن ضباط الشرطة القضائية العسكرية يتصرفون طبقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية، بيد أن المهل الخاصة بالوضع تحت المراقبة لضرورات التحقيق الابتدائي ترفع إلى 3 أيام....".

فتصرف ضباط الشرطة القضائية العسكرية طبقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية هنا، يقصد به الأحكام العامة الوارد ذكرها في قانون الإجراءات الجزائية ما عدا المدة

¹ - المادة 56 من قانون الإجراءات الموريتاني، الأمر القانوني رقم 83/163.

² - أحمد غاي، ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية، مرجع سابق، ص 211.

³ - أمر رقم 73-04 المؤرخ في 5 جانفي 1973م، المتضمن تنميط المادة 224 من الأمر رقم 71-28 المؤرخ في 22 أبريل سنة 1971، والمتضمن قانون القضاء العسكري، الذي يتناول تنظيم الجهات القضائية العسكرية، تعدادهم ومهامهم، والإجراءات الخاصة بمتابعة الأشخاص الذين يرتكبون جرائم عسكرية أمام الجهات القضائية العسكرية الخاصة.

الأصلية للتوقيف للنظر المقررة فيه بيومين (48 ساعة)، ويجب عدم الخلط بين مهام ضباط الشرطة القضائية العسكريين الممنوحة لهم بموجب نص المادة 15 من قانون الإجراءات الجزائية، ومهامهم المخولة لهم أصلاً بموجب نص المادة 45 من قانون القضاء العسكري. وفي حالة ارتكاب إحدى الجرائم التابعة للقضاء العسكري التي نص عليها قانون القضاء العسكري في 4 أقسام من الباب الثاني من الكتاب الثالث ، فإن ضباط الشرطة القضائية العسكريين حين قيام بإجراء تحرياته ويرى ضرورة اتخاذ إجراء التوقيف للنظر فله أن يقوم به وهذا طبقاً لنص المادة 45 من قانون القضاء العسكري، كما تخول المادة 57 من نفس القانون السابق ذكره، لضباط الشرطة القضائية العسكريين توقيف العسكريين المرتكبين للجناية أو جنحة المتلبسة للنظر لمدة ثلاثة أيام سواء في غرفة الأمن بالفرقة أو داخل أي مؤسسة عسكرية وذلك شريطة عدم المساس بالسلطات التأديبية للرؤساء السلميين¹، ولكن نجد أن مدة 3 أيام أي 72 ساعة مدة طويلة على اعتبار أن الموضوع تحت المراقبة أي في إطار التوقيف للنظر يعتبر مشتبهاً فيه، ولو أن هذا القانون يعتبر قانوناً خاصاً يتسم بالصرامة لأنه يتصدى لنوع من الجرائم الخاصة.

وكذلك لأنه ينظم هيئة حساسة هي مركز قوة البلد، إلا أن رفع هذه المدة إلى 72 ساعة، يعتبر طويلاً مقارنة مع المدة الأصلية للتوقيف للنظر بموجب نصوص المواد 51-141 من قانون الإجراءات الجزائية، ويعود ذلك لطبيعة هذه الجرائم وما يستدعيه التحري عنها من وجوب توقيف الوقت الكافي لكشف خيوط الجريمة التي غالباً ما تكون معقدة.

ونجد التأكيد على هذه المدة في المادة 63 من قانون القضاء العسكري، حيث أنها لا تجيز لضباط الشرطة القضائية العسكرية، وضباط الشرطة القضائية المدنية الاحتفاظ بالأشخاص الأجانب عن الجيش إلا في نطاق الأوضاع و الكيفيات المحددة في المواد

¹ - أحمد غاي، الوجيز في تنظيم ومهام الشرطة القضائية، مرجع سابق، ص 197.

من 51 إلى 52 والمادتين 65 و 141 من قانون الإجراءات الجزائية المذكورة¹ في المادة 45 من قانون القضاء العسكري².

كما أكدت مدة 3 أيام في نص المادة 66 من قانون القضاء العسكري حيث تنص أنه "يمكن الاحتفاظ بالأشخاص الموقوفين على الشكل المذكور ضمن الشروط المحددة في الفقرة 2 من المادة 57 و لحين انقضاء ثلاثة أيام على الأكثر يجب سوقهم لتقديمهم للسلطة العسكرية المختصة لضبط وضعهم".

الفرع الثاني: حالات تمديد التوقيف للنظر

ورد في المادة 60 من دستور 2016 "ولا يمكن تمديد مدة التوقيف للنظر إلا استثناءاً، ووفقاً للشروط المحددة في القانون"، وعليه فإن الدستور الجزائري لم يجز تمديد التوقيف للنظر إلا بموجب حالات خاصة، وشروط ترك تفصيلها للقانون العادي.

أ- حالات التمديد في الجرائم المتلبس بها:

وهي الحالة الوارد ذكرها في قانون الإجراءات الجزائية بموجب نص المادة 51 من هذا القانون³، وقد أقر المشرع الجزائري تمديد أجل التوقيف للنظر منذ صدور قانون الإجراءات الجزائية، حيث نصت على مايلي: " يمكن تمديد أجل التوقيف للنظر بإذن مكتوب من وكيل الجمهورية المختص:

- مرة واحدة (1) عندما يتعلق الأمر بجرائم الاعتداء على أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.
- مرتين (2) إذا تعلق الأمر بالاعتداء على أمن الدولة.
- ثلاث (3) مرات إذا تعلق الأمر بجرائم المخدرات، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية و جرائم تبييض الأموال و الجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف.
- خمس (5) مرات إذا تعلق الأمر بجرائم موصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية."

²-معدلة بموجب الأمر 02-15 المؤرخ في 23 يوليو 2015 ، سابق ذكره.

²- الصادر بموجب أمر رقم 04-73 المؤرخ في 5 جانفي 1973م

³- معدلة بموجب الأمر 02-15 المؤرخ في 23 يوليو 2015 ، سابق الذكر.

وبقي التمديد بإذن مكتوب من وكيل الجمهورية المختص، " وعبارة " المختص " هي مضافة بموجب التعديل الأخير ، وذلك بظهور جرائم جديدة في المجتمع راجع إلى التطور الاقتصادي والتكنولوجي والتجاري الذي قد يمس كيان المجتمع و أمن الدولة وسلامتها فيكون التمديد مرة واحدة إذا تعلق الأمر بجرائم الاعتداء على أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، وهذا ما أشار إليه المشرع في الفقرة 5 من المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية، وثلاث (3) مرات إذا تعلق الامر بالجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وجرائم تبييض الأموال والجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف أي أن مدة التوقيف للنظر بالنسبة لهذه الأنواع من الجرائم أصبح يمكن أن تصل إلى ثمانية (8) أيام، فيما يمكن تمديد المدة الأصلية للتوقيف للنظر إذا تعلق بالاعتداء على أمن الدولة مرتين (2) ¹، حيث أن المشرع الجزائري في تحديد أجل التوقيف للنظر فيما يخص الجرائم الماسة بأمن الدولة كانت مرة واحدة فقط بموجب القانون السابق قبل تعديله ²، ومددها إلى خمس (5) مرات إذا تعلق الأمر بجرائم موصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية، أما إذا تعلق بجرائم المخدرات فإنه يمكن تمديد التوقيف للنظر ثلاث (3) مرات بموجب المادة 37 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 2004/12/25 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية و يجوز بصفة استثنائية منح ذلك الإذن بقرار مسبب دون تقديم الشخص إلى النيابة ³.

ولكن يبقى التساؤل قائما حول مدى الحماية المقررة للفرد الموقوف للنظر اتجاه هذه المدد الطويلة الأجل؟ مع العلم أنها مدد لا تحسب من قبيل الحبس المؤقت، ولا مدد تنفيذ الأحكام القضائية؟، فأين حقوق الإنسان وحماية خصوصا إذا كان الشخص بريئا لذا صدق من قال أن " حقوق الإنسان بثوب جديد تقتل الإنسان حتى الوريد".

¹ - محمد حزيط، مرجع سابق، ص 68.

² - القانون رقم 01-08 المؤرخ في 26 جوان 2001م، السابق ذكره.

³ - محمد حزيط، نفس المرجع، ص 69.

ب- التمديد خارج حالة التلبس بالجرائم:

يتنوع تمديد آجال التوقيف للنظر خارج حالة التلبس بين التمديد في حالة التحقيق الأولي و التمديد في إطار الإنابة القضائية، فبالنسبة لتمديد آجال التوقيف للنظر في حالة الأولى: التحقيق الأولي فقد مرت بعدة تطورات أقرها المشرع منذ صدور قانون الإجراءات الجزائية سنة 1966، بموجب نص المادة 65 منه والتي عدلت مرات عديدة¹ إلى غاية سنة 2016 حيث مسها التعديل الأخير لقانون الإجراءات الجزائية² و أصبح التمديد آجال التوقيف للنظر حسب الفقرة 3 من المادة 65 من قانون الإجراءات الجزائية للنظر بإذن كتابي صادر من وكيل الجمهورية المختص³.

جعل المشرع التمديد في كل من الجرائم الاعتداء على أمن الدولة والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية و جرائم تبييض الأموال والجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف والجرائم الموصوفة بأفعال ارهابية أو تخريبية هو نفسه الوارد في نص المادة 51 المعدلة سنة 2015 في البنود : 2،3،4 من الفقرة 5 من هذه المادة، ولكن لم يتطرق لتمديد مدة التوقيف للنظر في حالة ارتكاب جرائم الاعتداء على أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، فهل هذا يعد أمرا مقصودا أم سهوا منه ؟

أضافت المادة 13 من التعديل الأخير لسنة 1996، نص المادة 65-1 من قانون الإجراءات الجزائية والتي بموجبها تجيز لضباط الشرطة القضائية يعد الحصول على إذن مسبق من وكيل الجمهورية، أن يستخدم القوة العمومية اتجاه أشخاص استدعاهم للمثول

¹ - عدلت بموجب الأمر رقم 95-10، المؤرخ في 25 فيفري 1995م، السابق الذكر ثم بعد ذلك بالقانون رقم 01-08 المؤرخ في 26 جوان 2001 السابق ذكره أيضا.

² - معدلة بموجب الأمر 15-02 المؤرخ في 23 يوليو 2015 ، السابق ذكره.

³ - "مرتين (2) إذا تعلق الأمر بالاعتداء على أمن الدولة، ثلاث (3) مرات إذا تعلق الأمر بالجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية و جرائم تبييض الأموال والجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف، خمس (5) مرات إذا تعلق الأمر بجرائم موصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية.

أمامه من أجل الإدلاء بشهادة و لم يستجيبوا لاستدعائه، وله توقيف من تقوم حولهم الشبهة في ارتكابهم جريمة في إطار التحريات الأولية وعليه فالأشخاص الذين يستبعد ارتكابهم للجريمة لا يوقعون للنظر سوى مدة أخذ أقوالهم.

وهناك حالة ثانية تعد من الحالات الخارجة عن التلبس و هي تمديد التوقيف للنظر بالنسبة لأمر الإنابة القضائية من طرف ضابط الشرطة القضائية وهذه الحالة الخاصة أوجدها المشرع بعد فتح تحقيق قضائي، وبذلك فالتمديد في إطار تنفيذ الإنابة القضائية جائز لمدة 48 ساعة أخرى فيجوز لقاضي التحقيق المصدر للإنابة القضائية، أن يمد في التوقيف للنظر بقرار مسبب في حالات استثنائية و هذا ما أكدت عليه المادة 141 من قانون الإجراءات الجزائية، وبتصفح المادة 51 من هذا القانون، نجد أن الصلاحية الممنوحة لقاضي التحقيق والتي هي نفسها صلاحية وكيل الجمهورية في إطار تمديد التوقيف للنظر هي إذا كان بصدد أمر بإنابة قضائية لضباط الشرطة القضائية في إطار التحقيق في جرائم خاصة كالتالي ورد ذكرها في المادة 51 المعدلة في الفقرة 5 في البنود 1،2،3،4، وطلب منه ضابط الشرطة القضائية تمديد التوقيف للنظر فله ذلك بموجب إذن مكتوب صادر منه.

ج- حالات التمديد في قانون القضاء العسكري:

لقد سبق الإشارة إلى أن المدة الأصلية التي أقرها المشرع للتوقيف لنظر أو ما أسماه في قانون القضاء العسكري، هي 3 أيام أي 72 ساعة، كما يمكن تمديد أجل ثلاثة أيام بـ 48 ساعة بإذن مكتوب صادر عن وكيل الجمهورية العسكري بالنسبة للأشخاص الذين تتوفر ضدهم دلائل قوية و متماسكة من شأنها أن تدينهم ويمكن تمديد فترة التوقيف للنظر إلى الضعف في حالة الاعتداء على أمن الدولة¹ وهذا ما يقره المشرع في نفس المادة 45 من قانون القضاء العسكري : "...ويجوز مد هذه المهلة 48 ساعة بموجب مقرر من وكيل الدولة العسكري...".

¹ - أحمد غاي، الوجيز في تنظيم ومهام الشرطة القضائية، مرجع سابق، ص 197.

وعليه فإن المدة الإجمالية تصل إلى 120 ساعة (5 أيام)، وهذا يكون في الجرائم التابعة للقضاء العسكري، ولكن في حالة التحري عن الجرائم الماسة بأمن الدولة فإن المشرع ضاعفها في المادة 45 من قانون القضاء العسكري بقوله "...وتضاعف هذه المهل عندما يتعلق الأمر باعتداء على أمن الدولة".

ونلخص هنا إلى أن المشرع بنصه على جرائم الاعتداء على أمن الدولة فقط، لم يساير ما نص عليه في قانون الإجراءات الجزائية، بموجب آخر تعديل، فهل يعني أن المشرع في هذه الحالة حصر مهمة ضابط الشرطة القضائية العسكري في توقيف المشتبه في ارتكابهم جرائم الاعتداء على أمن الدولة فقط؟ وإن كان هذا الأمر صحيحاً، فإنه لا يوجد تناسق مع ما سبق أن وصلنا إليه من الاختصاص العام لضباط الشرطة القضائية العسكريين المذكورين بموجب نص المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية، أو ضابط الشرطة القضائية العسكريين المذكورين في قانون القضاء العسكري بموجب نص المادة 45 منه لأن المنطق يقتضي ان يساير قانون القضاء العسكري ما يرد في قانون الإجراءات الجزائية وإن احتفظ كل بخصوصيته.

المطلب الثاني: حساب بداية وانتهاء مدة التوقيف للنظر

إن النص على مدة التوقيف للنظر لا يكفي لضمان الالتزام بهذه المدة بل يجب بيان كيفية حساب بدايتها، بحيث يجب أن يتلقى أعضاء الضبط القضائي، أثناء تكوينهم كل التفاصيل التي تجعلهم عارفين بلحظة بداية حساب هذه المدة والتزامهم بإثبات ذلك في المحضر فذلك يشكل احدى الضوابط والضمانات التي تحول دون إهدار قرينة البراءة المقررة للمشتبه فيه، وإن حساب مدة التوقيف للنظر يكون بالساعات لا بالأيام، وهنا نتساءل عن كيفية حسابها وتحديد متى تبدأ ومتى تنتهي، والحالات التي تطرأ عليها.

الفرع الأول: بداية وانتهاء مدة التوقيف للنظر

إن الاجتهاد القضائي الصادر عن المحكمة العليا في هذه المسألة منعدم، فنجدها مدة صعب تحديدها في الجانب العملي، أي ما هي المدة بالضبط التي يبدأ منها إجراء التوقيف للنظر؟ و ما هي المدة التي ينتهي بموجبها؟

أ- بداية مدة التوقيف للنظر:

كمبدأ عام في تحديد بداية التوقيف للنظر، نجد أنه غير مقيد بإجراءات شكلية معينة، ويخضع لإرادة ضابط الشرطة القضائية، وقد تواجه هذا الأخير حالة التوقيف بطريقة الإكراه، وحالة التوقيف الإرادي وهما يؤثران في بداية مدة التوقيف للنظر.

الحالة الأولى، يقصد بها توقيف الشخص بالقوة من طرف أعوان الشرطة القضائية في إطار الجرائم المتلبس بها، طبقا لمقتضيات المادة 50 و 61 السابق ذكرهما¹ ، أو بأمر من النيابة العامة أو قاضي التحقيق، فتبدأ ساعة التوقيف للنظر من وقت مثول الشخص أمام ضابط الشرطة القضائية الذي يقرر الاحتفاظ به بوضعه تحت تصرفه بغرض التحقيق معه، سواء حصل ذلك في مراكز الشرطة أو الدرك.

فمرحلة القبض على الأشخاص من طرف أعوان الضبط القضائي أو رجال الأمن إلى حين اقتيادهم إلى ضباط الشرطة القضائية لا يعد توقيفا للنظر بالمفهوم القانوني، كما لا يحسب في مدة التوقيف، فتعتبر إجراءات التوقيف للنظر في هذه الحالة مجرد تدبير أمني ويترتب على هذا اعتبار حالة توقيف الأفراد ومنعهم من مبارحة مكان وقوع الجريمة أو اقتيادهم إلى مركز الشرطة أو الدرك من أجل استجوابهم والتحقق من شخصيتهم طبقا لمقتضيات المادة 50 السابق ذكرها، وحالة القبض على الجاني من طرف الأعوان أو المواطنين في إطار الجرائم المتلبس بها طبقا لأحكام المادة 61² السابق ذكرها، وكذلك

¹ - القانون معدلة بموجب الأمر 15-02 المؤرخ في 23 يوليو 2015 ، السابق ذكره.

² - معدلة بموجب الأمر 15-02 المؤرخ في 23 يوليو 2015 السابق ذكره.

توقيف الأشخاص في إطار تنفيذ الإنابة القضائية خارج الحالات المنصوص عليها في المادة 141 من قانون الإجراءات الجزائية.

ب- انتهاء مدة التوقيف للنظر:

تنتهي مدة التوقيف للنظر بموجب حالتين هما:

- 1- انتهاء التوقيف للنظر بالإفراج.
- 2- انتهاء التوقيف للنظر بالحبس المؤقت بموجب أمر قضائي من طرف قاضي التحقيق بعد إحالة المشتبه فيه من طرف وكيل الجمهورية الذي يطلب فتح تحقيق رسمي بشأنه من طرف قاضي التحقيق.

كما أن إطلاق سراح الموقوف للنظر يكون من طرف ضابط الشرطة القضائية بعد انتهاء مدة التوقيف للنظر إما بموجب نص المادة 51 أو 65 من قانون الإجراءات الجزائية¹، إذا رأى عدم ضرورة المواصلة، كأن يوقفه للنظر 48 ساعة لمدة أصلية وقبل الانتهاء يرى أنه يستبعد اشتباه الموقوف للنظر لديه، أو أن يوقفه ثم يستدعي الأمر تمديد التوقيف للنظر من قبل انتهاء المدة الخاصة بالتمديد، تظهر أدلة جديدة على أن الموقوف للنظر ليس المعني بالاشتباه فيطلق سراحه، كما أن إطلاق سراح الموقوف للنظر يكون أيضا من اختصاص وكيل الجمهورية، أو قاضي التحقيق إذا قدم إليهما هذا الأخير حسب حالات المواد 51 و 65 السابق ذكرهما، أو حسب حالة المادة 141 المذكورة آنفا أيضا.

وإذا كان الموقوف للنظر مشتبه فيها فهذا نسجل إجراءات:

إذا كانت التحريات منتهية إلى نتائج بموجبها يحتمل اتهام الموقوف بارتكاب الجريمة لا يوقف للنظر سوى المدة القانونية المقررة ويطلق سراحه ويستدعي لاحقا لتقديمه إلى وكيل الجمهورية و إذا وجدت دلائل قوية على اتهامه، غير أن الوقائع لا تشكل في حد ذاتها خطور تستدعي توقيفه، جاز لضابط الشرطة القضائية إطلاق سراحه في الحال، وإرسال

¹ - القانون رقم معدلة بموجب الأمر 15-02 المؤرخ في 23 يوليو 2015 م، السابق ذكره.

محاضر التحقيق إلى وكيل الجمهورية المختص، الذي يمكنه الأمر بإطلاق سراحه مؤقتاً أو بصفة نهائية، وفي هذه الحالة لا يجوز لضابط الشرطة القضائية اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق، أو توقيفه للنظر بسبب نفس الوقائع، ما لم يكن الأمر يتعلق بجرائم أخرى لم تكن محل التحقيق الأولي¹، ويجب إثبات ساعة الإفراج إلى جانب ساعة التوقيف للنظر، ويسترجع الموقوف للنظر كل الأشياء التي حجزت معه والتي ليس لها علاقة بالجريمة التي يحقق فيها.

كما تطرأ المشرع إلى كيفية حساب بداية وانتهاء مدة التوقيف للنظر تطراً أيضاً إلى حالاته، فما هي الحالات التي تطرأ إليها المشرع الجزائي؟

الفرع الثاني: الحالات التي تطرأ على مدة التوقيف للنظر

إن مدة التوقيف للنظر لها حالتين، إما المدة الأصلية المقدرة بـ 48 ساعة، سواء في الدستور² أو في قانون الإجراءات الجزائية، و3 أيام وهي المدة المقررة في قانون القضاء العسكري³ أو مدة مضافة تعتبر تمديداً للمدة الأصلية، وقد تعتري هذه المدة حالات تفسد حسابها.

أ- حالة التوقيف للنظر لفترات متعددة:

وفيما يفترض أن التوقيف للنظر وقع على فترات تتالت ولكن تستقل الفترة الأولى عن الفترة الثانية كأن يوقف شخص للنظر بموجب نص المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية، وبعد سماع أقواله من طرف ضابط الشرطة القضائية يتبين لهذا الأخير أنه لا توجد دلائل تبرر إبقاءه موقوفاً للنظر، فيطلق سراحه بعد أن أوقفه مدة 5 ساعات مثلاً ثم بعد ذلك و من خلال التحريات تظهر دلائل كافية جديدة على أن الشخص السابق توقيفه، مشتبه في ارتكابه الجريمة فيعيد ضابط الشرطة القضائية توقيفه مرة أخرى، أما على مستوى

¹ - علي جروة، مرجع سابق، ص 456 .

² - الدستور الجزائري 1996م، السابق ذكره.

³ - قانون القضاء العسكري والنصوص المكملة له الصادر بموجب أمر رقم 73-04 المؤرخ في 5 جانفي 1973م.

القضاء الفرنسي فنجد أنه اتخذ موقفين¹ أما الموقف الأول: فهو أنه يجوز توقيف الشخص لعدة فترات، وتعتبر كل فترة مستقلة عن الفترة الأخرى على ألا تتجاوز كل فترة مدة التوقيف المقررة أصلاً، وبالنسبة للمدة الأصلية في التشريع الجزائري، يمكن القول كمثل: أن يوقف للنظر مشتبه فيه لمدة 20 ساعة ثم يطلق سراحه، ثم يعاد توقيفه 15 ساعة مرة أخرى، وهنا كلتا المديتين لا تتجاوزا 48 ساعة، وهي المدة الأصلية المقررة أصلاً، ولكن بتطبيق هذه الحالة التي أقرها القضاء الفرنسي على الصعيد العملي، فتح باب للتجاوزات من طرف ضباط الشرطة القضائية، فأوقف أفراد كثير استناداً إلى هذا الرأي، مما جعل القضاء يتراجع عنه إلى موقف ثانٍ².

وهذا الموقف الثاني مصدره الموقف الأول الذي أدخل عليه القضاء الفرنسي تعديلات وضبطه مع إبقاء الفكرة الأصلية التي مفادها "إمكانية توقيف مشتبه فيه مدتين متتاليتين منفصلتين"، واعتمد القضاء الفرنسي في الضبط على المدة الفاصلة بين التوقيف الأول واللاحق و الغرض منه، فإن كانت المدة الفاصلة بين التوقيفين قصيرة و الغرض من إطلاق سراح الموقوف للنظر مؤقتاً للراحة، أو البحث عن شركائه، أو لإحضار وثائق أو معلومات تخص التحقيق، دخلت الفترة في التوقيف الأول، أما إذا كانت الفترة الأولى منتهية بإطلاق سراح الموقوف للنظر لعدم توافر الأدلة الكافية، ثم ظهرت أدلة أخرى أو مستندات تستدعي توقيفه للنظر من جديد، فإن القضاء الفرنسي أجاز التنفيذ عليه مدة جديدة بغض النظر عن المدة السابقة و فتراتهما³

ب- هروب الموقوف للنظر بعد توقيفه: قد تطرأ على الموقوف للنظر أفكار و أسباب تدفعه إلى الهروب بعد أن أوقفه ضابط الشرطة القضائية ، فيكون التساؤل عن كيفية حساب فترات التوقيف للنظر في هذه الحالة وكيفية مراعاتها لكي لا يقع ضابط الشرطة

¹ - علي جروة، مرجع سابق ، ص 453.

² - دليلة ليطوش ، مرجع سابق، ص 65.

³ - علي جروة، نفس المرجع، نفس الصفحة

القضائية في حالة التعسف، وعلى إعتبار أن حالة الهروب هنا ليست جريمة قائمة بذاتها يعاقب عليها القانون، بل تعتبر حالة تهرب من تدبير أمني لا يعاقب صاحبه جزائياً، فإذا قبض على الموقوف للنظر الهارب أو لم يقبض، فالمشكل يبقى قائماً حول مصير إجراءات التحقيق الأولي ومدة التوقيف للنظر، فإذا كان الموقوف للنظر الهارب مثلاً مشتبه فيه بصفته مساهماً في الجريمة، يحتمل اتهامه ولم يحصل القبض عليه، وجب على ضابط الشرطة القضائية في هذه الحالة إرسال ملف إجراءات التحقيق الأولي إلى وكيل الجمهورية الذي يتولى فتح متابعة قضائية عن طريق قاضي التحقيق الذي يمكنه إصدار أمر بالقبض عليه متى توافرت شروطه القانونية، أما إذا تم العثور على الشخص الهارب قبل انتهاء مدة التوقيف للنظر القانونية، فإنه يمكن لضابط الشرطة القضائية الاستمرار في توقيفه حتى انتهاء مدة 48 ساعة كاملة، كما يحددها القانون في حال انتهاء المدة السابقة ثم أُلقي عليه القبض¹.

ويمكن قول كخلاصة وجيزة في لهذا الفصل من خلال تصفحنا بعض المراجع والمصادر، أن التوقيف للنظر هو إجراء كغيره من الإجراءات الأخرى التي تطرقنا إليها في هذا الفصل، إلا أنه لما له من سمة الخطورة على حقوق و حريات الأفراد، نص المشرع الجزائري في قانون الإجراءات الجزائية على الإجراءات الواجبة اللزوم بها في حالة إيقاف الشخص للنظر و حالاته، ونص كذلك على آجال التوقيف للنظر و كيفية حسابه، وذلك بعد تعديلات عديدة منذ صدور هذا القانون، ولم يكفي المشرع الجزائري بسن الإجراءات والحالات التي تطرأ على التوقيف للنظر و مدته فقط، بل كغيره من التشريعات الأخرى و منها التشريع الفرنسي، نص كذلك على الضمانات الحقوقية المخولة للشخص الموقوف للنظر و المسؤوليات التي تقع على عاتق الضابط الشرطة القضائية في حالة إخلاله بتطبيق هذا الإجراء، وهذا ما سنتطرق إليه في فصلنا الثاني.

¹ - دليلة ليطوش، مرجع سابق: ص 66.

الفصل الثاني

الضمانات الحقيقية المخولة للموقوف للنظر

انطلاقاً من ديننا الحنيف ومن القوانين الوضعية، فإن الأفراد متساوين في الحقوق وهم أحرار، وقد أقر القرآن الكريم لهم الحق في العيش على الأرض، ضمن مجتمعات متحضرة تكفل لهم مجموعة من الحقوق، ترفع من شأنهم وحماية هذه الحقوق بأعلى درجة من الاهتمام والتأكيد، فاستهداف حياة أي فرد من البشر هو اعتداء على البشرية جمعاء، لقوله سبحانه : "ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً"¹.

حقوق الإنسان حقوق متأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم، أو مكان إقامتهم أو نوع جنسهم، أو أصلهم الوطني أو العرقي، أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا فرق بين عربي ولا أعجمي ولا أبيض ولا أسود إلا بالتقوى."، إن لنا جميع الحق في الحصول على حقوقنا الإنسانية، وجميع هذه الحقوق مترابطة و متآزرة وغير قابلة للتجزئة، وكثيراً ما يتم التعبير عن حقوق الانسان العالمية وتضمن بواسطة القانون وفي شكل معاهدات، والقانون الدولي العرفي، ومبادئ عامة أو بمصادر القانون الدولي الأخرى، ويرسي القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات على الحكومات بالعمل بطرق معينة أو الامتناع عن أعمال معينة، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بالأفراد أو الجماعات، وعلى الصعيد الداخلي فتجلت الحماية في نصوص الدساتير، حيث جاء في المادة 38 فقرة 1 من دستور² الجزائري "الحريات الأساسية وحقوق الإنسان مضمونة"، والقوانين العادية الداخلية، من قانون الإجراءات الجزائية، إلى قانون العقوبات ، إلى القانون العسكري إلى غيرها من المراسيم التشريعية و التنفيذية الأخرى ، وتبقى هذه الحماية المنصوص عليها في التشريعات على اختلافها مشكوك فيها، إلا إذا ضمنت الحماية على الصعيد الفعلي والعملي، أين يكون الاحتكاك بين من له السلطة، ومن تطبق عليه القوانين على اختلافها، ودعمت بمجموعة

¹ - سورة النساء، الآية 93.

² - الدستور الجزائري 2016، السابق ذكره.

من الوسائل تكفل الرقابة عليها، وتوقيع الجزاء على المعتدين عليها وهو الأمر الذي يظهر من خلال المبحثين:

المبحث الأول: حقوق الفرد الموقوف للنظر

المبحث الثاني: آليات حماية الموقوف للنظر.

المبحث الأول: حقوق الفرد الموقوف للنظر

يستند المشرع حين سن إجراء التوقيف للنظر إلى مبدأ الشرعية الإجرائية، وهو المبدأ الذي يعتبر كمصدر لكل قاعدة تسمح بالمساس بالحرية.

بالنسبة بإجراء التوقيف للنظر، فإنه حسب ما ورد في نصوص المواد 51 و 65 من قانون الإجراءات الجزائية، يعتبر إجراء يطبق على أشخاص مشتبه في ارتكابهم جرائم، من جنایات و جنح معاقب عليها بالحبس، تفترض فيهم البراءة التي تعتبر جوهر الشرعية وذلك من أجل عدم المساس بأحد حقوق الموقوفين للنظر من طرف ضباط الشرطة القضائية، وذهب إلى أبعد من ذلك، إذ ألزم ضباط الشرطة القضائية بأن يبلغوا الموقوف للنظر بحقوقه.

وإن كان المشرع قد حرص على سن نصوص التوقيف للنظر، وضمنها بفقرات تتكلم عن حقوق الموقوف للنظر فهناك حقوق أخرى لم يتسع القانون لذكرها كلها، على اعتبار أنه يفترض أصلاً أن يتحلى بها الفرد لصفته الإنسانية، إضافة إلى حقوق أوجدتها ظروف الاشتباه في ارتكابه للجرائم.

المطلب الأول: حقوق الموقوف للنظر العامة

إن الموقوف للنظر يتمتع بحقوق باتصافه بالإنسانية، قد تنص عليها التشريعات أو قد لا تنص عليها ولكن تبقى لصيقة بشخص الإنسان، ومهما تغير مركزه القانوني من شخص مشتبه فيه، إلى متهم، إلى شخص محكوم عليه تبقى له حقوقاً لصيقة بكيانه الإنساني، وحقوقاً تحفظ كيانه الجسدي والمعنوي.

الفرع الأول: الحق في الغذاء والنوم والراحة

إن الشخص الموقوف للنظر بغض النظر عن الاشتباه في ارتكابه جرم ما، فهو إنسان له حقوق ولا يستطيع أي أحد سلبه حقه في الغذاء و حقه في النوم والراحة.

أ- الحق في الغذاء :

يعتبر حق الموقوف للنظر في الغذاء من الحقوق المبدئية التي ينبغي على ضابط الشرطة القضائية أن يوفرها له، باعتباره القائم المباشر على الموقوف للنظر، ولكن إذا كان ضابط الشرطة القضائية هو المسؤول عن تغذية الموقوف بصفة مباشرة، فإنه بذلك يحتاج إلى مصادر مالية، و قبول وجود هذه المصادر، لا بد من وجود نصوص قانونية تنظم هذه الحالات، لأنه لا يستطيع ضابط الشرطة القضائية اللجوء إلى أية جهة لم يحددها القانون ويطلب منها توريد الغذاء للموقوفين للنظر مثلاً.

وعلى الصعيد الإجرائي لا نجد مادة من المواد الخاصة بإجراء التوقيف للنظر تتكلم عن تغذية الموقوف، وكذلك الحال إذا رجعنا إلى بقية النصوص العامة الوارد ذكرها في قانون الإجراءات الجزائية، لا نجد شيئاً من هذا القبيل رغم كثرة التعديلات التي وردت عليه، وهذا ما يخلق صعوبة على الصعيد العملي تواجه ضابط الشرطة القضائية، سواء من فئة أسلاك الأمن الوطني أو من فئة أسلاك الدرك الوطني، خصوصاً إذا اجتمع لديهم عدد كبير من الموقوفين للنظر في آن واحد، وعند التدقيق في النصوص التنظيمية الجاري العمل بها لا نجد مثلاً نصاً ينظم صراحة وبصورة دقيقة مسألة المصاريف التي تتفق على تغذية الموقوفين للنظر على غرار المصاريف المخصصة للخبرة القضائية التي يأمر بها القاضي و المصاريف المترتبة على عمليات التحويل للمحبوسين المقبوض عليهم أو المشتبه فيهم، وبالرجوع إلى المرسوم التنفيذي المؤرخ في 30 سبتمبر 1995¹ المتعلق بتحديد تعريفات بعض المصاريف الناتجة عن تطبيق الإجراءات القضائية وكيفية دفعها وبالتحديد في

¹ - المرسوم رقم 95-294، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 57، بتاريخ 4 أكتوبر سنة 1995م.

مادته 16، نجد أنه لا توجد فقرة واحدة تتطرق لمصاريف تغذية الأفراد الموقوفين للنظر، ولكن بتصفح نص المادة 20¹ من نفس المرسوم السابق، فإن نص هذه المادة يفتح لضابط الشرطة القضائية بابا من أجل تغطية مصاريف تغذية الفرد الموقوف للنظر، لأنه باعتبار أن وكيل الجمهورية هو من يدير جهاز الضبطية القضائية، فله إعطاء إذن لضابط الشرطة القضائية في التصرف في جزء من المبالغ المخصصة للإجراءات الجزائية.

ولكن حددت وزارة الداخلية و الجماعات في قرار و زاري مشترك مع وزارة المالية، كفيات التكفل بمصاريف التغذية والنظافة البدنية للأشخاص الموقوفين تحت النظر، داخل مقرات الأمن الوطني، حيث قدرت قيمة التكلفة الخاصة بالتكفل الغذائي ما بين 335 دينار و400 دينار، والمواد الغذائية التي يستفيد منها الموقوف تحت النظر، فهي تشمل فطور الصباح و وجبتي الغذاء والعشاء، و تتراوح في قيمتها الإجمالية حسب طبيعة المنطقة، حيث تقدر في مناطق شمال الوطن بـ335 دينار، بينما تقدر في الجنوب بـ370 دينار، في حين تصل إلى 400 دينار في المنطقتين، خلال فصل الشتاء.²

و في حين تشير المادة 3 من القرار إلى أن كفيات استعمال هذه المواد من طرف الأشخاص الموقوفين تحت النظر، تخضع لتعليمية صادرة عن المدير العام للأمن الوطني، و تنص المادة 4 من نفس القرار على أن النفقات المتعلقة بمصاريف التغذية و النظافة البدنية للأشخاص الموقوفين للنظر، تقتطع من جدول ميزانية التسيير الخاص بمؤسسة الأمن الوطني في بابيه المتعلقين بـ "التغذية" و "اللوازم".

وجدير بالذكر أن هذه الإجراءات تندرج في إطار الجهود المبذولة من قبل الدولة بشكل عام و قطاعي العدالة و الامن الوطني بشكل خاص، فيما يتعلق بأسننة ظروف

¹ - تنص المادة 20 من المرسوم رقم 95-294، السابق ذكره على "إذا استلزم التحقيق في إجراء جزائي مصاريف غير عادية و غير منصوص عليها في القانون فيمكن إجرائها بمجرد حصول إذن من وكيل الجمهورية، بشرط ألا تتجاوز مبلغ 3000 دج".

² - من الموقع: www.el-massa.com/ar/comtent/view/49825/

الحبس والتكفل الجيد بالأشخاص الموقوفين سواء منهم الموقوفين بشكل نهائي أو الموقوفين مؤقتاً، مثلما هو حال الموقوفين تحت النظر

ب- الحق في النوم والراحة:

إن توفير مدة معينة للنوم توفر الراحة للموقوف للنظر، حتى يستطيع هذا الأخير الإجابة عن أسئلة ضابط الشرطة القضائية، وقد ورد في نص المادة 25 فقرة 1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المؤرخ في 10 نوفمبر 1948م، حيث نصت هذه المادة على أن لكل شخص الحق في ضمان راحته والحفاظ على صحته ، وبالتالي فالحق في الراحة مكفول بموجب القوانين الدولية، ولفظ كل "شخص" الوارد ذكره في هذه المادة يجمع كل الأفراد، من مشتبه فيهم إلى متهمين إلى محكوم عليهم.

أما بالنسبة لقانون الإجراءات الجزائية فقد جاء في نص المادة 52 منه¹، فضايط الشرطة القضائية بموجب نص هذه المادة حين يوقف المشتبه فيه للنظر ثم يأخذ أقواله، لا يجوز له أن يرهقه بإطالة فترات سماعه، بل عليه أن يفصل بينها بمدة معينة و إن لم تحددها هذه المادة إلا أنها تكون كافية لاستراحة الموقوف للنظر و أجب على الضابط أن يسجل مدة هذه الراحة متى بدأت و في أية ساعة انتهت في المحضر الخاص بذلك.

وبذلك يعد نص هذه المادة ضماناً كبيرة على حق الراحة للموقوف للنظر و التصدي للتعديات التي كان يمارسها ضابط الشرطة القضائية من أجل الحصول على إقرار من الموقوف نتيجة لإرهاقه، على عكس الحق في النوم الذي لم يفصل فيه المشرع الجزائي، ولكن باستقراء نص المواد 51 و 65 و 141 السابق ذكرها فإنه يستنتج ان المشرع بنصه على المدة الأصلية المقدرة بـ 48 ساعة فإنه ضمنها بفترات النهار و الليل متعاقبة، بمعنى أن فترة نوم الموقوف للنظر تكون ضمن فترة التوقيف.

¹ - تنص المادة على "يجب على كل ضابط للشرطة القضائية أن يضمن محضر سماع كل شخص موقوف للنظر مدة استجوابه وفترات الراحة التي تخلت ذلك و اليوم والساعة اللذين أطلق سراحه فيها، أو قدم إلى القاضي المختص".

الفرع الثاني: الحق في السلامة الجسدية والكرامة الإنسانية

وحق الموقوف للنظر في سلامة بدنه، و حفظه من الأخطار و التعذيب يبقى ناقصا إذا لم يحفظ من معاملات مهينة تحط من كرامته، و هو الأمر الذي لم تهمله الشرائع الدولية أو الداخلية، فكلاهما مكمل للآخر فضمان حقوق الموقوف للنظر من حيث حفظ بدنه ماديا و معنويا.

لا يجوز المساس بجسم الإنسان عموما إلا في حدود العقوبات المقررة قانونا، وتوقيف المشتبه فيهم للنظر لا يعد من قبيل العقوبات ولا يجوز بناء عليه المساس بجسمه، وقد جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948م ، حيث حظرت المادة 5 إخضاع أي أحد للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو الحط بالكرامة¹، كما حظرت المادة 9 من نفس الإعلان اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفا²، وهو يوافق ما نص عليه العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية⁴ في مادته 7 على عدم جواز إخضاع أي فرد للتعذيب أو لعقوبة أو معاملة قاسية أو غير إنسانية أو مهينة.

كما اتخذ المجتمع الدولي التدابير اللازمة وهو ما يظهر في تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1975 م الإعلان الخاص بحماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو المهينة، وقد اعتمد هذا الإعلان بقرار الجمعية العامة³ المؤرخ في 09 ديسمبر 1975 م.

وقد تضمن هذا الإعلان تعريفا للتعذيب في مادته الأولى كما يلي: "أي عمل ينتج عنه ألم أو عناء شديد، جسديا كان أو عقليا، يتم إلحاقه عمدا بشخص ما بفعل أحد الموظفين العموميين، أو بتحريض منه، لأغراض مثل الحصول من هذا الشخص أو من

¹ - حسين المحمدي بوادري، نفس المرجع، ص 47.

² - الصادر في 16 ديسمبر 1966، تحت رقم 2200 (د-21).

³ - الصادر تحت رقم 3452 (د-30).

شخص آخر على معلومات أو اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، أو تخويله أو تخويف أشخاص آخرين. ولا يشمل التعذيب الألم أو العناء الذي يكون ناشئاً عن مجرد جزاءات مشروعة أو ملازماً لها أو مترتباً عليها، في حدود تمشي ذلك مع "القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء".

كما جاءت عدة اتفاقيات تدعم حقوق الإنسان و تتاهض أي ظلم أو اعتداء، فورد في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في روما الصادرة في سنة 1950 م، في مادته الثالثة " لا يجوز إخضاع أي إنسان للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة المهينة للكرامة ."

وقد انتهجت نفس المنهج في تحريم المساس بالسلامة الجسدية للأشخاص الموقوفين للنظر، الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في 22 جانفي 1969 م، حيث جاء فيها أن لكل إنسان الحق في أن تكون سلامته الجسدية و العقلية و المعنوية محترمة، ولا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو لعقوبة أو معاملة قاسية أو غير إنسانية أو مذلة، ويعامل كل من قيدت حريتهم بالاحترام الواجب للكرامة المتأصلة في شخص الإنسان¹.

ولم تكن حقوق الإنسان ومن بينها حقوق الموقوف للنظر مصونة في الدول الأوروبية فقط بل نص الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والمنعقد في نروفا، (ليبيريا) سنة 1973م، أنه لا يجوز انتهاك حرمة الإنسان، و من حقه احترام حياته و سلامة شخصه بدينا ومعنويا ولا يجوز حرمانه من هذا الحق تعسفا، وتحظر جميع أشكال استغلاله، و امتهانه و استبعاده، خاصة الاسترقاق والتعذيب بجميع أنواعه².

هذا على الصعيد الدولي، أما على الصعيد الداخلي للدول فإنها سعت أيضا لحماية السلامة الجسدية عموما للمشتبه فيهم سواء على مستوى دساتيرها أو على مستوى القوانين الجزائية الخاصة بها، وهو الدرب الذي سار عليه المشرع في الدستور الجزائري الصادر في

¹ - عصام زكريا عبد العزيز، حقوق الإنسان في الضبط القضائي، دار النهضة، (د، ط)، مصر، سنة 2001م، ص 347.

² - عصام زكريا عبد العزيز ، نفس المرجع ، ص 347.

2016، فقد جاء في نص المادة 40 منه "تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان، و يحظر أي عنف بدني أو أي مساس بالكرامة."، كما عرف التشريع الجزائري كغيره من التشريعات التعذيب وذلك في نص المادة 263 مكرر من قانون العقوبات وجاءت موافقة للمبادئ الدستورية المذكورة، حيث جرم المشرع التعذيب وجعله جنائية على من يمارسه أو يحرض عليه أو يأمر بممارسته¹.

ويجب عدم الإسهام في التعذيب للموقوفين للنظر، ولو كان ذلك خلال الحرب أو فترات عدم الاستقرار السياسي، و أن تتخذ كل التدابير الأمنية لمنع ممارستها، وفي الجزائر قد عانى الكثير من الموقوفين للنظر في فترة العشرية السوداء للتعذيب و الضرب أثناء تواجدهم في مراكز الشرطة أو الدرك الوطني، بغية حملهم على الإقرار بانضمامهم إلى المجموعات المسلحة التي نشرت الرعب في أوساط الجزائريين، وما قاموا به من أعمال إرهابية.

تسعى الأمم المتحدة و المنظمات الدولية لإقناع الحكومة الجزائرية بالمصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، التي يتيح للمنظمات العاملة على مناهضة التعذيب زيارة أماكن الاحتجاز و السجون و مختلف الأماكن السالبة للحرية، والسماح كذلك للصحافة بزيارة أماكن التوقيف للنظر ، كما على الجهات القضائية الأمر بالتحقيق في كل ادعاء بالتعذيب و توفير الحماية الكافية للشاكي

كما لا بد أن تحفظ الكرامة الإنسانية للموقوف للنظر، فضابط الشرطة القضائية حين يتعامل معه عليه أن يتحرى الشرعية في أعماله فلا يمس من شأنه ولا يهينه ولا يسمعه كلاما بذيئاً، فالدستور الجزائري وغيره من الدساتير العربية نجدها في كثير من الأحيان تنص

¹ - تنص المادة 263 مكرر من قانون العقوبات على " يقصد بالتعذيب كل عمل نتج عنه عذاب أو ألم شديد جسدياً كان أو عقلياً، يلحق عمداً بشخص مهما كان سببه."، و أنظر كذلك إلى المواد 263 مكرر 1 ، 263 مكرر 2 من قانون العقوبات الجزائري.

على حفظ الكرامة الإنسانية، ومثالها الدستور الإماراتي¹، الذي نص على ضرورة الحفاظ على الكرامة الإنسانية في المادة 26 منه.

إلى جانب هذه الحقوق هناك حقوق أخرى استقل بها الموقوف للنظر باعتباره مشتبهاً فيه حجزت حرية لهذا السبب.

المطلب الثاني: حقوق الموقوف للنظر الخاصة

و يقصد بهذه الحقوق تلك الحقوق التي أفرزها التطور القانوني في مجال حماية الموقوف للنظر، فهذا الأخير يعتبر مشتبهاً فيه بموجب نصوص المواد 51 و 65 من قانون الإجراءات الجزائية، على اعتبار أنه يبقى بريئاً ولم تثبت بعد جهة قضائية إدانته.

وتتنوع هذه الحقوق من الحقوق التي تسمح للموقوف بالنظر بالاتصال بالغير واتصال الغير به، وحقه في الفحص الطبي، وحقه في التواجد في المكان اللائق، وحقه في الاتصال بمحام، و إن كان الغرض من الإشارة إلى هذا الحق الأخير هو المقارنة بين هذه القوانين و القانون الجزائري في التصدي لهذه الفكرة.

الفرع الأول: الحق في التواصل مع الغير

تظهر فكرة التواصل مع الغير في نقطتين هما، أن الموقوف للنظر يتواصل مع ضابط الشرطة القضائية، فيبلغه هذا الأخير مثلاً بالشبهة القائمة حوله و هو ما يظهر في حق الموقوف للنظر في التبليغ، كما يتواصل الموقوف مع عائلته بوسائل الاتصال أو من خلال زيارتها له و هو ما يتجلى في حق الموقوف في الاتصال و الزيارة للعائلة، و هذه الحقوق اهتم بها المشرع الجزائري لكي يضمن أكبر حماية قانونية للموقوف للنظر، حتى لا يبقى أقل شأناً من المتهم و المحكوم عليه.

¹ - تنص المادة 26 على " الحرية الشخصية مكفولة لجميع المواطنين ، ولا يجوز القبض على أحد أو نفيه أو حجزه أو حبسه إلا وفق أحكام القانون، ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة."

أ- الحق في التبليغ:

إن الحق في تبليغ الموقوف للنظر هنا يتضمن شقين اثنين هما:

1- الحق في تبليغ الموقوف للنظر بالشبهة القائمة حوله.

2- الحق في تبليغ الموقوف للنظر بحقوقه.

والتبليغ يكون من طرف ضابط الشرطة القضائية القائم بالتوقيف للنظر، و المشرف مباشرة على الموقوف¹ ، و بتصفح نص المادة 52 فقرة 2 من قانون الإجراءات الجزائية² نجدها تقول: " يجب أن يدون على هامش هذا المحضر إما توقيع صاحب الشأن أو يشار فيه إلى امتناعه كما يجب أن تذكر في هذا البيان الأسباب التي استدعت حجز الشخص تحت المراقبة..."، وبالتالي فإن ذكر الأسباب التي استدعت التوقيف للنظر بموجب هذا النص يتبعه حتما معرفة الموقوف للنظر لهذه الأسباب، لأنه إذا لم يكن يعرف أسباب توقيفه فإنه غير ملزم بالتوقيع الذي أشار إليه النص.

ورغم أن التعديل قد لحق نص هذه المادة إلا أن هذه الفقرة بقيت على حالها، ولكن في سنة 2001 م ، أضاف المشرع المادتين 51 مكرر، و 51 مكرر1، فقد جاء في المادة 51 مكرر ما يلي: "كل شخص أوقف للنظر يخبره ضابط الشرطة القضائية بالحقوق المذكورة في المادة 51 مكرر1 أدناه ، و يشار إلى ذلك في محضر الاستجواب".

فبمقتضى نص هذه المادة ألزم المشرع ضابط الشرطة القضائية بأن يبلغ الشخص الذي تقرر توقيفه للنظر بالحقوق المنصوص عليها في القانون، و بالرجوع إلى المادة 51 مكرر 1 يلاحظ ان هذه الحقوق تتمثل في حق الموقوف للنظر في الاتصال بعائلته، وحقه في زيارتها له و الحق في الفحص الطبي إن طلبه، كما يبلغ الشخص الموقوف للنظر

¹ - ولم يكن هذا الحق مشار إليه في نصوص المواد 51، 53، 52 من قانون الإجراءات الجزائية، أي الأمر 66-155، المؤرخ في 08 جوان 1966م، السابق ذكره بصفة مباشرة و واضحة.

² - الأمر رقم 66-155، المؤرخ في 08 جوان 1966م، السابق ذكره.

بالشبهة القائمة حوله أي الوقائع المجرمة التي يشبه في أنه ارتكبها أو حاول ارتكابها، بالرغم من عدم النص صراحة على ذلك إلا أنه في الواقع من المنطقي و المستساغ أن يبلغ الشخص بسبب توقيفه للنظر.

وفي قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي نصت المادة 63 فقرة أولى¹ على تبليغ الشخص الموقوف للنظر بطبيعة الجريمة موضوع التحقيق، وبحقه في أن يتمتع عن الإجابة عن أسئلة التحقيق للنظر، ويثور تساؤل مفاده مدى تأثير عدم تبليغ الموقوف للنظر بحقوقه على صحة المحضر، هل يؤدي ذلك إلى بطلانه أم لا؟

إن هذه المسألة لم يتعرض لها الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا، على خلاف الاجتهاد القضائي الفرنسي، الذي تعرض لها، وقد قرر أنه يتعرض لبطلان المحضر إذا لم يبلغ ضابط الشرطة القضائية الموقوف للنظر بحقوقه، ولا يكون المحضر باطلا إذا تم التبليغ بعد مضي 8 ساعات².

ولا بد أن ندرك أنه قد يوقف أشخاص أجنب مثلًا على أرض الوطن، لا يفهمون لغتنا العربية، و بالتالي فقد ذهب الاجتهاد القضائي الفرنسي لتبليغ الموقوف للنظر بحقوقه بلغة يفهمها و إلا اعتبر هذا الأخير كأنه لم يبلغ بشيء، و ذلك عن طريق اللجوء إلى مترجم، أو تكتب هذه الحقوق على بطاقة يفهمها الموقوف للنظر الأجنبي و يعتبر ذلك تبليغا له³.

و المحبذ أن تكتب هذه الحقوق على بطاقات تعد خصيصا لذلك، فتتضمن حقوق الموقوف للنظر باللغات العالمية الأكثر استعمالا و هي الانجليزية، و الفرنسية، و توضع

¹ - المعدلة بالقانون رقم 307-2002 المؤرخ في 04 مارس 2002م.

² - crim 4 janvier 1996-bull-crim 8 revue science criminelle crim

crim 03 avril 1995-bul-crim.N 140 revue science criminelle .crim,1995 .

- أنظر في ذلك ، أحمد غاي، التوقيف للنظر ، مرجع سابق، ص 51، هامش رقم 1 و 2.

³ - أنظر في ذلك، أحمد غاي التوقيف للنظر، مرجع سابق، ص 51، هامش رقم 3.

crim 29 Février 2000 crim.N°9

في مراكز الدرك الوطني و الأمن الوطني، و ذلك بسبب الانفتاح الذي تعرفه بلادنا، ووجود أجانب من مختلف الجنسيات.

و خلاصة القول أن الحق في التبليغ، من الحقوق الأساسية للمشتبه و التي تتوجب بمجرد توقيفه للنظر.

ب- الحق في الاتصال و الزيارة للعائلة:

تنص المادة 51 مكرر 1 الفقرة الأولى¹ على ما يلي: " يجب على ضابط الشرطة القضائية أن يضع تحت تصرف الشخص الموقوف للنظر كل وسيلة تمكنه من الاتصال فوراً بعائلته و من زيارتها له، و ذلك مع مراعاة سرية التحريات."

و مما سبق مستنتج أن ضابط الشرطة القضائية ملزم قانوناً بأمرين:

- 1- توفير وسيلة للشخص الموقوف للنظر تمكنه من الاتصال فوراً بعائلته، وهذا واضح من لفظ "يجب" و الذي يفيد أن هذا الحق واجب و إلزامي بالنسبة لضابط الشرطة القضائية.
- 2- تمكين عائلة الموقوف للنظر من زيارته، و نظراً لما للاتصال و الزيارة من تأثير محتمل على سرية التحريات، نص المشرع الجزائي على أن لضابط الشرطة القضائية مراعاة ظروف الحال و سرية التحريات، و تقدير ما إذا كان هذا الاتصال من شأنه أن يؤدي إلى إبلاغ شركاء الموقوف للنظر، أو يسهل إخفاء أدلة الجريمة، أو يؤثر على الشهود.

الأمر مختلف بين أن يكون الموقوف للنظر من سكان البلدة أو أجنبي، ففي الاحتمال الأول الأمر يسير، أما في الاحتمال الثاني فالوسيلة المستعملة عادة هي الهاتف، و بذلك فاستعمال هذه الوسيلة بدوره يثير عدة تساؤلات، منها أي هاتف يستعمل ومتى يسمح للموقوف للنظر باستعماله؟ هل في بداية سريان مدة التوقيف للنظر، باعتبار أن المشرع الجزائي نص على أن يضع ضابط الشرطة القضائية وسيلة تمكن الموقوف للنظر من

¹ - القانون رقم 01-08، المؤرخ في 26 جوان 2001م، السابق ذكره.

الاتصال فوراً بعائلته، ولكنه في ذات الوقت عليه أن يراعي سرية التحقيق، أم تقدير التوقيت متروك لتقدير ضابط الشرطة القضائية ؟

كما نتساءل عن الشخص الذي يحق للموقوف للنظر للاتصال به ؟ هل هو والده ؟ أم هي والدته ؟ أم زوجته ؟ أم ابنه ؟ أم أخوه ؟ و نفس التساؤل يطرح بخصوص الأشخاص الذين يسمح لهم بالزيارة ؟ و إضافة لذلك، عند استعمال الهاتف للاتصال، ما هي المدة الزمنية التي تستغرقها المكالمات ؟ ومن يدفع التكاليف ؟

و بالتالي ضمان حق الاتصال للموقوف للنظر بعائلته، و تمكين هذه الأخيرة من زيارته، يتم من الناحية العملية باستعمال هاتف فرقة الدرك أو مراكز الشرطة إذا لم يكن المعني من سكان البلدة وهذا ما يفهم من صياغة المادة 51 مكرر¹، والجدير بالذكر أن الحال يختلف فيما إذا كان المعني من سكان البلدة، فضابط الشرطة القضائية يقوم بتبليغهم بسهولة الأمر و مثال ذلك القرى و المدن الصغيرة، أما إذا كان الموقوف يقطن في المدن الكبرى أو أهله يقطنوا في خارج المدينة أو خارج البلاد، فيمكن للمعني استعمال هاتف الوحدة لمدة زمنية معينة تستغرق الوقت اللازم لإبلاغ أحد أفراد عائلته، والأولى أن تكون زوجته أو ولده أو أبوه، و أن تكون عملية الاتصال بحضور ضابط الشرطة² القضائية إن الجهود التي يقوم بها ضباط الشرطة القضائية لتمكين الموقوف للنظر من الاتصال بعائلته على الصعيد العملي رغم عدم وجود نصوص قانونية توضح بدقة هذه المسائل، تعتبر كبيرة لأنهم يسخرون عدة وسائل لإتمام التبليغ غير أنه نجد أن المشرع الفرنسي حدد في نص المادة 63 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي³ بدقة الأشخاص الذين يستطيع

¹- تنص المادة 51 مكرر على " يجب على ضابط الشرطة أن يضع تحت تصرف الشخص الموقوف لكل وسيلة تمكنه من الاتصال بعائلته."

²- أحمد غاي، التوقيف للنظر، مرجع سابق، ص 55.

³- المعدلة بالقانون رقم 307-2002م، المؤرخ في 4 مارس 2002م.

الأشخاص الذين يستطيع الموقوف للنظر للاتصال بهم هم: الأصول، و الفروع، أو الشخص الذي يعيش معه عادة، أو أحد الإخوة أو إحدى الأخوات، أو من يستخدمه

الموقوف للنظر للاتصال بهم، وإذا رأى ضابط الشرطة القضائية لضرورة التحقيق تأجيل الاتصال ينبغي عليه أن يخطر دون تمهل وكيل الجمهورية الذي يقرر ذلك، ويلاحظ أن المشرع الفرنسي صاغ المادة بطريقة غاية في الوضوح مما يجعلها قابلة للتطبيق، و لكن لا يجب أن تغفل إمكانية استعمال الموقوف للنظر حق الاتصال بالعائلة لتمرير رسائل للشركاء، و هذا ما نجده خصوصا في الجرائم الخطيرة، أما الأشخاص الذين لهم الأولوية في حق الزيارة فهم الزوجة، و الوالدين ، والأولاد ، والأخوات و يجب تحديد أعداد الزائرين، و تنظيم الزيارة التي تتم بحضور أحد ضباط الشرطة القضائية، و اتخاذ التدابير الأمنية التي تحول دون تسريب المعلومات، و ذلك مراعاة للحذر و الحيطة تبعا لمدى خطورة الموقوف للنظر، و شخصيته ، وسوابقه، ونوعية الجريمة المقترفة، حيث ورد في تعليمات النيابة العامة أن الاتصال بالعائلة يكون شرعيا، إذا تم قبل الليلة الأولى، و يتم الاتصال بواسطة ضباط الشرطة القضائية أو تحت مراقبتهم من طرف أعوان الشرطة القضائية، و أن المكالمة تكون لفرد واحد من العائلة وعند الخوف من تأثير هذا الاتصال فيبلغ ضابط الشرطة القضائية وكيل الجمهورية الذي يقرر عند الاقتضاء تأخير هذا الاتصال¹.

ولإثبات تمكين الموقوف للنظر من ممارسة حق الاتصال بعائلته، أن يسجل في المحضر اسم الشخص الذي يتم الاتصال به و رقم هاتفه و يشار إلى ذلك في سجل التوقيف للنظر، كما يشار عند الاقتضاء إلى رفض الموقوف للنظر استعمال هذا الحق و يبلغ وكيل الجمهورية المختص بذلك، فليس في النصوص التشريعية و التنظيمية الوطنية ما يمنع من ذلك.

وهناك من القوانين العربية من نصت على حق الموقوف للنظر في الاتصال، زمنها القانون اللبناني، حيث ورد في نص المادة 47 من قانون الإجراءات الجزائية².

¹ - أحمد غاي، التوقيف للنظر، نفس المرجع، ص 56.

² - سليمان بارش، شرح قانون الإجراءات الجزائية، دار الشهاب للنشر، (د، ط)، الجزائر، سنة 1986 م، ص 681.

و خلاصة القول أن الحق في الاتصال و الزيارة للعائلة مكفول على صعيد قانون الإجراءات الجزائية، و يعتبر من الحقوق الأساسية للفرد الموقوف للنظر ولو أن المشرع الجزائي لم يفصل في هذا الأمر لحدثة النص عليه، و الأولى الأخذ بعين الاعتبار كل الإشكاليات العملية التي تعترض ضابط الشرطة القضائية عند تنفيذ مهامه في هذا الشأن. و إضافة إلى الحق في الاتصال و الزيارة للموقوف للنظر هناك حق لا يقل أهمية عن الحقوق السابقة، وهو الحق في الفحص الطبي.

الفرع الثاني: الحق في الفحص الطبي

ينص الدستور الجزائري في المادة 60¹ على حق الموقوف للنظر في الفحص الطبي، و هو حق منصوص عليه دستوريا، و يعتبر ما جاء في نصوص المذكورة² في قانون الإجراءات الجزائية تطبيقا للنص الدستوري و موافقة له وتأكيدا عليه.

بتعديل قانون إجراءات الجزائية في سنة 2001م³، لم يعد المشرع الجزائري ينص على الحق في الفحص الطبي في المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية ، حيث بعد استحداثه لنصي المادتين 51 مكرر و 51 مكرر 1 غير في موقع الحق في الفحص الطبي حيث أورده في المادة 51 مكرر 1، وقد جاءت كما يلي: " ... وعند انقضاء مواعيد التوقيف للنظر يتم وجوبا إجراء فحص طبي للشخص الموقوف إذا ما طلب ذلك مباشرة أو بواسطة محاميه أو عائلته، ويجرى الفحص الطبي من طرف طبيب يختاره الشخص الموقوف من الأطباء الممارسين في دائرة اختصاص المحكمة، و إذا تعذر ذلك يعين له ضابط الشرطة القضائية تلقائيا طبيبا، تضم شهادة الفحص الطبي لملف الإجراءات".

¹ - تنص المادة 60 من الدستور الجزائري على " و لدى انتهاء مدة التوقيف للنظر يجب أن يجرى فحص طبي على الشخص الموقوف إن طلب ذلك على أن يعلم بهذه الإمكانية."

² - المواد رقم 51 مكرر، 51 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجزائية.

³ - القانون رقم 01-08، المؤرخ في 26 جوان 2001م، السابق ذكره.

ومن خلال نص هذه المادة المستحدثة، أكد المشرع الجزائري على الحق في الفحص الطبي عند انقضاء مواعيد التوقيف للنظر بطلب من الموقوف أو محاميه أو عائلته، ولكن الجديد هو أن المشرع الجزائري استدرك الإطلاق الذي جعله في نص الفقرة 5 من المادة 51 من التعديل السابق، فقيّد حق اختيار الطبيب من طرف الموقوف للنظر، بطبيب يمارس مهامه في دائرة اختصاص المحكمة التي يكون المشتبه فيه موقوفاً فيها (في مراكز الشرطة، أو الدرك الوطني)، كما أنه أضاف بأنه إذا تعذر ذلك على الموقوف للنظر يحل محله ضابط الشرطة القضائية في اختيار الطبيب المعين له، والجديد هو أن ضم شهادة الفحص الطبي أصبح أمراً واجباً في ملف إجراءات التحري الخاصة بالموقوف للنظر، كما أن الفحص الطبي يتم عقب انتهاء مدة التوقيف للنظر.

كما تنص المادة 52 المعدلة من قانون الإجراءات الجزائية على " ... و يجوز لوكيل الجمهورية إذا اقتضى الأمر، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أحد أفراد عائلة الشخص الموقوف للنظر أو محاميه، أن يندب طبيبا لفحصه في أية لحظة من الآجال المنصوص عليها في المادة 51 أعلاه."

الفرع الثالث: الحق في التواجد في مكان لائق

إن مكان توقيف للنظر يتم على مستوى وحدات الدرك الوطني أو الأمن الوطني المكلفة بممارسة مهام الشرطة القضائية، ويكون عادة على شكل غرف مهياً تسمى "بغرف الأمن"، وبصدور قانون الإجراءات الجزائية في سنة 1966 لم ينص المشرع الجزائري على حق الموقوف للنظر في المكان اللائق، و توالى التعديلات، وبقي هذا الحق غير معترف به في التشريع الجزائري الجزائري إلى غاية تعديل قانون الإجراءات الجزائية في سنة 2001 م¹ حيث نص على حق الموقوف للنظر في المكان اللائق في الفقرة 4 من المادة 52، حيث نصت هذه الفقرة على أن يحظى أثناء توقيفه بمكان لائق سواء لشخصه كإنسان أو بصفته

¹ - القانون رقم 01-08، المؤرخ في 26 جوان 2001م، السابق ذكره.

مشتببه فيه¹ و عليه فهناك شروط تتعلق بالمكان المخصص للتوقيف للنظر، و شروط تتعلق بالأشخاص الموقوفين للنظر.

أ- الشروط المتعلقة بالمكان:

ورد في نص الفقرة 4 من المادة 52 من قانون الإجراءات الجزائية جملة مفادها :
 "... ومخصصة لهذا الغرض"، و عليه فإن الأماكن المخصصة لتوقيف الأفراد للنظر سميت على مستوى جهاز الضبطية القضائية خصوصا و أجهزة الأمن والدرك الوطني عموما ب " غرفة الأمن"، ولم ترد هذه التسمية في قانون الإجراءات الجزائية.
 وإن أردنا إحصاء الشروط الخاصة بالمكان المخصص للتوقيف للنظر، لا نجدها منصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، و لا منصوص عليها في الفقه الجزائي الجزائري، و كل ما نجده هو نص الفقرة 4 من المادة 52 من نفس القانون، و وردت على سبيل العموم دون تفصيلات، و لكن بالرجوع للتعليمات الوزارية²، نجد أنه جاء فيها:
 تخصص داخل مقرات مصالح الشرطة القضائية التي تباشر الأولوية أماكن لوضع الأشخاص الموقوفين للنظر حيث يجب أن تراعى في هذه الأماكن الشروط التالية: "... سلامة الشخص الموقوف و أمن محيطه، صحة وكرامة الشخص الموقوف للنظر (مساحة المكان، التهوية، الإنارة، النظافة....)، و يجب أن يعلق في مكان ظاهر عند مدخل كل مراكز الشرطة القضائية الذي يحتمل أن تتلقى أشخاصا موقوفين للنظر لوح (ملصقة) يكتب عليه بخط عريض واضح الأحكام الواردة في المواد : 51، 51 مكرر، 51 مكرر 1، 52 ، 53 من قانون الإجراءات الجزائية³.

¹ - " يتم التوقيف للنظر في أماكن لائقة بكرامة الإنسان و مخصصة لهذا الغرض".

² - التعليمات الوزارية المشتركة المحددة للعلاقات التدريجية بين السلطة القضائية و الشرطة في مجال إدارتها والإشراف عليها، ومراقبة أعمالها (بين كل من وزير الدفاع الوطني - وزير العدل و وزير الداخلية و الجماعات المحلية الصادرة بتاريخ 31 جويلية 2000).

³ - أحمد غاي، التوقيف للنظر، مرجع سابق، ص 45.

ب- الشروط المتعلقة بحقوق الموقوف عند تواجده في أماكن التوقيف:

لم يرد في قانون الإجراءات الجزائية نصوص تتكلم عن الشروط الواجب توفيرها عندما يتواجد الموقوف للنظر في المكان المخصص للحجز أي غرفة الأمن، و على إعتبار أن الموقوفين يختلفون حسب نوعهم و جسمهم إلى ذكور و إناث و بالغين وأحداث، و على إعتبار أن نصوص التوقيف للنظر جاءت عامة تضبط الإجراءات البارزة، فلا بد من الإشارة أنه لا بد من عزل كل من الذكور عن الإناث، في حالة التوقيف للنظر ، فلا يتصور أن يبقى كل من الموقوف للنظر الأنثى مع غيرها من الذكور، و خصوصا أن المدة قد تطول لتبلغ 12 يوما، و هذا حفظا لكرامة المرأة و حقها في الخصوصية، ولمنع أي تعد عليها، كما أنه لا بد من الفصل بين كل من البالغين والأحداث، لأن في ذلك خطورة كبيرة، لأنه قد يوقف أشخاص تعودوا الإجرام مع أحداث لم تتمكن منهم بعد الخطورة الإجرامية فيتأثر هؤلاء بالبالغين وهذا يعتبر من قبيل فتح باب الجريمة، وتجسيدا لهذه المتطلبات والشروط تم اعتماد نموذج موحد لغرف الأمن من طرف قيادة الدرك الوطني، يستجيب لهذه المتطلبات و يكون عدد غرف الأمن على الأقل غرفتين حيث يمكن الفصل بين الرجال و النساء، و بين البالغين و الأحداث عند الاقتضاء، و لو أن الأمر غير كاف لأنه قد يوقف أشخاصا من فئات البالغين و الأحداث و الذكور والإناث معا، و يجب الإثارة الأمر بالنسبة لفئة حساسة هي فئة الأحداث فنجد أن المادة 7 فقرة 3 من اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989¹، تنص على " يعامل كل طفل محروم من حريته بإنسانية ... و بوجه خاص يفصل كل طفل محروم من حريته عن البالغين ما لم يعتبر أن مصلحة الطفل الفضلى تقتضي خلاف ذلك...".

وبذلك فالمشرع لو حاول تطبيق ما جاء في هذه المادة لألزم الفصل بين البالغين والأحداث لكي لا يحتج ضباط الشرطة القضائية بعدم وجود النص في قانون الإجراءات

¹ - محمد سعادي، حقوق الإنسان، دار الريحانة للنشر، (د ، ط) ، الجزائر، (د، س، ن)، ص 37.

الجزائية، أو بعدم وجود الأماكن و هذا على الصعيد العملي، و إن كانت هذه النقطة قد تمت معالجتها و لو إداريا بمقتضى منشور المديرية العامة للأمن الوطني الصادر في 15 مارس 1982م الذي أصبح بمقتضاه جميع الاحداث الموجودين في خطر معنوي أو الاحداث المنحرفين الذين يتم ضبطهم من طرف فرق حماية الأحداث على مستوى أمن ولاية أو من طرف ضباط الشرطة غير المكلفين بمهام ضبط الأحداث متى تقرر توقيفهم للنظر، فإن ذلك يتم على مستوى أمن الولاية حيث تتوفر الاماكن اللاتقة و دورات المياه وقاعات للترفيه¹، و رغم ذلك لازالت توجد إشكالات حول عدم وجود أماكن المخصصة للأحداث ففي بعض الأحيان هناك غرفة واحدة للذكور و غرفة واحدة للإناث.

الفرع الرابع: مدى أحقية الموقوف للنظر في الاتصال بمحام:

إن حق الدفاع من أعلى مقدسات الأفراد التي يجب على السلطات احترامها لأنه يعبر عن مدى ممارسة الفرد لحقوقه و حرياته، و هو من الحقوق التي نالت اهتماما كبيرا، فإنه يتبادر إلى الذهن إن كانت إمكانية للاستعانة بمحام أثناء إجراء التوقيف للنظر أم لا.

أ- حق الاتصال بمحام في التشريع الجزائري:

قرر المشرع الدستوري ضمان حق الدفاع في المسائل الجزائية، حيث تنص المادة 169 من الدستور الجزائري على مايلي: "الحق في الدفاع معترف به، الحق في الدفاع مضمون في القضايا الجزائية"، كما تنص المادة 39 من نفس الدستور أيضا على ما يلي: "الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان، وعن الحريات الفردية و الجماعية مضمون".²، أما قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، لم ينص على الحق في الاستعانة بمحام في مرحلة التحريات بصفة عامة و أثناء التوقيف للنظر بصفة خاصة.

¹ - زيدومة درياس، حماية الأحداث في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار الفجر للنشر، ط 1، الجزائر، سنة 2007م، ص 89.

² - الدستور الجزائري 2016م، السابق ذكره.

وعليه فإن الحق في التمثيل بمحام أثناء التوقيف للنظر غير منصوص عليه و على خلاف ذلك نلاحظ أنه في حالة الجناية المتلبس بها التي لم يبلغ بها قاضي التحقيق بعد، أجاز المشرع لوكيل الجمهورية استجواب المشتبه فيه بحضور محاميه متى كان حاضرا، و هذا بموجب نص المادة 59 من قانون الإجراءات الجزائية، و هو الامر الذي لا يجوز لضباط الشرطة القضائية القيام به عند إجراء التوقيف للنظر قبل فتح التحقيق القضائي وفي كل الأحوال ليس للمحامي حق الاطلاع على الملف الخاص بالتوقيف للنظر يبقى غير مخول للدفاع عنه بموجب نصوص قانون الإجراءات الجزائية¹.

ب- حق الاتصال بمحام في التشريعات المقارنة:

هناك تشريعين عريقين أقرأ حق الاستعانة بمحام للمشتبه فيه، هما تشريع الولايات المتحدة الأمريكية و التشريع الإنجليزي، نجد أن في الولايات المتحدة الأمريكية، الدستور هو المصدر الرئيسي لمبادئ حماية الحريات الفردية و الضمانات في مجال الإجراءات الجزائية، يقع على عاتق السلطة القضائية تسوية الخلافات بينهما طبقا لقوانين أساسية يتضمنها الدستور².

ويبدأ حق الاستعانة بمحام من اللحظة التي يوقف فيها الشخص، بحيث يعتبر وجود المحامي مع المشتبه فيه خلال السماع الذي يقوم به رجال الشرطة، ضمانا لمساعدة المشتبه فيه في كيفية الإدلاء بأقواله من جهة، ومن جهة أخرى يجعل الشرطة تحجم عن أي ضغط أو إكراه للمشتبه فيه من أجل الإدلاء أو الاعتراف بمعلومات قد تضر به، فوجود

¹ - عبد الله أوهابيه، ضمانات الحرية الشخصية، مرجع سابق، ص 201.

² - Black Man (Harrya) , Lacour suprême des Etats-Unis et les droits de l'homme, Revue internationale de Droit comparé, Avril, Juin 1980, p. 48

.... دليلة ليطوش، مرجع سابق، ص 110

المحامي ليس معترفاً به فقط بل واجب يلزم رجال الشرطة إعلام المشتبه فيه به، قبل اتخاذ أي إجراء ضده، ففي قضية ميرندا¹ "Miranda".

أما في إنجلترا، فالدعوى الجنائية فيها لا تحتوي على مرحلة التحقيق الابتدائي التي يقوم بها قاضي التحقيق، بل يقوم بهذه المرحلة رجال الشرطة، و بعد الانتهاء من التحقيق يحول الملف إلى الجهة القضائية المختصة للنظر فيها بحضور الطرفين، حيث تقوم الشرطة بتقديم أدلة الاتهام، بينما يقوم محامي المتهم بتقديم ما لديه من وسائل للدفاع، و له كذلك الحق في البحث و التحري لصالح موكله، و تكون الدولة هنا ممثلة بما يسمى بمحام الدولة كسلطة اتهام وللمشتبه فيه في ظل القانون الانجليزي خلال مرحلة التحري على مستوى الشرطة، حق الاستعانة بمحام كما يمكن له أن يستفيد بمساعدة محام مجانا، عن طريق المساعدة القضائية في أي وقت، و يمكنه طلب تعيين محام يختاره بنفسه و مجانا، و في حالة رفض المحامي المعين التكفل بقضيته يمكنه تعيين غيره².

وفي فرنسا نجد أن النشأة التاريخية استمدت من العرف و ما جرى العمل به في ظل قانون كان يعرف بقانون التحقيق الجنائي (Code d'instruction criminelle)، والذي لم يكن يحمي أدنى الحقوق للمشتبه فيهم، حيث كان يحدث في ظل هذا القانون عدة تجاوزات في حق الأفراد من طرف الشرطة التي كانت تستعمل شتى وسائل الضغط والتعذيب لحملهم على الاعتراف أمامها، وقد كان الاعتراف دليل قانوني تثبت به التهمة لأنه كان يعتبر سيد الأدلة، ثم جاء بعد ذلك قانون الإجراءات الجنائية (Code de procédure pénale) متضمنا بعض الضمانات التي لم تكن موجودة من قبل، اما فيما يخص حق الاستعانة

¹ – Robinson (Cyril D) et Esser (Abin), Le droit du prévenu au silence et son droit à être assisté par un défenseur au cours de la phase pré judiciaire, en Allemagne et aux Etats-Unis d'Amérique, Revue des sciences criminelles, numéro 3, 1976, p.567.

دليلة لبطوش ، نفس المرجع، ص 111.

² – نعيم عطية، إعلانات حقوق الإنسان و المواطن في التجربة الدستورية الأنجلوساكسونية، مجلة إدارة قضايا الحكومة، عدد 02، 17 أبريل جوان 1973 م ، ص 378، دليلة لبطوش، مرجع سابق، ص 112.

بمحام فلم يكن مضمونا إلا ابتداء من الظهور الاول أمام قاضي التحقيق، دون الإشارة إليه في مرحلة البحث والتحري، و قد استتكر العديد من الفقهاء والمحامين هذه الوضعية و طالبوا بالنص على حق المشتبه فيه في الاستعانة بمحام في هذه المرحلة، على أساس أن التحريات الأولية قد حلت محل التحقيق، في حين أنها ليست محاطة بشكلياته و لا بإجراءاته، مما يستلزم إحاطتها بالضمانات الكافية لاسيما حق الاستعانة بمحام¹ .

واستمرت وضعية عدم الاعتراف بحق الاستعانة بمحام للمشتبه فيهم إلى غاية صدور قانون 4 جانفي 1993م المعدل لقانون الإجراءات الجزائية، الذي سمح للمشتبه فيه الموقوف للنظر في مراكز الشرطة الاتصال بمحام بعد مرور 20 ساعة من توقيفه، و في حالة عدم إمكانية الاتصال بالمحامي المختار أو عدم قدرته المادية على ذلك، يمكنه طلب انتداب محام له تلقائيا، و بتعديل قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي ، حيث أصبح طبقا لنص المادة 63 الفقرة 4 بموجب قانون رقم 2000-516 بتاريخ 15 جوان 2000 حضور المحامي منذ الساعات الأولى وبعد الساعة العشرين و تبادل الحديث مع الموقوف للنظر، و هذا المنحى من المشرع الفرنسي يعد من الضمانات المقررة للمشتبه فيه².

بالإضافة إلى الحقوق المتعلقة بالشخص الموقوف للنظر تطرق المشرع أيضا إلى الرقابة على التوقيف للنظر، والمسؤولية إخلال ضابط الشرطة القضائية لحقوق الموقوف و التعدي عليها.

¹ - أسامة عبد الله قايد، حقوق وضمانات المشتبه فيه في مرحلة جمع الاستدلال، دار النهضة العربية، (د، ط) ، مصر، سنة 1989م، ص 204.

² - أحمد غاي، ضمانات المشتبه فيه، مرجع سابق، ص 215.

المبحث الثاني: آليات حماية الموقوف للنظر

تعد الرقابة على إجراءات التوقيف للنظر من أهم الأمور التي تجب على القانون كفالتها للموقوف للنظر، لأنها تؤدي إلى عدم إطلاق يد ضابط الشرطة القضائية عند مباشرتهم لاختصاصهم، و عن طريق هذه الرقابة يمكن التأكد من مدى التزام ضباط الشرطة القضائية بضوابط التوقيف للنظر، دون أن يكون هناك تجاوز أو انحراف منهم، كما تعد هذه الرقابة الضمان الفعال لتطبيق القانون .

فضباط الشرطة القضائية هم من رجال السلطة التنفيذية، أو السلطة العسكرية الذين يميلون غالباً إلى التسلط و الهيمنة و المساس بحقوق الأفراد، و ليست أعمالاً مشروعاً دائماً فقد يباشرونها بالمخالفة لأحكام القانون، سواء أكان ذلك بقصد أم دون قصد¹، وقسمنا هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول خاص بالرقابة على التوقيف للنظر، والمطلب الثاني تطرقنا فيه إلى المسؤولية عن الإخلال بحقوق الموقوف للنظر.

المطلب الأول: الرقابة على التوقيف للنظر

إن معالجة الرقابة على التوقيف للنظر تقتضي التطرق إلى الكيفيات التي تمارس من خلالها، و ذلك من أجل معرفة إذا كان هذا الإجراء صحيح أم لا، والتي تعتبر وسيلة تتقصى من خلالها الجهة المراقبة التعديت الحاصلة، و لذلك علينا معرفة وسائل ممارسة الرقابة على التوقيف للنظر، و أنواع هذه الرقابة حتى نستطيع حماية حقوق الشخص الموقوف للنظر.

الفرع الأول: وسائل ممارسة الرقابة على التوقيف للنظر

ونقصد بها تلك الوسائل المادية الملموسة التي نتفحصها و نجدها من خلال المحاضر والسجلات ذاتها.

¹ - عبد الله أوهابيه، ضمانات الحرية الشخصية ، مرجع سابق، ص 353.

أ- تسبب التوقيف للنظر:

و تظهر أهمية ذكر أسباب التوقيف للنظر في نواح عديدة، منها معرفة نوع الجريمة التي ارتكبها الموقوف للنظر إن كانت جنائية أم جنحة معاقبا عليها بالحبس، أو كانت جريمة من الجرائم المذكورة في نص المادة 51 و نص المادة 65 من قانون الإجراءات الجزائية السابقتي الذكر، بعد أن عدلها المشرع الجزائري في سنة 2016 م¹ ، و بالتالي معرفة سبب توقيف الفرد المدة الأصلية البالغة 48 ساعة، ثم سبب تمديد هذه المدة.

فبناء على نص هذه الفقرة إن خالف ضابط الشرطة القضائية ما أقره المشرع في حق الشاهد بتوقيفه أكثر من المدة اللازمة لسماعه، كان متجاوزا لسلطته و هو الأمر الذي يظهر في ذكر الأسباب التي استدعت توقيف هذا الأخير، بالإضافة إلى أن توضيح الأسباب التي استدعت التوقيف للنظر يجعل الوكيل المختص على علم بحالة الموقوف، فيمدد أجل التوقيف بما يلاءم ضرورة التحقيق و وضع الموقوف للنظر، و على رغم أهمية تسبب إجراء التوقيف للنظر إلا أن المشرع الجزائري لم ينص في مواد أخرى.

ب- تسجيل التوقيف للنظر:

ورد النص على التسجيل كذلك في المادة 52 من قانون الإجراءات الجزائية منذ سنة 1966 و بقي النص كما هو و تعتبر هذه المادة هي النص الصريح الذي تضمن وجوب تسجيل كل ما يتعلق بإجراءات التوقيف للنظر، وقد وردت فيها عدة واجبات على ضابط الشرطة القضائية مراعاتها، فقد أورد المشرع الجزائري إلزاما لضابط الشرطة القضائية مفاده تضمين محضر سماع كل شخص موقوف للنظر مدة سماعه، و تختلف مدة سماع هنا بالنسبة لكل موقوف عن الآخر، ولذلك على ضابط الشرطة القضائية تدوين الفترة التي استغرقتها الموقوف بين السماع الأول والثاني ليأخذ قسطا من الراحة.

¹ - القانون المعدل رقم 02-15، المؤرخ في 23 يوليو 2015 م، السابق نكره.

و يعتبر سماع أقوال المشتبه فيه الموقوف للنظر في مركز الشرطة أو الدرك الوطني من أهم أعمال البحث التمهيدي أو الاستدلال، لأنه يعتبر من أهم المصادر لتلقي المعلومات عن الجريمة موضوع البحث، و بحكم قاعدة سماع الأقوال، أن من يرفض الإدلاء بما لديه من معلومات عن الجريمة أمام ضابط الشرطة القضائية، لا يمكن إجباره على الإدلاء بأقوله¹.

يلزم قانون الإجراءات الجزائية ضباط الشرطة القضائية بتحرير محضر توقيف للنظر، يحدد فيه أسباب توقيف المشتبه فيه و مدة توقيفه للنظر، و يوم وساعة بدايته و يوم وساعة نهايته بإطلاق أو إخلاء سبيل الموقوف للنظر²، أو بتقديمه للجهة القضائية المختصة ، وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق بحسب الأحوال ، لأنهما الجهتان المختصتان بتقديم الموقوف للنظر إليهما، و يحدد في المحضر فترات سماع أقول الموقوف للنظر أو المتحفظ عليه وفترات الراحة التي تخلت فترة توقيفه، وهذا حتى تتمكن الجهة القضائية من مراقبة المدة وضمان عدم تجاوزها من طرف الضابط.

إضافة إلى ذلك يجب أن يوقع الشخص الموقوف للنظر على هامش محضر الذي يحضره ضابط الشرطة القضائية، و في حالة رفضه التوقيع على ضابط الشرطة القضائية أن يؤشر في المحضر عن هذا الامتناع طبقا للفقرة 2 من المادة 52 من قانون الإجراءات الجزائية ، ويمكن القول أن امتناع الموقوف للنظر عن التوقيع على المحضر دليلا على عدم مصداقية المحضر بما جاء فيه من معلومات ، و تظهر أهمية التوقيع و تواجدها على المحضر أن الموقوف للنظر موافق على كل ما دون فيه، ولا يوجد ما هو مكتوب خارج إرادته أو مناف لأقواله.

¹ - عبد الله أوهابيه، ضمانات الحرية الشخصية، مرجع سابق، ص 180.

² - عبد الله أوهابيه، شرح قانون الإجراءات الجزائية، مرجع سابق ، ص 255.

و نصت المادة 52 في الفقرة 3 على : " يجب أن يذكر هذا البيان في سجل خاص ترقم وتختم صفحاته و يوقع عليه من وكيل الجمهورية، و يوضع لدى كل مراكز الشرطة أو الدرك التي يحتمل أن تستقبل شخصا موقوفا للنظر...".

و من خلال هذه الفقرة نجد أن المشرع قصد بلفظ " البيان " المحضر الذي نص عليه في الفقرتين 1 و 2 ، و بذلك فقد أكد على نظامية التسجيل، بضم كل ما جرى أثناء التوقيف للنظر و سجل، في سجل خاص مرقم و مختوم الصفحات و موقع عليها من طرف وكيل الجمهورية، و ذلك تقاديا لأية إضافة أو حذف أو تبديل، ونجد كل هيئة من ضباط الشرطة القضائية تحتوي على سجل يسمى بسجل التوقيف للنظر يذكر فيه:¹

- 1- رقم المحضر.
- 2- اسم ، ولقب ، و مهنة، و عنوان، وتاريخ، و مكان ميلاد الشخص الموقوف للنظر.
- 3- المواد القانونية الخاصة بالتوقيف للنظر.
- 4- سبب و دواعي اتخاذ إجراءات التوقيف للنظر، " لمقتضيات التحقيق، أو لتوفر دلائل قوية و متماسكة من شأنها ترجيح اتهام المعني بارتكاب الجريمة".
- 5- مكان التوقيف للنظر، بذكر الساعة و التاريخ.
- 6- بداية سريان مدة التوقيف للنظر، بذكر الساعة والتاريخ.
- 7- تاريخ و ساعة إطلاق سراح الموقوف أو تقديمه أمام وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق.
- 8- في حالة التمديد يسجل تاريخ و ساعة بداية سريان التمديد و تاريخ و ساعة نهاية التمديد.
- 9- تسجيل مدة سماع الموقوف للنظر، و فترات الراحة و النوم.

¹ - أحمد غاي، الوجيز في تنظيم ومهما الشرطة القضائية، مرجع سابق، ص 187.

10- توقيع ضابط الشرطة القضائية الذي أجرى التوقيف للنظر و توقيع الشخص الموقوف للنظر.

11- تدوين كل ما يتعلق بالفحص الطبي من تاريخ، و الساعة، و اسم الطبيب و خلاصة الفحص الطبي.

12- تسجيل أية ملاحظات أخرى تتعلق بالتوقيف للنظر.

13- إذا حجز مع التوقيف للنظر أشياء، و جب تدوينها مع ضرورة إرجاعها عند إطلاق سراحه و الإشارة إلى الأشياء التي لم تسترد لأنها مفيدة في التحريات، و إن حصل استرداد الأشياء المحجوزة خارج إجراءات التحقيق، بموجب محضر خاص و جب الإشارة إلى ذلك في محضر التحقيق¹.

و تعفى محاضر الضبطية القضائية و من بينها محاضر التوقيف للنظر من أي تسجيل رسمي عند إثباتها في سجل المحاضر، كما تحرر باللغة العربية و تكتب بالآلة الراقنة أو الكمبيوتر، و طبقا للنموذج الذي تحدده النصوص التشريعية و التنظيمية الجاري العمل بها، و ترقم في عدد من النسخ طبقا لما ينص عليه القانون و التنظيم بحيث يكون عدده مطابق لعدد المرسل إليهم، و تنص المادة 215 من قانون الإجراءات الجزائية على: " لا تعتبر المحاضر و التقارير المثبتة للجنايات أو الجنح إلا مجرد الاستدلالات ما لم ينص القانون على خلاف ذلك."، و هذا يعني أن قانون الإجراءات الجزائية يجعل من محاضر الضبطية القضائية باعتبارها محررات تدون فيها أعمال التي تجريها الضبطية القضائية كقاعدة عامة مجرد محاضر معلومات و استدلالات " Simples Renseignements"، وبالتالي لا تعدو حجيتها أن تكون محاضر استدلالية لا حجية لها، و جب على القاضي أن لا يستنبط الدليل منها وحدها، ذلك لأن محضر الضبطية القضائية ليس محضر تحقيق فلا يتضمن دليلا و إنما يتضمن دلائل فقط لا ترقى مرتبة الدليل².

¹ - أحمد غاي، الوجيز في تنظيم ومهما الشرطة القضائية، مرجع سابق، ص 188 إلى 190.

² - عبد الله أوهابيه، شرح قانون الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص 313.

وبالتالي لا يمكن أن تكون حجة أو دليلاً، والدليل على ذلك أن القانون لم يخول ضابط الشرطة القضائية سلطة التصرف في نتائج بحثه و تحريه و خلاصة القول هو أن محضر التوقيف للنظر هو محضر استدلال و ليس محضر له حجية.

و يجب الإشارة أن نص المادة 52 السابقة تخص الموقوفين للنظر عموماً، و لم يخص المشرع الجزائري الأحداث بنص قانوني خاص بل إنهم يخضعون أيضاً لنص هذه المادة، و لو أننا نقر بأن مسك الدفاتر على مستوى مراكز الضبطية القضائية مرقمة وموقعة من طرف وكيل الجمهورية، و كذلك إعطاء المشرع لهذا الأخير حق الاطلاع على السجلات و مقارنتها بالمحاضر يعد من قبيل أوجه الحماية بالنسبة للبالغين والأحداث ، و لكن من الأولى مسك دفاتر خاصة بالأحداث تسهيلاً لعملية المراقبة لأن فئة الأحداث تعتبر فئة حساسة من حيث السن و من حيث الناحية النفسية، كما أنها الفئة التي يجب مراعاتها .

وقد سجل المشرع الفرنسي خطة هامة يدعم بها التسجيل عموماً، فاستحدثت تقنية التسجيل السمعي البصري لفئة الأحداث الموقوفين للنظر بمقتضى القانون رقم 516 الصادر في سنة 2000م، و أصبح بذلك التسجيل السمعي البصري إلزامياً ابتداء من تاريخ 16 جوان وهو تاريخ سريان القانون السابق ذكره، وفي حالة رفض الحدث الرد عن الأسئلة المطروحة عليه يجب على ضابط الشرطة القضائية أن يبين في محضر السماع أن الحدث مارس حقه في الصمت و أنه لا يريد أن يصر، كما أن استعمال الحدث حقه في السكوت لا يمنع الضابط من استمراره في طرح الأسئلة و عليه أن يخطر قاضي التحقيق أو قاضي الأحداث أو النيابة العامة بكل عائق للتسجيل السمعي البصري أثناء سماع الحدث، و طبقاً للمادة 117 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي¹ فإن انعدام التسجيل بسبب سهو المحقق أو عدم صلاحية الأجهزة يعرض إجراء السماع للبطلان بشرط أن يتم إثبات أن انعدام التسجيل قد مس بمصالح الحدث.

¹ - المعدلة بالقانون رقم 575-2004، المؤرخ في 21 جوان 2004 م.

إن التسجيل السمعي البصري لإجراء سماع الحدث الموقوف للنظر في تقدير المشرع الفرنسي يعد وسيلة فعالة للتأكد من التطابق بين صلاحيات الحدث و ما ورد في المحضر في حالة إنكار ما جاء فيه كلياً أو جزئياً، و ذلك ما جعل المشرع الفرنسي لا يترك مجالاً للاجتهاد باشرطه أن يتم سماع الحدث بالصوت و الصورة، و أن نخلف أحدهما يعرض للإجراء للبطلان¹.

الفرع الثاني: أنواع الرقابة على التوقيف للنظر.

هناك نوعان من الرقابة، رقابة رئاسية و رقابة قضائية.

أ- الرقابة الرئاسية:

يخضع ضابط الشرطة القضائية في تنفيذ مهامه لرقابة رؤسائه، و نقصد بالمهام كل النشاطات التي يقوم بها هذا الأخير في إطار التحريات الأولية، و عليه نجد أن المادة 16 من المرسوم التنفيذي الصادر في سنة 1991 م المتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي الأمن الوطني² تنص على قسم ضابط الشرطة القضائية³، حيث يلزمه هذا القسم بإطاعة أوامر رؤسائه على اعتبار أنه واجب، و يخضع لرقابتهم على أعماله .

وتتم الرقابة الرئاسية على إجراءات التوقيف للنظر سواء بمناسبة التفتيش الدوري المبرمج، أو التفتيش الفجائي الذي يشمل المسك الجيد لسجل التوقيف للنظر ومراقبة الاعتناء به شكلاً و مضموناً، و مراقبة نوعية المحاضر بغرض تصحيحها وتبنيه ضابط الشرطة القضائية للاخطاء و النقائص التي يمكن أن تتضمنها و لا سيما فيما يتعلق

¹ طبقاً للمادة 706 - 52 فقرة 2 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي المعدلة بمقتضى القانون رقم 291 - 2000، الصادر في 5 مارس 2000 م .

² الصادر تحت رقم 91-594، المؤرخ في 25 ديسمبر 1991 م، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 69 بتاريخ 28 ديسمبر 1991 م .

³ "أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بأعمال وظيفتي بأمانة و صدق و أحافظ بكل صرامة على السر المهني، و أراعي في كل الأحوال الواجبات المفروضة علي ."

بالبيانات الخاصة بالموقوفين للنظر، كما تتم مراقبة الموقوفين للنظر للتأكد من استفادتهم من حقوقهم وتطبيق القانون

ب- الرقابة القضائية:

إن الرقابة القضائية على التوقيف للنظر تندرج ضمن نطاق الرقابة على أعمال ضباط الشرطة القضائية بوجه عام ، و تحرص الرقابة القضائية على أن تكون أعمال الشرطة القضائية شرعية و تنفذ طبقا للضوابط والشكليات التي نص عليها القانون..

و بالرجوع إلى المادة 12 من قانون الإجراءات الجزائية في الفقرة 2 ، و ما جاء في نص المادة 139 من الدستور الجزائري نستخلص أن المشرع الجزائري حث على ضرورة الرقابة على أعمال ضباط الشرطة القضائية.

و إذا أردنا التخصيص نجد أن الرقابة القضائية على إجراء التوقيف للنظر من طرف وكيل الجمهورية تتجلى من خلال ما ورد في نص المادة 51 فقرة 1 من قانون الإجراءات الجزائية في تعديلها الأخير حيث نصت على إطلاع وكيل الجمهورية فور إيقاف شخص أو أكثر للنظر، فإذا رأى وكيل الجمهورية أن الموقوف للنظر لا داع لتوقيفه أمر بإطلاق سراحه.

في سنة 2006 م أدخل المشرع تعديلات جذرية على نص المادة 36 من قانون الإجراءات الجزائية، فبعد أن أضاف فقرة واحدة تحتوي على لزوم إدارة و مراقبة تدابير التوقيف من طرف وكيل الجمهورية غير في مضمون العديد من الفقرات الخاصة بهذه المادة و تقتصر بالذكر على الفقرات التي تخص إجراء التوقيف للنظر، فأصبحت على النحو التالي: " يقوم وكيل الجمهورية بما يأتي:

- إدارة نشاط ضباط و أعوان الشرطة القضائية في دائرة اختصاص المحكمة، وله جميع السلطات و الصلاحيات المرتبطة بصفة ضابط الشرطة القضائية.
- مراقبة تدابير التوقيف للنظر.

- زيارة أماكن التوقيف للنظر مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة (3) أشهر، و كلما رأى ذلك ضروريا ...".

وعليه نخلص إلى عدة نتائج مفادها :

1- أبقى المشرع حق إدارة نشاط الضبطية القضائية في دائرة اختصاص المحكمة لوكيل الجمهورية صراحة على أن له كل السلطات و الصلاحيات الممنوحة لضابط الشرطة القضائية بموجب القانون.

2- مراقبة إجراء التوقيف للنظر، ولكن دعمه بالمراقبة الميدانية لأماكن التوقيف للنظر مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر، فلم يبق مقتصر الأمر على الإجراءات وصحتها فقط ، بل امتد إلى شروط وضع الموقوف للنظر في مكان لائق، و ما يتبعه من تغذية ونظافة و تهوية المكان، و غير ذلك من الحقوق التي تضمن كرامته، و ذهب إلى أبعد حد بإمكانية زيارة أماكن التوقيف للنظر¹ كلما استدعى الأمر ذلك و قد يكون لمرتين أو أكثر في ثلاثة أشهر المذكورة.

وإن كان التشريع الجزائري جعل ضباط الشرطة القضائية العاملين بالامن الوطني تابعين تنظيميا إلى وزارة الداخلية، و تطبق عليهم النصوص القانونية و التنظيمية المتعلقة بالوظيفة العمومي و ضباط الشرطة القضائية التابعين للدرك الوطني وهم عسكريون باعتبار أن الدرك الوطني جزء لا يتجزأ من الجيش الوطني الشعبي² ، و رغم السلطات التنفيذية التي يتبعها ضابط الشرطة القضائية في الحالات السابقة، إلا أنهم يعتبرون مساعدين للقضاء.

وعليه يستخلص أن مراقبة وكيل الجمهورية لإجراء التوقيف للنظر حقيقية و فعلية في التشريع الجزائري، فهو يوافق على ما قام به ضابط الشرطة القضائية إذا كان صحيحا

¹ - أنظر الصفحة 84 التي تخص زيارة وكلاء الجمهورية لأقسام الشرطة القضائية.

² - أحمد غاي، التوقيف للنظر، مرجع سابق ، ص 77.

وسليما، و إلا فإنه يصدر تعليمة بعدم توقيف الشخص المعني للنظر و يجب الامتثال لأوامره.

كما أن توقيعه على السجل الخاص بالتوقيف للنظر طبقا لنص المادة 52 فقرة 3 من قانون الإجراءات الجزائية¹، يجعل الرقابة تمتد إلى كل ما سجل و دون في المحضر الذي يضمه سجل التوقيف للنظر، وكذلك ما ورد في نص المادة 18 مكرر² من قانون الإجراءات الجزائية في الفقرة 2 و 3 ، حيث تنص على أن في حالة ما إذا قام بأي تصرف خاطئ تجاه الموقوف للنظر يدرك أن هذا الأمر قد يؤثر على التقييم الذي يخضع له و ترقيته كذلك.

و يعتبر حق وكيل الجمهورية في تعيين طبيب تلقائيا أو بناء على طلب أحد أفراد عائلة الموقوف للنظر، أو محاميه في أية لحظة من مدة التوقيف للنظر، طبقا لنص المادة 52 فقرة 6 من قانون الإجراءات الجزائية السابق ذكرها يجعل فكرة المراقبة الطبية فعالة، فتكون للطبيب فرصة إضافية لمعرفة أية اعتداءات على الموقوف، فهو يستدعي عند انتهاء التوقيف للنظر من طرف ضابط الشرطة القضائية، و يستدعي أيضا في أي وقت آخر من طرف وكيل الجمهورية، فما يدلي به من شهادة تفيد وكيل الجمهورية في مراقبة كل ما يحل على التوقيف للنظر.

أما رقابة غرفة الاتهام على أعمال ضباط الشرطة القضائية، و التي من بينها التوقيف للنظر نص عليها قانون الإجراءات الجزائية في المواد 206 إلى 211 من قانون

¹ نصت المادة 52 الفقرة 3 من قانون الإجراءات الجزائية على " ... و يجب أن يذكر هذا البيان في سجل خاص ترقم و تختم صفحاته و يوقع عليه من وكيل الجمهورية...".

² نصت المادة 18 مكرر من نفس القانون على " يتولى وكيل الجمهورية ، تحت سلطة النائب العام تقييط ضباط الشرطة القضائية العاملين بدائرة اختصاص المحكمة. يؤخذ التقييط في الحسبان عند كل ترقية".

الإجراءات الجزائية¹، و في هذه الحالة لا تكون الرقابة مباشرة على أعمال الضبطية القضائية، فيما يخص التوقيف للنظر، و إنما تكون بعد وجود إخلالات من شأنها رفع الدعوى إليهما فتبث في المسألة².

بالإضافة إلى الرقابة على التوقيف للنظر، فإن المشرع الجزائري نص على المسؤولية عن الإخلال بحقوق الموقوف للنظر.

المطلب الثاني: المسؤولية عن الإخلال بحقوق الموقوف للنظر

إن التوقيف للنظر إجراء ينطوي على مساس بالحرية الشخصية للأفراد، و يمكن أن تكون ملابسات تنفيذه مناسبة لممارسة بعض السلوكات من طرف أعضاء الشرطة القضائية كالضغوط المعنوية، أو المساس بالسلامة الجسدية للموقوف للنظر، و قد يصل الأمر إلى التعذيب بغرض الحصول على الاعتراف بارتكاب الجريمة، لذلك أولاه المشرع أهمية خاصة و وضع ضوابط و شكليات لممارسته على النحو الذي يمكن المحقق من التحري في الجريمة، و التوصل إلى حقيقة وقائعها، و التعرف على هوية مرتكبها، دون المساس بحقوقه، و قد يرتكب ضابط الشرطة القضائية أخطاء صغيرة، كما قد يقوم بأفعال تمس حقوق الموقوف للنظر، لذلك نتطرق إلى أوجه التعدي على حقوق الموقوف للنظر من جهة و من جهة أخرى إلى أنواع المسؤولية التي يتعرض لها ضابط الشرطة القضائية.

الفرع الأول: أوجه التعدي على حقوق الموقوف للنظر

إن ممارسة الضغوطات و الاعتداءات على الشخص الموقوف للنظر من طرف ضابط الشرطة القضائية بقصد إكراهه و الضغط عليه لحمله على الاعتراف، يعتبر منافيا لحقوق و

¹ نصت المادة 206 من نفس القانون على " تراقب غرفة الاتهام أعمال ضباط الشرطة القضائية و الموظفين والأعوان المنوطة بهم بعض مهام الضبط القضائي التي يمارسونها حسب الشروط المحددة في المواد 21 و التي تليها من هذا القانون".

² -الصفحات التي تخص الجزاء التأديبي الموقع من طرف غرفة الاتهام بعد ممارستها للرقابة على ضباط الشرطة القضائية، ص 105.

حريات الإنسان المكفولة دستوريا ، و إكراه الموقوف للنظر يتضمن صورتين: إكراه مادي و إكراه معنوي .

إن الإكراه الذي يقع على الموقوف للنظر، هو الإكراه الذي يؤدي إلى المساس بجسمه، أو تفقده السيطرة على أعصابه، ومن أمثلة ذلك، العنف الذي يقصد به الفعل المباشر الذي يقع على الموقوف للنظر، و يمس بجسده، و هو يعيب إرادة هذا الأخير وبالتالي يجب استبعاد الأقوال الصادرة منه بسبب صدورها وهو تحت تأثير التعذيب، لأنه أوردتها لكي يتخلص من آلام التعذيب، كتسليط عليه الضرب وقد يكون مبرحا، أو استعانة ضابط الشرطة القضائية بأجهزة كشف الكذب ، أو التنويم المغناطيسي¹، فقد يؤدي هذا التعذيب إلى الإصابة بعاهة، إضافة إلى إرهاب الموقوف من خلال إطالة سماع الأقوال و نجد في الدول العربية ضباط الشرطة القضائية يقومون بالتعدي على المشتبه فيهم خلال مرحلة الاستدلال بشتى أنواع الإكراه و التعذيب عسى أن ينتزعوا منهم اعترافات كدليل في إثبات التهمة عليهم و من بين هذه الدول جمهورية مصر .

أما الإكراه المعنوي فهو الضغط على إرادة الموقوف لتوجيهها إلى سلوك معين ويستوي في ذلك أن يكون التهديد في إيذاء الموقوف أو ماله أو أعزائه،² و عموما يقصد به إيقاع الضرر بالغير أو احتمال و قوعه مما يجعله يفعل أو يقول أشياء لا يرضاها لولا هذا الضرر

ومن بين التشريعات العربية نجد التشريع اللبناني مثلا قد حظر ممارسة الإكراه المادي و المعنوي في مواجهة المشتبه فيه عموما، حيث حظرت المادة 47 من قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني، قيام الضابطة العدلية بإكراه المشتبه فيهم أو المشكو

¹ - أجهزة كشف الكذب و التنويم المغناطيسي لحد الساعة لم تستعمل في الجزائر ولم تنكر بنص صريح، على عكس الدول الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية.

² - عادل عبد العال خراشي، نفس المرجع ، ص 401.

منهم على الكلام و يعني ذلك بالضرورة حظر كل أصناف الإكراه في مواجهة هؤلاء، فلا يجوز لرجال الضابط العدلية تحت أي ظرف من الظروف، و لأي سبب من الأسباب، ممارسة الإكراه البدني أو المعنوي ضد المشتبه فيهم، ولا يقصد بالإكراه المحظور التعذيب فقط ، بل يشمل طافة صور و أشكال المعاملات غير الإنسانية التي تمثل مساسا بالكرامة الآدمية¹.

كما يلجأ كثير من رجال الشرطة إلى الإكراه كنوع من المجاملة لبعض ذوي النفوذ، أو من تربطهم بعض الصلات بضابط الشرطة القضائية، كما قد يكون الإكراه بهدف تصفية حسابات خاصة و شخصية بين المشتبه فيه الموقوف للنظر و ضابط الشرطة القضائية كما قد يمارس الإكراه دون مبرر واضح، و هو الأمر الذي ينبه إلى ضرورة إجراء كشف طبي شامل و دوري، على ضابط الشرطة القضائية ذاته من أجل استبعاد أصحاب الميول العدوانية منهم من دائرة التعامل و الاتصال بالمواطنين، حتى لا تنشأ حالة من الخوف و الكراهية لدى المواطنين اتجاه الشرطة.

و قد أوضح التقرير الذي أعده الأستاذ فاروق قسنطيني رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية و حماية حقوق الانسان إلى العنف البسيكولوجي أو ما يسمى " بالتعذيب المعنوي " الذي يتعرض له الموقوفون ، و هذا ما دفع بالمسؤول الأول على جهاز الأمن إلى التحذير من استعمال العنف اللفظي من قبل أعوان الشرطة².

و يكشف التقرير أن الإكراه و التعذيب و إساءة معاملة المواطنين قد أصبح سياسة منهجية معتمدة على نطاق واسع من قبل ضباط الشرطة القضائية في مساءلة المشتبه فيهم خلال المراحل الأولية للتحقيق الذي يجري بمعرفتهم في أقسام الشرطة، كما يكشف التقرير أن أغلب حالات الإكراه و التعذيب لا يمارس على المحتجزين المشتبه فيهم فقط بل اتسعت دائرته لتشمل أسر و أهالي هؤلاء الأشخاص فيما يعرف بسياسة احتجاز الرهائن، و ذلك

¹ - عادل عبد العال خراشي، مرجع سابق ، ص 410.

² - نشر في جريدة الجزائر نيوز ، يوم الأحد 06 مارس 2011 .

لإجبارهم على الإدلاء بمعلومات تدين نويهم¹ ، أما بالنسبة للجزائر فقد عملت على تدعيم حقوق الإنسان من أجل الإنقاص من احتمال ممارسة الإكراه على الموقوفين للنظر، مراعية بذلك ما جاء في النصوص و المواثيق الدولية، و هو ما تجسد على الصعيد الواقعي، بالبداية في تدعيم المراقبة بالوسائل المتطورة لمنع أي إكراه قد يحصل .

و بالتالي يكتسي الإكراه الواقع على الموقوف للنظر آثار وخيمة عليه، فبالإضافة إلى أن الإكراه يفقد إجراء التوقيف للنظر مشروعيته، و يشكك في صلاحيته لكونه إجراء يسعى لتحدي الحقيقة و كشف ملبسات الجريمة، و كذلك يشكك في مصداقية كل قائم به و كل مسؤول عنه ، وقد يلي الإكراه الواقع على الموقوف للنظر إلى النزعة الإجرامية فيه من أجل رد الاعتداء عليه و الانتقام من القائم به، كما أن الإكراه المادي الواقع على جسد الموقوف قد يؤدي إلى الإضرار به صحيا ، و كذلك الإكراه المعنوي الذي يضر به من الناحية النفسية.

الفرع الثاني: جزاء التعدي على حقوق الموقوف للنظر

أقرت تشريعات عديدة جزاءات تطبق على ضابط الشرطة القضائية، سواء أكانت جزاءات شخصية أم موضوعية، الجزاء الشخصي هو جزاء غير إجرائي ينال من شخص القائم بالإجراء، بما يطبق عليه من جزاءات جنائية أو مدنية، أو تأديبية بحسب الأحوال متى توافرت شروط قيامها، و اما الجزاء الثاني فهو الجزاء الإجرائي، فهو لا يمس و لا ينال من شخص القائم بالإجراء و إنما يرد على الإجراء ذاته².

و إن كان الجزاء الموضوعي يبقى محل غموض، فإن المشرع الجزائري قد أقر الجزاء الشخصي بالنسبة لضابط الشرطة القضائية القائم على التوقيف للنظر.

¹ - عادل عبد العال خراشي، مرجع سابق ، ص 417.

² - عبد الله أوهابيه، ضمانات الحرية الشخصية، مرجع سابق، ص 328.

أ- المسؤولية التأديبية:

تترتب المسؤولية التأديبية عن ارتكاب أخطاء تخل بالواجبات المهنية أو الانضباط من طرف ضباط الشرطة القضائية و تتم المعاينة من خلال الرقابة التي يمارسها الرؤساء بناء على تحقيق يتم جراء شكاوى من طرف المتضرر من تلك الأخطاء.

و إذا كان عضو الضبطية القضائية يخضع لإشراف مزدوج، فإنه يكون عرضة لاحتمال المساءلة التأديبية من جهتين، مرة بواسطة رؤسائه المباشرين، و مرة أخرى بواسطة السلطة القضائية لأنه ليس هناك ما يمنع من الناحية القانونية تسليط عقوبتين تأديبيتين عليه¹.

و بتفصيل أكثر فإن المسؤولية التأديبية لم يرد ذكرها في المواد 51 و 51 مكرر و 5 مكرر 1، و 52 ولا في المادتين 65 و 141 من قانون الإجراءات الجزائية، وعند تصفح مضمون المراسيم التنفيذية نجد أن الجزاءات التأديبية التي يقررها الرؤساء على ضابط الشرطة القضائية التابعين للأمن الوطني كمثال ، نجد أن المرسوم التنفيذي الصادر في سنة 1991 م يتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي الأمن الوطني² ، قد حددها في الفصل السادس تحت عنوان " أحكام تأديبية " ، فنصت المادة 40 من هذا المرسوم على: " طبقا للأحكام الواردة في المادة 124 من المرسوم رقم 85-59 المؤرخ في 23 مارس سنة 1985 م المذكور أعلاه، تحدد العقوبات المطبقة على موظفي الامن الوطني على النحو التالي:

الدرجة الأولى : الإنذار الشفوي، لإنذار الكتابي، التوبيخ، التوقيف عن العمل من يوم إلى 3 أيام.

الدرجة الثانية : التوقيف عن العمل من 4 إلى 8 أيام، الشطب من جدول الترقية.

الدرجة الثالثة : النقل الإجباري، إنزال الرتبة، الفصل مع الإشعار المسبق والتعويضات، الفصل دون إشعار مسبق و لا تعويضات ."

¹ - عبد الله أوهابوية، نفس المرجع، ص 372.

² - الصادر بالجريدة الرسمية عدد 69، بتاريخ 28 ديسمبر سنة 1991 م.

أما نص المادة 41 من نفس المرسوم فتتص على : " إذا ارتكب موظف الأمن الوطني خطأ مهنيا جسيما يمكن أن ينجر عنه فصله من الوظيفة فإن السلطة المخولة صلاحية التعيين توقعه فورا عن العمل ...".

أما بالنسبة لضباط الشرطة القضائية التابعين لسلك الدرك الوطني فإن الإجراءات التأديبية تتمثل في الإنذار و التوبيخ و التوقيف البسيط عن أداء المهام، و التوقيف الشديد لمدة تتراوحا بين 8 أيام و 45 يوم، تبعا لدرجة جسامة الخطأ و السلطة التي توقعه، وهذه الجزاءات الخاصة بضباط الشرطة القضائية التابعين للدرك الوطني وردت مفصلة لكل خطأ في المواد 22 إلى 25 منه¹ مدونة نظام الخدمة في الجيش، و لما كانت فئة ضباط الشرطة القضائية التابعين للدرك الوطني عسكريين، فهذه الجزاءات تطبق عليهم، و يلاحظ هنا أن العقوبة التأديبية المطبقة على ضباط الشرطة القضائية من رئيسه تكون أشد بالنسبة للتابع لسلك الدرك الوطني عن التابع لسلك الأمن الوطني، و تطبق الجزاءات و تطبق الجزاءات بعد التحقيق في الوقائع و عند الاقتضاء إحالة المخطئ أمام مجالس التأديب وتمكينه من الدفاع عن نفسه.

و بالنسبة للعقوبة التأديبية الموقعة من طرف السلطة القضائية ، نجد أن المشرع الجزائري لم ينص على أحقية وكيل الجمهورية في توقيع العقوبة التأديبية، إلا أنه بتصفح نص المادة 18 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية نجدها تنص في الفقرة 2 ، 3 على أنه :

"... يتولى وكيل الجمهورية ، تحت سلطة النائب العام تنقيط ضباط الشرطة القضائية العاملين بدائرة اختصاص المحكمة ، يؤخذ التنقيط في الحسبان عند كل ترقية".
و بذلك نجد أن صلاحية التنقيط الممنوحة لوكيل الجمهورية تجعله في حالة ما إذا قام ضباط الشرطة القضائية بأي إخلال يستوجب العقوبة التأديبية ، يمنحه نقاطا أقل مما

¹ - أحمد غاي ، التوقيف للنظر، مرجع سابق، ص 83.

يؤثر سلبا على ترقيته، و هو ما يعد أثرا رادعا لهذا الأخير خصوصا في عدم القيام بما يمس بحرية الموقوف للنظر¹.

كما أقر المشرع الجزائري حين قيام المسؤولية التأديبية لضباط الشرطة القضائية ، لغرفة الاتهام الجزاء التأديبي على هذا الأخير على أساس ما ورد في نص المادة 206 من قانون الإجراءات الجزائية التي تقول : " تراقب غرفة الاتهام أعمال ضباط الشرطة القضائية ..."، فيكون بذلك لها حق الرقابة ، و إذا رأت ضرورة توقيع الجزاء التأديبي فلها ذلك ، ولو كان ضابط الشرطة القضائية قد مسه هذا الجزاء من طرف رؤسائه التدرجيين و هو ما أقرته المادة 209 من قانون الإجراءات الجزائية في نصها : " يجوز لغرفة الاتهام دون الإخلال بالجزاءات التأديبية التي قد توقع على ضابط الشرطة القضائية من رؤسائه التدرجيين أن توجه إليه ملاحظات أو تقرر إيقافه مؤقتا من مباشرة أعمال وظيفته كضابط للشرطة القضائية أو بإسقاط تلك الصفة عنه نهائيا "، و قد قضت المحكمة العليا بأنه : لا يجوز الطعن بالنقض في القرار التأديبي الذي أصدرته غرفة الاتهام المتضمن التوقيف المؤقت للطاعن عن مباشرة أعمال وظيفته كضابط شرطة قضائية لمدة سنتين ابتداء من تاريخ صدور القرار، و عليه جاء تأييد المحكمة العليا لأي قرار تصدره غرفة الاتهام بخصوص توقيع الجزاء التأديبي² على من أخل بالتزامات ضابط الشرطة القضائية، كما أكد مضمون نص المادة 209 و جعل إمكانية التوقيف عن العمل لمدة سنتين مقبولة و لا يعرض قرار غرفة الاتهام للطعن بالنقض، و توقيع الجزاءات التأديبية يكون بعد رفع الأمر إلى غرفة الاتهام من طرف النائب العام أو من طرف رئيسها ، و هذا حسب نص المادة 207 فقرة 1 من قانون الإجراءات الجزائية و النائب العام هو الذي يتولى مسك ملفاتهم الشخصية التي

¹ - عبد الله أوهايبيبة ، شرح قانون الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص 302.

² - قرار صادر عن غ ج للمحكمة العليا، ملف رقم 105717، قرار صادر في 05 جانفي 1993، المجلة القضائية عدد 1، بتاريخ 1994، ص 247.

ترد إليه من السلطة الإدارية التي يتبعها الضابط المعني¹، إلا أن غرفة الاتهام المتواجدة على مستوى الجزائر العاصمة هي من توقع الجزاء التأديبي على ضابط الشرطة القضائية العسكري، حسب نص الفقرة 2 من المادة 207 نفسها.

وتتخذ غرفة الاتهام جملة من الإجراءات هي إجراءات تحقيق و سماع طلبات النائب العام و أوجه دفاع ضابط الشرطة القضائية صاحب الشأن وهذا حسب نص المادة 208 من قانون الإجراءات الجزائية، وهي إجراءات لازمة من أجل ضمان الحفاظ على حقوق ضابط الشرطة القضائية و إن أهملت أحد الإجراءات فإن قرارها يتعرض للنقض من طرف المحكمة العليا، كما تقتضي نفس المادة أن تأمر غرفة الإتهام بإجراء تحقيق و أن تسمع طلبات النائب و أوجه دفاع ضابط الشرطة القضائية صاحب الشأن، و من ثم تعرض قرارها لنقض غرفة الإتهام التي اعتمدت على التصريحات المدلى بها أمام وكيل الجمهورية واستبعدت إجراءات التحقيق المقررة قانوناً².

ب- المسؤولية الجزائية :

تقع مسؤولية ضابط الشرطة القضائية في حالة إخلاله بالإجراءات المفروضة عليه أو الاعتداء على الحقوق الفردية، بشرط أن يرقى الخطأ المنسوب لعضو الضبط القضائي إلى درجة الخطأ الجنائي طبقاً لنصوص قانون العقوبات، كما أن المسؤولية الجزائية هي أشد أنواع المسؤولية الشخصية أثراً، نتيجة الجزاءات التي تقررها، و من الجرائم التي يمكن أن يتابع بسببها عضو الضبط القضائي و التي تمس الموقوف للنظر هي :

¹ - يتكون الملف من قرار التعيين، محضر أداء اليمين، محضر التنصيب، استمارات التنقيط، صور شمسية.

² - قرار صادر عن ج للمحكمة العليا، ملف رقم 246742 قرار صادر في 14 /07/ 2000 م .

1- جريمة تعذيب المشتبه فيه بغرض الحصول منه على اعتراف وهذا ما نصت عليه المواد 263 مكرر¹ و 263 مكرر 1 و 263 مكرر 2 من قانون العقوبات²، و جريمة القبض على الأفراد و توقيفهم دون وجهة حق، و مرتكبها يكون خالف ما جاء به المشرع في نصوصه القانونية و على رأسها الدستور الجزائري، لأنه بتفحص نص المادة 60 منه نجدها قد صرحت بعدم توقيف شخص إلا في الحالات المحددة في القانون أي قانون الإجراءات الجزائية بقولها: " لا يتابع أحد ولا يوقف أو يحتجز إلا في الحالات المحددة بالقانون و طبقا للأشكال التي تنص عليها" وقد أقر الرقابة القضائية على أعمال ضباط الشرطة القضائية، بموجب نص المادة 48 من الدستور الجزائري ، إذا رأت الجهة المخولة إخلالات جسيمة تقوم معها المسؤولية الجزائية.

2- كما جرم قانون العقوبات الجزائري الأفعال الصادرة عن أعضاء الشرطة القضائية عموما و منهم ضباط الشرطة القضائية من شتم و سب و إهانة، و إيذاء لفظي، حيث تنص المادة 440 مكرر على " كل موظف يقوم أثناء تأدية مهامه بسبب أو شتم مواطن أو إهانته بأية ألفاظ ماسة يعاقب بالحبس من شهر إلى شهرين و بغرامة من 10.000 دج إلى 20.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين"، ويلاحظ أن المشرع وسع الحماية لكل الأشخاص حين ذكر لفظ "مواطن" وهذه اللفظة تشمل المتهم و البريء و المشتبه فيه والموقوف للنظر و لم يبقى على صفة العمومية.

3- في حالة اعتراض ضابط الشرطة القضائية على الفحص الطبي للموقوف للنظر، حيث تنص المادة 110 مكرر من قانون العقوبات أن " كل ضابط بالشرطة القضائية الذي

¹ القانون 04-15 في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم لقانون العقوبات ، وهو تطور ايجابي في اتجاه التوسع في إقرار حماية أكثر للمشتبه فيه و المتهم... أنظر في ذلك ، عبد الله أوهابيبية ، شرح قانون الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص 259.

² تنص المادة 263 مكرر 2 من قانون العقوبات على " يعاقب بالسجن المؤقت من 10 سنوات إلى 20 سنة و بغرامة من 150.000 دج إلى 800.000 دج، كل موظف يمارس أو يحرض أو يأمر بممارسة التعذيب من أجل الحصول على اعترافات أو معلومات أو لأي سبب آخر....."

يتعرض رغم الأوامر الصادرة طبقاً للمادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية من وكيل الجمهورية لإجراء الفحص الطبي لشخص هو تحت الحراسة القضائية الواقعة تحت سلطته يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاث أشهر و بغرامة من 500 دج إلى 1.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط" ، لأن الضابط باعتراضه على مثل ذلك الفحص يعتبر تعريض السلامة الجسدية للموقوف للنظر للخطر، و قد يكون الإعتراض هذا بغرض إخفاء آثار التعدي التي قام بها.

4- في حالى انتهاك آجال التوقيف للنظر، و بتصفح قانون الإجراءات الجزائية، نجد أن فكرة التوقيف غير المشروع التي تنطوي عليها نية حرمان الفرد من الحرية في التجول والتحرك بتقييده مجرمة بموجب قانون العقوبات ، ما يظهر أن المشرع الجزائري يهتم اهتماماً بالغاً بالحقوق والحریات وقد ذهب أبعد من ذلك حين نص في المادة¹ 109 من قانون العقوبات أن كل الأشخاص الذين يرفضون أو يهملون الاستجابة لأي طلب يهدف إلى ضبط واقعة توقيف للنظر غير قانوني ، وتحكمي في الأماكن المخصصة للتوقيف للنظر.

5- في حالة عدم تقديم السجل الخاص بالتوقيف للنظر للجهة المختصة، في هذه الحالة تنشأ المسؤولية الجزائية لهذا الضابط ، و يقع تحت طائلة نص المادة 110 معدلة الفقرة 1 من قانون العقوبات المعدلة بالقانون 06-23 و العقوبة في هذه الحالة هي الحبس من ستة أشهر إلى سنتين و بغرامة 500 دج إلى 1.000 دج.

ج - المسؤولية المدنية:

يقصد بالمسؤولية المدنية التزام شخص الجاني (ضابط الشرطة القضائية المعني) بتعويض الضرر الذي أصاب الموقوف للنظر بتوافر الشروط اللازمة ، كضرورة تواجد عناصر الخطأ و الضرر و علاقة السببية بينهما، و عليه كان للمتضرر من الاعتداء على حريته الفردية التي قام بها ضابط الشرطة القضائية، حق رفع الدعوى العمومية ضده، فإنه

¹ - تنص المادة 109 من قانون العقوبات

من حقه أيضا أن يرفع دعوى مدنية والتي قد تكون تابعة لدعوى جزائية، و قد تكون مستقلة عن هذه الأخيرة مباشرة أمام المحكمة المدنية، فيطلب فيها التعويض عن الأضرار التي أصابته جراء المساس بحريته الفردية.

و بالرجوع إلى نص المادة 108 من قانون العقوبات ، فنجدها بالإضافة إلى تحميل ضابط الشرطة القضائية المسؤولية الجزائية، تحمله أيضا المسؤولية المدنية فتسهيلا من المشرع للضحية من أجل الحصول على التعويض ألزم الدولة بدفع التعويضات ثم الرجوع على الفاعل بعد ذلك إن شاء، وبذلك تعد المسؤولية المدنية لضباط الشرطة القضائية المخلين بالتزاماتهم اتجاه الموقوف للنظر مهمة في ضمان و حماية و تدعيم حقوق هذا الأخير.

خاتمة

ختاما مذكرتنا هذا و بعد التمعن في دراسته ، اتضحت لنا خطورة هذا الإجراء على الفرد الموقع عليه، الأمر الذي ينبهنا لضرورة السعي و الاستمرار في تسليط الضوء على كل جوانبه و تكثيف البحث حوله من أجل الوصول إلى أنجع النصوص و أكمل الحلول التي تمنع من هدر حقوق الموقوف للنظر خصوصا في الميدان العملي.

ورغم التعديلات المتتالية للنصوص الخاصة بإجراء التوقيف للنظر، إلا أنه لازال هناك نقائص كثيرة التي تمس بحقوق و حرية الفرد الموقوف للنظر دون إهمال ضرورة كونه إجراء مهم في مرحلة التحريات الأولية، حيث نجد أن النصوص القانونية التي نظمت إجراء التوقيف للنظر بينت أغلب ما يتعلق به من حالات و شروط و آجال، إلا أنه تعتبر نصوصا عامة تخص كل الموقوفين للنظر البالغين والأحداث الذكور و الإناث، على الرغم من أن فئة الأحداث هي فئة حساسة بالنسبة للفئات الأخرى، فالتشريع الفرنسي منح أهمية كبيرة بفئات الأحداث خصوصا و الإناث.

كما ظهر لنا أنه قرر المشرع الدستوري ضمان حق الدفاع في المسائل الجزائية ، أما قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، لم ينص على الحق في الاستعانة بمحام في مرحلة التحريات بصفة عامة و أثناء التوقيف للنظر بصفة خاصة، على الرغم من أن هذا الإجراء له خطورة واسعة على الشخص الموقوف للنظر ، بحيث يمكن لضابط الشرطة القضائية المساس بحرياته كإنسان و حتى كمشتبته فيه .

وبالتمعن و البحث المتواصل للمذكرة ظهر لنا أيضا أن المشرع الجزائري لم يراعي خصوصية المناطق الصحراوية ، فمثلا تقديم شخص من عين صالح أمام وكيل الجمهورية بمحكمة تمناست قد يستغرق المدة الكاملة للتوقيف للنظر لبعد المسافة، و هذا يعد مساسا بحق الموقوف للنظر.

كما أن المشرع الجزائري لم ينص على كيفية تصرف ضابط الشرطة القضائية في حالة كثرة عدد الموقوفين للنظر خاصة في التحقيقات الكبرى ، عندما لا تتسع الغرفة ،

فهل يمكن توزيعهم على فرق أخرى بالتنسيق مع الجهات المختصة، وإذا تم إتباع هذا الإجراء ففي أي سجل توقيف يتم تسجيلهم فيه.

رغم إبقاء المشرع في إهتمام دائم بحقوق الموقوف للنظر و ذلك بتعديله لقانون الإجراءات الجزائية بما فيه من نصوص المتعلقة بالتوقيف للنظر، فتوسع في حماية الحقوق والحريات الفردية خاصة منذ سنة 1982 إلى غاية آخر تعديل في سنة 2016، إلا أنه أهدر الكثير منها في سبيل تحقيق المصلحة العامة، فوسع في توقيع إجراء التوقيف للنظر في العديد من الجرائم خصوصا بتعديل نص المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية جزائري بموجب قانون 15-02 مؤرخ بتاريخ 23 جويلية 2015، لذلك فالأولى الإبقاء على إجراء التوقيف للنظر في حالة ارتكاب الجرائم الماسة بأمن الدولة و الجرائم الإرهابية والتخريبية فقط دون التوسع في الجرائم الأخرى ، فرغم الخطورة الكبيرة لجرائم الإعتداء على أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات و جرائم المخدرات و الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وجرائم تبييض الأموال و الجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف المذكورة في نفس المادة، إلا أن اعتبار بقاء المشتبه فيه بريء أقوى من أن تحتجز حريته.

ومن هنا يمكن أن نقدم بضع الإقتراحات :

- 1- إيجاد نص صريح يتعلق بالتوقيف للنظر بالنسبة للأحداث.
- 2- تقليص مدة التوقيف للنظر.
- 3- تدعيم الجزاء الشخصي بالجزاء الموضوعي، وذلك بسن صراحة على بطلان إجراء التوقيف للنظر و كل ما يليه من إجراءات أخرى في حالة ما إذا شابه عيب يستوجب ذلك.
- 4- مراقبة قضائية أكثر لأعمال ضباط الشرطة القضائية من أجل ضمان عدم المساس بالسلامة الجسدية للموقوف.

من خلال بحثنا نستخلص أن التوقيف للنظر بالرغم من انه إجراء ضروري و لا بد منه من اجل مساعدة ضباط الشرطة القضائية في البحث والتحري عن الحقائق في أحسن الظروف و معرفة مرتكبي الجرائم إلا انه يعتبر اخطر الإجراءات القانونية التي يقوم بها ضباط الشرطة القضائية كون أن هذا الإجراء يمس بالحرية الشخصية للإفراد خلال مرحلة التحريات الأولية . بالإضافة لأنه غالبا ما يتخذ في مواجهة من لم يكتسب بعد صفة المتهم و لا يجوز له مباشرة حقوق الدفاع و من هنا تبرز أهمية وضرورة وجود ضمانات كافية تمنع الاعتداء على هذه الحريات الفردية إلا أن التوقيف للنظر وبالرغم من خطورته الكبيرة على الحرية الفردية إلا انه يكثر استخدامه و بشكل واسع في الواقع العملي و هذا ما يقيد حرية الأشخاص في التنقل و التحرك قبل إدانتهم فهو استثناء من القاعدة العامة كون أن الأصل البراءة.

ومن خلال دراستنا لها نقول بالرغم من اجتهادات المشرع الجزائري عبر التعديلات المذكورة الواردة على قانون الإجراءات الجزائية ، و وفق لما سبق ذكره فان التوقيف للنظر لا يزال في حاجة إلى ضبط قانوني أدق، لاسيما ما تعلق بالاستعانة بمحامي مركزه التوقيف الاول مبينا كيفية الاتصال بمحامي و طريقة التعامل مع الموقوف للنظر تطرح إشكالية علمية و هذا راجع إلى عدم احترام النصوص التي تتناول التوقيف للنظر وصياغتها الغير الدقيقة التي من شأنها ان تؤدي إلى التفسير الموسع و التأويل في غير صالح المشتبه و إن الضامات المقررة للمشتبه فيه غير كافية من اجل المحافظة على السلامة الجسدية والنفسية و عدم وجود الرقابة اللازمة على أعمال ضباط الشرطة القضائية عند قيامهم بهذا الإجراء و لو انه من الناحية القانونية منح القانون لوكيل الجمهورية مراقبة مراقبتهم إلا انه من الناحية العملية يمكن القول بدون مبالغة أنها شبه منعدمة.

و لهذا ارتأينا أن نقدم الاقتراحات التالية:

- تعميم وجوب حضور المحامي عند سماع الموقوف للنظر لدى البالغين لتصريحاته المقدمة إلى الضبطية القضائية يشكل هذا ضماناً قانونية للنظر من أجل عدم إرغامه بإدلاء تصريحات منافية للحقيقة و لكي تكتسي محاضر الضبطية القضائية حجيتها.

قائمة المراجع

أولا : الكتب العامة:

- إبراهيم منصور إسحاق، المبادئ الأساسية في قانون الإجراءات الجزائية، ديوان المطبوعات الجمعية، ط 2، الجزائر، سنة 1982.
- أحسن بوسقيعة، التحقيق القضائي، درا الهومة، ط 6، الجزائر، سنة 2006.
- أحمد غاي:
- أ- ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية، دار الهومة للنشر، (د، ط)، الجزائر سنة 2003 م.
- ب - الوجيز في تنظيم و مهام الشرطة القضائية، دار الهومة للنشر، (د، ط)، الجزائر سنة 2005.
- أحمد شوقي الشلقاني، مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، (د، ط)، ج2، الجزائر، (د، س، ن).
- أسامة عبد الله قايد، حقوق و ضمانات المشتبه فيه في مرحلة جمع الاستدلال، دار النهضة العربية، (د، ط) ، مصر، سنة 1989م.
- حسين المحمدي بوادري، ضمانات المتهم قبل و بعد المحاكمة، دار المطبوعات الجامعية، (د، ط)، الإسكندرية، سنة 2008 م.
- زيدومة درياس، حماية الأحداث في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار الفجر للنشر، ط 1 ، الجزائر، سنة 2007م،
- سليمان بارش، شرح قانون الإجراءات الجزائية، دار الشهاب للنشر، (د، ط)، الجزائر سنة 1986م.
- طاهري حسين، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجزائية، دار الخلدونية، ط 3 الجزائر، سنة 2005م.
- عبد الحميد الشواربي، ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق القضائي، منشأة المعارف (د، ط)، مصر، (د، س، ن).
- عادل عبد العال الخراشي، ضوابط التحري و الاستدلال عن الجرائم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ، دار الجامعة الجديدة، (د، ط)، مصر، سنة 2006م.

- عبد الرحمن خلفي، محاضرات في قانون الإجراءات الجزائية، دار الهدى، (د،ط) الجزائر، سنة 2012م.
- عبد العزيز سعد، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية، المؤسسة الوطنية للكتاب (د،ط)، الجزائر، سنة 1991م.
- عبد الله أوهايبية:
- أ- شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار الهومة، ط 3، الجزائر، سنة 2012م.
- ب- ضمانات الحرية الشخصية أثناء مرحلة البحث التمهيدي، الديوان الوطني للأشغال التربوية، ط 1، الجزائر، سنة 2004م.
- علي جروة، الموسوعة في الإجراءات الجزائية، (د،د،ن)، المجلد 1، الجزائر (د،س،ن).
- عصام زكريا عبد العزيز، حقوق الإنسان في الضبط القضائي، دار النهضة، (د،ط) مصر، سنة 2001م.
- فوزية عبد الستار، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، دار النهضة، (د،ط) لبنان، سنة 1975م.
- كمال دمدوم، رؤساء المجالس الشعبية البلدية ضباطا للشرطة القضائية، دار الهومة (د،ط)، الجزائر، سنة 2004م.
- محمد حزيط، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار الهومة، ط 6 الجزائر ، سنة 2012م.
- محمد سعد نمور، أصول الإجراءات الجزائية شرح لقانون أصول المحاكمات الجزائية دار الثقافة و النشر والتوزيع، ط 1، مصر، سنة 2005م.
- محمد سعادي، حقوق الإنسان، دار الريحانة للنشر، (د ، ط) ، الجزائر، (د، س، ن).
- محمد محدة، ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية، دار الهدى للنشر، ج 2، ط 1، الجزائر، سنة 1991م.
- ب- الكتب الخاصة:
- أحمد غاي، التوقيف للنظر، دار الهومة للنشر، طبعة 1، الجزائر، سنة 2005 م.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

- دليلة ليطوش، الحماية القانونية للفرد الموقوف للنظر، ماجستير في القانون العام، فرع قانون العقوبات والعلوم الجنائية، جامعة قسنطينة، 2008-2009.

ثالثا: النصوص التشريعية:

أ - الجزائري

1-الدستور

- الدستور الجزائري لسنة 1963 (منشور بموجب الإعلان المؤرخ في 10 سبتمبر 1963 الموافق عليه في استفتاء شعبي يوم 08 سبتمبر 1963، جريدة رسمية عدد 64 مؤرخ في 08 سبتمبر 1963، ملغى).

- الدستور الجزائري لسنة 1976 (منشور بموجب الأمر رقم 76-69، مؤرخ في 22 نوفمبر 1976 يتضمن إصدار نص الدستور المصادق عليه في استفتاء شعبي يوم 19 نوفمبر 1976، جريدة رسمية عدد 94 مؤرخ في 24 نوفمبر 1976، معدل و متمم بالقانون رقم 79-06 مؤرخ في 07 جويلية 1979 يتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية عدد 45 مؤرخ في 10 جويلية 1979، معدل و متمم بالقانون رقم 80-01 مؤرخ في 12 جانفي 1980 يتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية عدد 01 مؤرخ في 03 جانفي 1980، معدل و متمم بالمرسوم الرئاسي رقم 88-223 مؤرخ في 05 نوفمبر 1988، يتعلق بنشر التعديل الدستوري الموافق عليه في استفتاء شعبي يوم 03 نوفمبر 1988، جريدة رسمية عدد 14 مؤرخ في 15 نوفمبر 1988).

-الدستور الجزائري لسنة 1989 (منشور بموجب الأمر رقم 89-18 مؤرخ في 28 فيفري 1989 يتعلق بنشر نص الدستور المصادق عليه في استفتاء شعبي يوم 23 فيفري 1989، جريدة رسمية عدد 09 مؤرخ في 01 مارس 1989، ملغى).

-الدستور الجزائري لسنة 1996 (منشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-436 مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء شعبي يوم 28 نوفمبر 1996، جريدة رسمية عدد 76 مؤرخ في 28 نوفمبر 1996، معدل و متمم بالقانون رقم 02-03 مؤرخ في 10 أبريل 2002، يتضمن نص تعديل الدستور، جريدة رسمية عدد 25 مؤرخ في 04 أبريل 2002، معدل و متمم بالقانون رقم 08-19

مؤرخ في 15 نوفمبر 2008، يتضمن نص تعديل الدستور، جريدة رسمية عدد 63 مؤرخ في 16 نوفمبر 2008، معدل ومتمم بالقانون رقم 16-01 مؤرخ في 06 مارس 2016، يتضمن نص تعديل الدستور، جريدة رسمية عدد 14 مؤرخ في 07 مارس 2016).
 - الدستور الجزائري الصادر في 1 نوفمبر 2020، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20. 442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري والمصادق عليه في الاستفتاء.

2 - القوانين

- القانون الأساسي للقضاء، جريدة رسمية عدد 12، بتاريخ 16 ماي 1969م.
 - القانون البلدي رقم 08-90، جريدة رسمية عدد 15، بتاريخ 11 فيفري 1990م.
 - القانون رقم 08-01، المعدل لقانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 34، بتاريخ 27 جوان 2001م.
 - القانون رقم 18-04، المتعلق بالوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية.
 - القانون رقم 22-06، المعدل لقانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 84، بتاريخ 24 ديسمبر 2006م.

3 - الأوامر

- أمر رقم 11-21، ممضي في 25 غشت 2021 الجريدة الرسمية عدد 65، المؤرخة في 26 غشت 2021، يتم الأمر رقم 66-155، المؤرخ في 18 صفر عام 1386، الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية .
 - الأمر رقم 66-155، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 48 بتاريخ 16 جوان 1966م.
 - الأمر رقم 04-73، جريدة رسمية عدد 55، بتاريخ 16 جانفي 1973م.
 - الأمر رقم 91-594، الجريدة الرسمية عدد 69، بتاريخ 28 ديسمبر 1991 م .
 - الأمر رقم 95-11 المعدل لقانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 11، بتاريخ 1 مارس 1995م.
 - الأمر رقم 09-01، المتضمن تعديل قانون العقوبات الجزائري.

- الأمر رقم 05-10، مؤرخ في 26 أوت 2006، يتم القانون 06-01، المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته.

- الأمر رقم 02-15 المؤرخ في 23 جويلية 2015 ، المتعلق بإجراءات الجزائية .

4 - المراسيم

- المرسوم التنفيذي رقم 95-294، المتعلق بتحديد تعريفات بعض المصاريف الناتجة عن تطبيق الإجراءات القضائية، وكيفية دفعها، جريدة رسمية عدد 55، بتاريخ 04 أكتوبر 1995م.

ب - الأجنبية:

1 - القوانين

- القانون اللبناني لسنة 1948م، رقم 11352، بتاريخ 13 آذار 1948م.

- قانون المسطرة الجنائية المغربي، الصادر بالظهير الشريف رقم 1/58/261، المؤرخ في 10 فيفري 1959م.

- قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني، رقم 9 لسنة 1961م.

- قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي، رقم 23 لسنة 1971، المنشور بالوقائع العراقية، عدد 2004، بتاريخ 31 ماي 1971م.

- قانون الإجراءات و المحاكمات الجزائية الكويتي، رقم 30 لسنة 1972م.

- قانون الإجراءات الجزائية الموريتاني، الصادر بالأمر القانوني رقم 83/163.

- قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي، رقم 04-291، المؤرخ في 05 مارس 2004م.

2 - المرسوم

- المرسوم التنفيذي المتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي الأمن الوطني، جريدة رسمية عدد 69، بتاريخ 28 ديسمبر سنة 1991 م.

خامسا: المواثيق الدولية:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 1948م.

- الإعلان الخاص بحماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب و غيره من ضرورب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المعتمدة بقرار الجمعية العامة رقم 3452 (30-3) المؤرخ في 09 ديسمبر 1975م.
- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان، المنعقدة في نروفا بليبيريا سنة 1973م.
- الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المنعقدة في روما سنة 1950م.
- الإتفاقية الدولية للحقوق المدنية و السياسية، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم 1220، المؤرخ في 16 ديسمبر 1966م.
- الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، المنعقدة في 22 جانفي 1969م.
- سادسا: المصادر الإلكترونية:

-www.sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name...

-www.ar.algerie360.com

-Fece à la police. face à la justice:

http://vosdroits.service-public.fr/f1469.xhtm

www.planetoscope.com/.../1205-nombre-de-personnes-mises-en-gar..

- www.el-massa.com/ar/comtent/view/49825/-

الفهرس

1.....	المقدمة
6.....	الفصل الأول: ماهية التوقيف للنظر
7.....	المبحث الأول: مفهوم التوقيف للنظر
9.....	المطلب الأول: تعريف التوقيف للنظر وتمييزه عما سواه
10.....	الفرع الأول: تعريف التوقيف للنظر
15.....	الفرع الثاني: تمييز التوقيف للنظر عما سواه
20	المطلب الثاني: الحالات التي يجوز فيها التوقيف للنظر
20.....	الفرع الأول: التوقيف للنظر قبل فتح التحقيق القضائي
27.....	الفرع الثاني: التوقيف للنظر بعد فتح التحقيق القضائي
31.....	المطلب الثالث: نطاق التوقيف للنظر
31.....	الفرع الأول: الجهات المختصة بالتوقيف للنظر
39.....	الفرع الثاني: الأشخاص الموقوفون للنظر
43	المبحث الثاني: آجال التوقيف للنظر و حسابه
44	المطلب الأول: آجال التوقيف للنظر
44	الفرع الأول: المدة الأصلية لإجراء التوقيف للنظر
49	الفرع الثاني: حالات تمديد التوقيف للنظر
53.....	المطلب الثاني: حساب بداية و انتهاء مدة التوقيف للنظر
54.....	الفرع الأول: بداية و انتهاء مدة التوقيف للنظر
56.....	الفرع الثاني: الحالات التي تطرأ على مدة التوقيف للنظر
59.....	الفصل الثاني: الضمانات الحقوقية المخولة للموقوف للنظر
61.....	المبحث الأول: حقوق الفرد الموقوف للنظر
61.....	المطلب الأول: حقوق الموقوف للنظر العامة

62.....	الفرع الأول: الحق في الغذاء و النوم و الراحة
65.....	الفرع الثاني: الحق في السلامة الجسدية و الكرامة الإنسانية
68.....	المطلب الثاني: حقوق الموقوف للنظر الخاصة
68.....	الفرع الأول: الحق في التواصل مع الغير
74.....	الفرع الثاني: الحق في الفحص الطبي
75.....	الفرع الثالث: الحق في التواجد في مكان لائق
78.....	الفرع الرابع: مدى أحقية الموقوف للنظر في الاتصال بمحام
82.....	المبحث الثاني: آليات حماية الموقوف للنظر
82.....	المطلب الأول: الرقابة على التوقيف للنظر
82.....	الفرع الأول: وسائل لممارسة الرقابة على التوقيف للنظر
88.....	الفرع الثاني: أنواع الرقابة على التوقيف للنظر
92.....	المطلب الثاني: المسؤولية عن إخلال بحقوق الموقوف للنظر
92.....	الفرع الأول: أوجه التعدي على حقوق الموقوف للنظر
95.....	الفرع الثاني: جزاء التعدي على حقوق الموقوف للنظر
103.....	الخاتمة
108.....	قائمة المراجع

ملخص مذكرة الماستر

من خلال بحثنا نستخلص أن التوقيف للنظر بالرغم من انه إجراء ضروري و لا بد منه من اجل مساعدة ضباط الشرطة القضائية في البحث والتحري عن الحقائق في أحسن الظروف و معرفة مرتكبي الجرائم إلا انه يعتبر اخطر الإجراءات القانونية التي يقوم بها ضباط الشرطة القضائية كون أن هذا الإجراء يمس بالحرية الشخصية للإفراد خلال مرحلة التحريات الأولية . بالإضافة لأنه غالبا ما يتخذ في مواجهة من لم يكتسب بعد صفة المتهم و لا يجوز له مباشرة حقوق الدفاع و من هنا تبرز أهمية وضرورة وجود ضمانات كافية تمنع الاعتداء على هذه الحريات الفردية إلا أن التوقيف للنظر وبالرغم من خطورته الكبيرة على الحرية الفردية إلا انه يكثر استخدامه و بشكل واسع في الواقع العملي و هذا ما يقيد حية الأشخاص في التنقل و التحرك قبل إدانتهم فهو استثناء من القاعدة العامة كون أن الأصل البراءة.

الكلمات المفتاحية:

1/ التوقيف للنظر 2/. الأشخاص 3/ الحالات 4/... الضمانات 5/. آليات حماية 6/ انتهاء مدة التوقيف للنظر

Abstract of The master thesis

Through our research, we conclude that the arrest for consideration, although it is a necessary and necessary measure in order to assist the judicial police officers in searching and investigating facts in the best circumstances and knowing the perpetrators of crimes, but it is considered the most dangerous legal procedure carried out by judicial police officers, since this procedure Affects the personal freedom of individuals during the preliminary investigations stage. In addition, it is often taken in the face of those who have not yet acquired the status of the accused and may not exercise the rights of defense, hence the importance and necessity of having sufficient guarantees that prevent attacks on these individual freedoms. And widely in practice, and this is what restricts people's lives in moving and moving before they are convicted. It is an exception to the general rule, since the principle is innocence.

key words:

1/ stopping to look 2/. Persons 3/ Cases 4/... Guarantees 5/. Protection Mechanisms 6/ Expiration of the detention period